



العدد: 5
جوان 2016

مجلة الدراشات المالية، المحاسبية والإدارية

ISSN:2352-9962

إيداع قانوني رقم: 3345-2014

مجلة علمية محكمة سداسية تصدر عن
مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

مشتورات جامعة أم البواقي
تصاح وتتميز بجاني
www.univ-orch.dz/JFAMS

فهرس المقالات باللغة العربية

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجبة بالوقت (TDABC): دراسة تطبيقية على الشركات السعودية د. علي فايع محمد ال حسن	08
02	مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر أ.د. عزيزة بن سميينة أ.مريم طيبي	24
03	تقييم أثر التحفيزات الجبائية البيئية في التخفيف من أضرار التلوث في الجزائر د.الصاديق طاهري	39
04	مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (دراسة ميدانية) د.جعفر عثمان الشريف عبد العزيز	61
05	إدارة المعرفة وإشكالية المصطلح د. مراد علة أ.جمال بلبكاي	89
06	محددات بلوغ الخدمة الصحية في الجزائر-حالة الخدمات الصحية الجوارية د.نصر الدين عيساوي	103
07	مدى اعتماد المراجع الخارجي على أسلوب للمعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات د.صلاح الدين شريط أ.عبد الباسط مداح	123
08	الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة- د.إلياس شاهد د.عبد النعيم دفرور	148
09	تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة وتمويلها- ولاية عنابة نموذجا- أ.فاطمة سيحاح	161
10	المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية- د.تهاني أبو القاسم أحمد	185
11	ترقية القطاع الزراعي كأداة للتنوع الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتسيير الموارد المائية- دراسة حالة ولاية سطيف. أ.نادية حسيبة سجار أ.ناصر بوشارب	211

نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC): دراسة تطبيقية على الشركات السعودية
Time-Driven Activity-based costing (TDABC): The Case of Saudi Companies

د. علي فايح محمد آل حسن، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

Dr. Ali Faya Alhassan, King Khalid University, Saudi Arabia

Abstract

This study aimed to identify the extent of the application of Saudi companies to time-driven Activity-based Costing (TDABC) and its impact in reducing costs.

An electronic questionnaire was used to study the hypothesis where the study sample included the managers and staff of the sectors (Cement Companies - Electricity Company - Telecommunications Companies - SABIC - Al Rajhi Bank).

The main results showed that the presence of a medium degree of application of Saudi Companies for time-driven Activity-based Costing (TDABC) in Saudi Companies.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأثره في تخفيض التكاليف.

وقد تم استخدام استبيان إلكتروني لدراسة الفرضيات حيث اشتملت عينة الدراسة على مدراء وموظفي قطاعات (شركات الإسمنت - شركة الكهرباء - شركات الاتصالات - شركة سابك - بنك الراجحي).

وأظهرت النتائج الأساسية إلى وجود درجة متوسطة من الإحصائية في تطبيق وفاعلية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في الشركات السعودية.

1. المقدمة:

تناولت الدراسات السابقة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) والذي يساهم في خفض التكاليف ورفع مستوى واداء المنشأة. حيث يعتبر نظام التكاليف على أساس النشاط ABC مناسب لنظام التكاليف البسيط المتكامل في المحاسبة كما اشارت الى ذلك الدراسات التالية:
(e.g., Innes and Mitchell 1995; Malmi 1999; Jones and Dugdale 2002) Practitioners (e.g., Demeere, Stouthuysen, and Roodhooft 2009; Öker and Adigüzel 2010).

ولكن نظرا لكثرة الانتقادات الموجهة لنظام التكاليف على أساس النشاط ABC بانه غير مناسب للأنشطة المعقدة ومكلف للبيئة الديناميكية , وتوجه الشركات الى تطبيق وتطوير الاساليب الحديثة في محاسبة التكاليف والادارية ومنها نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) لمواجهة جميع المشاكل والانتقادات لنظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) (Kaplan and Anderson 2004, 2007). لذلك تمكن الباحث من تطوير نموذج رياضي قادر على التعامل مع المتغيرات الحديثة للشركة باستخدام اساس علمي ونظري لإجراء الدراسات التطبيقية عليه ومعادلات الوقت اللازم لحساب التكاليف (Kaplan and Anderson 2004,2007) وبناء على وجود الإطار العلمي للبحث محل الدراسة والفرضيات التي استندت على ذلك وعلى دعم الأدبيات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة ومنهجيات مختلفة وقطاعات وبيئات مختلفة. لذلك كان الهدف من هذا البحث دراسة مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأهمية ذلك في تخفيض التكاليف وخصوصا انه لم يسبق تناول هذا الموضوع بالدراسة في البيئة السعودية .

2. مشكلة الدراسة

نظرا للانتقادات الموجهة لنظام التكاليف على اساس النشاط ABC كما تم استعراضه في كثير من الدراسات العربية والاجنبية ظهر أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في قدرته على خفض التكلفة، من خلال تخصيصها، وتحديد وقت حدوثها؛ مما يقدم لإدارة الشركة تقارير تساعد في وضع موازاناتها. ونظرا لأهمية دراسة مدى تطبيق الشركات السعودية أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وكيف يكون اثر ذلك على خفض التكاليف وزيادة الأرباح وخصوصا انه لم يتم تناول هذا الموضوع في البيئة السعودية وعينة البحث المستهدفة، من هنا تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة مدى تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على بعض الشركات السعودية .

3. فرضيات الدراسة

بناء على الدراسات السابقة التي تم استعراضها للتحقق من وجود اساس علمي تستند عليه فروض البحث , وبناء على وجود امكانية عمل دراسة مستقبلية مهمة بنفس الموضوع تم صياغة فروض البحث كما يلي:

الفرضية الاولى: وجود درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت

(TDABC) في الشركات السعودية

الفرضية الثانية: وجود فاعلية وأثر ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.

4. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجه بالوقت (TDABC) في مراقبة التكاليف الخاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة من جهة، والعمل على ترشيد التكلفة من جهة أخرى، وبالرجوع الى الدراسات السابقة تعتبر الدراسة الاولى في بالتطبيق بعض على الشركات السعودية محل الدراسة.

5. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وأثر ممارسة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على تخفيض التكاليف بالتطبيق في الشركات السعودية المساهمة محل الدراسة.

6. الدراسات السابقة

تناولت الدراسات العربية موضوع نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بشكل أقل من الدراسات الأجنبية كما يلي:

تناولت الدراسات السابقة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) ودوره في تخفيض التكاليف. حيث استنتجت دراسة Kaplan & Anderson (2004) أن أهم ما يميز (TDABC) السهولة والسرعة في الاستخدام والتطبيق والتقدير، وسرعة تحديثه وفقاً لمتغيرات العمليات، ونوعية الموارد، والتكاليف المنخفضة لتحديثه. كذلك اشارت بعض الدراسات الى فاعلية وقدرة نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) في إنجاز الأنشطة بوضوح وشفافية، حيث يمكنه توضيح المبالغ المصروفة كتكلفة على كل نشاط، وبالتالي على مستوى المنتج، بالشكل الذي يَكُن إدارة الشركة من فهم العلاقة بين التكلفة والنشاط وحجم المنتجات والوقت اللازم (Max, 2007). واستكمالا لدراسة Kaplan & Anderson (2004) استمرت الدراسات في دراسة نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) حيث بدا الاهتمام بدراسة المدخل التقليدي للتكلفة على أساس النشاط وعمل المقارنات اللازمة. حيث بينت نتائج الدراسة أهمية مدخل معادلات الوقت التي تتبع نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) في حساب الطاقة العملية لمجموعة الموارد التي تؤدي النشاط، وتكلفة الوحدة والوقت المطلوب لكل عمل داخل النشاط، بناءً على مسببات الوقت المختلفة، وذلك بهدف توجيه نظر إدارة الشركة إلى التكاليف الهامة والمؤثرة على ربحية المنتج. حيث كانت هذه الدراسة مكملية للدراسة السابقة (Kaplan & Anderson , 2007).

على مستوى قطاع الصحة لبيان دور أهمية هذا المنهج الحديث في محاسبة التكاليف والإدارية , تم دراسة نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) ومدى فاعليته في في المستشفيات , وكانت نتائج

الدراسة تشير الى ان معلومات نظام (TDABC) أدت بشكل واضح الى تحسين فهم مديري الرعاية الصحية , ورؤساء الاقسام للعمليات التنظيمية المختلفة. وكانت ادارة العيادة قادرة على متابعة التغيرات الاستراتيجية التي تزيد القيمة وفعالية العيادة الخارجية الحالية والمستقبلية (Demeere et. al.,2009).

في نفس السياق بدأ الاهتمام بدراسة هذا المنهج في الدراسات العربية كما في سيد (2009) حيث هذه الدراسة إلى توضيح دور إدارة التكلفة اللوجستية في تخفيض تكاليف الأنشطة اللوجستية غير المباشرة، وذلك باستخدام منهج التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: تفوق التأثيرات المباشرة على التأثيرات غير المباشرة حول إمكانية استخدام منهج التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت في قياس تكاليف الأنشطة اللوجستية في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية .

تلى ذلك دراسة الرشيدى (2009) والتي هدفت الى إلى محاولة تقديم مقترحات لتطوير المشكلات التي يواجهها نظام (ABC) التقليدي، وزيادة فعالية نظام إدارة التكلفة في الشركات المطبقة للمنهج المتكامل، كما هدفت إلى عرض المزايا المتوقعة من تكامل نظام التكلفة حسب الأنشطة (ABC) مع نظام الزمن الأمثل للتكلفة (TDABC) وقد كانت نتائج متفقه الى حد كبير مع اهمية ونتائج الدراسة الحالية على أن تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة المتكامل مع نظام الزمن الأمثل للتكلفة يعمل على تحقيق أهداف التطور المستمر، كما أن تكلفة تطبيق نظامين للتكلفة في آن واحد تدر عائداً يفوق تكلفة تطبيقهما.

زاد الاهتمام بدراسة هذا المنهج بناء على توصيات الدراسة السابقة ليمتد الى قطاع المصارف والخدمات المالية , حيث تمكن عبد الحليم (2010) في دراسته على البنوك المصرية من اثبات أهمية وضرورة تطبيق هذا المنهج الحديث من مناهج محاسبة التكاليف والادارية . وماهي الخطوات اللازمة لتطبيقية وماهي المنافع المتوقعة من ذلك. وقد توصلت هذه الدراسة لنتائج عدة، أهمها: إن الطاقة العملية تمثل 86% من الطاقة النظرية (أي بعد استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة) وبالتالي فالتكلفة التي يجب أن تحمل بها هذه الأنشطة تمثل (86%) فقط من التكلفة المحسوبة على أساس الطاقة النظرية في ظل النظام التقليدي لتكاليف الأنشطة، كما أن الطاقة العملية للأنشطة مجتمعة تمثل نسبة (67%) من الطاقة النظرية للقسم؛ مما يوضح أن نظام تكاليف الأنشطة على أساس الوقت عدل من الطاقة العملية المستغلة فعلياً من (86%) الى (67%)، وهو القدر الذي يجب حساب التكلفة على أساسه.

كذلك زاد الاهتمام بدراسة هذا المنهج في قطاع البترول لاحدي للشركة السودانية لخطوط اتابيب البترول بعنوان ودوره على الرقابة على تكاليف النقل واتخاذ القرارات الإدارية محمد (2012) . ووضحت النتائج ان الأساليب التقليدية في تخصيص التكاليف غير المباشرة لا تساعد الادارة في الرقابة واتخاذ القرارات. كما يسهم استخدام منهج اسلوب التكلفة على اساس النشاط الموجه بالوقت الى قياس وتحديد تكلفة نقل المنتجات البترولية . وكذلك يساعد الادارة على اتخاذ قرارات صائبة وخصوصا الرقابة على التكاليف وقرارات التسعير .

من الجانب الآخر واصلت الدراسات الأجنبية دراسة هذا المنهج فكانت دراسة (Terungwa, 2012) والتي اهتمت بدراسة (TDABC) بالتطبيق على احد المطاعم في نيجيريا وخلصت الدراسة إلى أن استخدام نظام (TDABC) بالمقارنة مع الطرق المستخدمة في المطعم، يزود بمعلومات أكثر حول تكلفة وربحية الزبائن الذين تقدم لهم الخدمة، كما أن بإمكان مدراء شركات الأعمال الصغيرة استخدام معادلات الوقت في نظام (TDABC) لحساب الوقت اللازم للنشاطات المرتبطة بالخدمات المقدمة .

في نفس الوقت اهتمت دراسة (Hon & Chu, 2012) بعمل المقارنة بين نظامي (ABC) و (TDABC)، من خلال دراسة حالة على مصنع (Aerospace Precision Casting)؛ للتأكد من الفروقات بين النظامين في تقليل الهدر في الطاقة الإنتاجية . وكانت نتائج الدراسة ان منهج (TDABC) نظاماً أكثر دقة، ويزود الشركة بمعلومات تكلفة أكثر دقة، كما بينت الدراسة أنه يمكن استخدام نظام (TDABC) بسهولة أكثر من استخدام نظام (ABC).

اخيراً دراسة (Hansen 2014) والتي عملت مقارنة بين (ABC) و (TDABC) وباستخدام امثلة تطبيقية وتبين ان اداء منهج (TDABC) افضل عندما تكون الموارد أكثر والعكس عندما تكون الأنشطة أكثر.

6-1: التعليق على الدراسة الحالية

اهم ما يميز الدراسة الحالية ان فرضيات البحث استندت على اساس علمي قام على الدراسات السابقة العربية والاجنبية كما تم استعراضها في ادبيات هذا البحث والتي اهتمت بنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) ودوره على تخفيض التكاليف بالتطبيق على بعض الشركات السعودية المساهمة محل الدراسة. كذلك تم استخدام الأساليب الاحصائية اللازمة لإثبات فرضيات البحث وفق اساس علمي سليم. لذلك تعتبر الدراسة الحالية الاولى التي اهتمت بنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في المملكة العربية السعودية.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات، بواسطة قائمة الاستقصاء وتحليلها إحصائياً، بالإضافة إلى القوائم المالية المنشورة. وقد تمت الاستفادة من المراجع والمصادر الجاهزة في بناء الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وذلك من خلال المسح المكتبي.

7-1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المال السعودي والبالغ عددها (170) شركة موزعة على (15) قطاعاً بعضها قائم والآخر مستحدث.

7-2- عينة الدراسة: اعتمد الباحث على العينة الميسرة (غير الاحتمالية) لأنها تتيح للباحث جمع المعلومات من أفراد مجتمع الدراسة والموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات وسرعة التواصل (سيكاران، 2006). وبناءً على ذلك فقد اشتملت عينة الدراسة الحالية مدراء وموظفي قطاعات (شركات الإسمنت - شركة الكهرباء - شركات الاتصالات - شركة سابك - بنك الراجحي) وهي تمثل (12.4%) من إجمالي

مجتمع الدراسة، مع العلم إذا كانت العينة (10%) يمكن أن تمثل المجتمع إذا كان المجتمع كبيراً (سيكاران، 2006)، هذا وقد تم إرسال استبانة الدراسة إلكترونياً لأكثر من مرة ويرجع سبب ذلك إلى ضعف التجاوب من قبل مدراء وموظفي الشركات المعنية، هذا وقد تم استلام (52) رد من عدد (100) لتمثل العينة النهائية والتي خضعت بياناتها للتحليل والتفسير في سياق الاجابة على فرضيات الدراسة الرئيسية

جدول (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لشركات عينة الدراسة

م	القطاع	التكرار	%
1	الإسمنت	14	0.67
2	الكهرباء	1	0.05
3	الاتصالات	4	0.19
4	سباك	1	0.05
5	بنك الراجحي	1	0.05
	المجموع	21	100

7-3- أداة الدراسة

يحتوى هذا القسم على مصادر قياس متغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وهي تتكون من قسمين:

- المحور الأول: (المتغير المستقل) : مدى تطبيق الشركات لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC). ويتكون من (30) فقرة .
- المحور الثاني: (المتغير التابع) : فاعلية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) يسهم في تخفيض التكاليف، ويتكون من (9) فقرات .

7-4- مقياس أداة الدراسة:

جدول (2): مقياس أداة الدراسة

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

كما يتضح من الجدول (2)، استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات عينة الدراسة لمدى تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، ويتكون من خمسة إجابات ذات مستوى تدريجي وهي (1 = يمثل غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد (لا أدري)، 4 = موافق بشدة، 5 = موافق بشدة).

5-7- صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، اتبع الباحث الخطوات التالية:

7-5-1- الاتساق الداخلي: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (3): الاتساق الداخلي لارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

محور 1: مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)											
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
س1	**0.88	س6	**0.82	س11	**0.68	س16	**0.84	س21	**0.85	س26	**0.92
س2	**0.77	س7	**0.80	س12	**0.81	س17	**0.86	س22	**0.85	س27	**0.85
س3	**0.72	س8	**0.65	س13	**0.82	س18	**0.83	س23	**0.68	س28	**0.80
س4	**0.88	س9	**0.69	س14	**0.77	س19	**0.80	س24	**0.91	س29	**0.83
س5	**0.56	س10	**0.56	س15	**0.77	س20	0.20	س25	**0.81	س30	**0.91
فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف											
س1	**0.91	س2	**0.95	س3	**0.91	س4	**0.78	س5	**0.92	س6	**0.87
س7	**0.90	س8	**0.94	س9	**0.91						

(**) معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من المؤشرات الإحصائية المبينة بالجدول (3)، أن معاملات الاتساق الداخلي لـ (29) فقرة على نطاق المحور الأول ((مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)) تتراوح معاملات الاتساق الداخلي بين (0.56**) إلى (0.92**) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)(**). بينما يوجد معامل اتساق بحدود (0.20) للفقرة (20) وهو غير دال ولكنه موجب مما يتوجب عدم حذفها، أما على نطاق محور (فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف، فقد تراوحت معاملات الاتساق الداخلي بين (0.78**) إلى (0.95**)، وهي بذلك تعتبر مؤشرات اتساق داخلي تؤكد على صدق فقرات أداة الدراسة لما وضعت لقياسه.

7-5-2- مؤشرات ثبات الاستبانة

تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ كما هو مبين في جدول (4):

جدول (4) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا لثبات الاستبانة

مستقل	مضمون المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1.	مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)	30	0.98
2.	فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف	9	0.97

0.98	39	الدرجة الكلية للاستبانة
------	----	-------------------------

يتضح من النتائج المبينة بالجدول (4) أن معامل كرونباخ ألفا لأبعاد استبانة الدراسة المستقل والتابع تتراوح بين (0.97 إلى 0.98) وأما ثبات استبانة الدراسة ككل يساوي (0.98) وهي جميعها مؤشرات ثبات دالة إحصائياً (< 0.60 ، جودة، 2009)، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6-7- الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة الحالية على استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة بإختصاراً بـ (SPSS)، حيث عمد إلى حساب الاختبارات الإحصائية المعلمية التالية:

- 1-6-7- التكرارات والنسب المئوية لتبيان التوزيع النسبي عينة الدراسة.
- 2-6-7- معامل ارتباط بيرسون. للتحقق من معاملات الاتساق الداخلي لفقرات وأبعاد أداة الدراسة.
- 3-6-7- اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات الكلي لأداة الدراسة وأبعادها الفرعية.
- 4-6-7- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبيان واقع ممارسة أبعاد الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- 5-6-7- اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار معنوية متوسط كل فقرة عن الوسط الفرضي لأداة الدراسة.
- 6-6-7- الانحدار البسيط للتأكد من معنوية قيمة (F) بوجود أثر لتطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف.

جدول رقم (5): الوسط الحسابي لتبيان مدى ممارسة فقرات محاور أداة الدراسة

متوسط المقياس	واقع التطبيق/ الفاعلية
1	1 إلى أقل من 1.80
2	1.80 إلى أقل من 2.60
3	2.60 إلى أقل من 3.40
4	3.40 إلى أقل من 4.20
5	4.20 إلى أقل من 5

8. عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1-8- نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على انها توجد درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في الشركات السعودية محل الدراسة. وبناءً على ذلك تم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبار (ت) لعينة واحدة لكل فقرة والنتائج متضمنة بالجدول التالي:

جدول (6) المتوسط واختبار (ت) لتبيان مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC)

المحور	مضمون البعد	المتوسط	قيمة T	الدالة	التطبيق	الترتيب
--------	-------------	---------	--------	--------	---------	---------

1	لدى الشركات السعودية المام بتطبيق بنظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)	3.65	4.98	0.00	عالي	3
2	مقدرة الشركات السعودية على الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة بتطبيق اساليب محاسبة التكاليف اللازمة	3.38	2.32	0.033	متوسط	15
3	لدى الشركة القدرة على حصر الأنشطة التي يستنفذها كل منتج	3.60	3.51	0.00	عالي	6
4	تقوم الشركة بوضع مخطط تدفق الأنشطة المختلفة	3.63	4.88	0.00	عالي	4
5	تستخدم الشركة أسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط ABC لتوزيع التكاليف غير المباشرة	3.15	1.11	0.27	متوسط	25
6	تقوم الشركة بتحديد التكلفة اللازمة لكل نشاط	3.71	4.63	0.00	عالي	2
7	لدى الشركة القدرة على تحديد الزمن اللازم لكل نشاط	3.21	1.20	0.24	متوسط	22
8	تقسم الشركة الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج	3.04	0.24	0.81	متوسط	29
9	تعمل الشركة على تخفيض الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج والحد منها مثل (تكاليف التخزين والمناولة)	3.17	0.99	0.33	متوسط	23
10	تقوم الشركة بتخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة	3.56	3.37	0.00	عالي	7
11	تقوم الشركة بإعادة تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات والخدمات	3.50	3.30	0.00	عالي	9
12	تستخدم الشركة معدلات تحميل زمنية لتكاليف الأنشطة تحدد من خلالها تكلفة المنتج بشكل دقيق	3.20	1.21	0.24	متوسط	21
13	تستخدم الشركة معدلات تحميل متعددة لتكاليف الأنشطة تراعي العلاقة السببية بين التكلفة والأنشطة المسببة لها	3.40	2.38	0.02	عالي	10
14	تستخدم الشركة الزمن المستنفذ من كل نشاط أساساً لتوزيع التكاليف غير المباشرة (ووصولاً لتحديد أدق لتكلفة المنتج)	3.38	2.30	0.03	متوسط	13

15	يتم إجراء عمليات تفتيش ورقابة على المنتجات بصورة مستمرة لضمان الجودة	3.63	3.24	0.000	عالي	5
16	تخضع منتجات الشركة لإعادة هندسة بين الفينة والأخرى سعياً للتخلص من الإضافات التي لا تحقق قيمة للزبون	3.17	0.89	0.38	متوسط	24
17	لدى الشركة القدرة على تحديد التكلفة غير المستغلة من الأنشطة	3.37	1.94	0.06	متوسط	16
18	تقوم الشركة بتقسيم المنتج إلى أنشطة فرعية لتسهيل تحديد تكلفة المنتج	3.38	2.24	0.03	متوسط	14
19	تقوم الشركة باستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة TQM	3.12	0.60	0.55	متوسط	27
20	يوجد لدى الشركة دليل خاص بمراكز التكلفة المستنفذة من قبل مراكز الانتاج	3.87	7.04	0.00	عالي	1
21	تتبنى الإدارة مدخل التكلفة المستهدفة TC	3.25	1.52	0.14	متوسط	19
22	تقوم الشركة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء	3.10	0.48	0.63	متوسط	28
23	تقوم الشركة باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT	2.90	0.581-	0.56	متوسط	30
24	تقوم الشركة باستخدام أسلوب التحسين المستمر	3.13	0.67	0.50	متوسط	26
25	لدى إدارة الشركة اقتناع بأهمية تطبيق أساليب توزيع التكاليف على المنتجات على أساس الأنشطة Activity Based Costing - ABC	3.56	3.08	0.00	عالي	8
26	لدى إدارة الشركة القدرة على تشكيل فريق متكامل لتطبيق أساليب ABC	3.29	1.61	0.11	متوسط	17
27	لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد العدد الأمثل من الأنشطة ومسببات التكلفة لكل نشاط	3.40	2.35	0.02	عالي	12
28	لدى إدارة الشركة القدرة على اقناع الموظفين بمزايا التحول إلى أي من الأساليب الحديثة لإدارة التكلفة ومنها TDABC	3.29	1.56	0.13	متوسط	18

29	لدى إدارة الشركة القدرة على الاستفادة من التطور التكنولوجي في تطبيق التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) و (TDABC)	3.23	1.21	0.23	متوسط	20
30	لدى إدارة الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معدلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها بتطبيق نظام (TDABC)	3.40	2.32	0.03	عالي	11
	المتوسط العام	3.36	2.32	0.18	متوسط	

- يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (6)، وجود تطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، على نطاق (12) نشاط من أنشطة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بدرجة عالية بناءً على المتوسطات الحسابية والتي تتراوح بين (3.40 إلى 3.87) والتي تعتبر من مؤشرات الفئة الرابعة (3.40 إلى أقل من 4.20) لدرجة التطبيق المرتفع. وهي تمثل (40%) من إجمالي الأنشطة بالشركات عينة الدراسة.
- إن أهم الأنشطة تطبيقاً من حيث الأهمية ومن وجهة نظر عينة الدراسة تتمثل في " يوجد لدى الشركة دليل خاص بمراكز التكلفة المستنفذة من قبل مراكز الإنتاج، تقوم الشركة بتحديد التكلفة اللازمة لكل نشاط، لدى الشركة معرفة بنظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، تقوم الشركة بوضع مخطط تدفق الأنشطة المختلفة، يتم إجراء عمليات تفتيش ورقابة على المنتجات بصورة مستمرة لضمان الجودة، لدى الشركة القدرة على حصر الأنشطة التي يستنفذها كل منتج، تقوم الشركة بتخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة، لدى إدارة الشركة اقتناع بأهمية تطبيق أساليب توزيع التكاليف على المنتجات على أساس الأنشطة، تقوم الشركة بإعادة تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات والخدمات، تستخدم الشركة معدلات تحميل متعددة لتكاليف الأنشطة تراعي العلاقة السببية بين التكلفة والأنشطة المسببة لها، لدى إدارة الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معدلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها، لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد العدد الأمثل من الأنشطة ومسببات التكلفة لكل نشاط.
- تشير قيم مستويات دلالة اختبار (ت)، أن جميع مستويات الدلالة على نطاق الـ (12) نشاطاً دالة إحصائياً (>0.05) مما يؤكد على وجود تطبيق بدرجة عالية لهذه الأنشطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- يتضح بالمثل من نتائج الجدول (6) أن هنالك تطبيق لـ (18) نشاطاً من الأنشطة الخاصة بنظام التكاليف للأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، وهي تمثل (60%) من إجمالي الأنشطة والتي تمارسها الشركات السعودية، تمارس بمتوسطات حسابية تتراوح بين (3.38 إلى 2.90) والتي تعتبر من مؤشرات فئة المتوسط (2.60 إلى أقل من 3.40)، مما يؤكد على أن درجة تطبيق وممارسة هذه الأنشطة متوسطة.
- إن أكثر الأنشطة ممارسة بدرجة متوسطة تتمثل في " تقوم الشركة باستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة TQM، تقوم الشركة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء، تقسم الشركة الأنشطة إلى أنشطة

تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج، تقوم الشركة باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT ، لدى إدارة الشركة القدرة على الاستفادة من التطور التكنولوجي في تطبيق التكاليف على أساس الأنشطة ، تخضع منتجات الشركة لإعادة هندسة بين الفينة والأخرى سعياً للتخلص من الإضافات التي لا تحقق قيمة للزبون"، وهذا يدل على أن الشركات السعودية لا تهتم كثيراً باستخدام إدارة الجودة الشاملة TQM، كذلك فإن الشركات لا تستخدم بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء، وعدم قيام الشركات بتقسيم الشركة الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج، إضافة إلى عدم قيام الشركات باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT بصورته المثلثي التي يجب أن يكون عليها من حيث التطبيق.

- إن أغلب مستويات الدلالة لاختبار (ت) ودلالة الفروق عن المتوسط الفرضي للمقياس (3)، تزيد عن مستوى الدلالة (0.05) وإن كانت هنالك بعض الأنشطة دالة إحصائياً ولكن لم تكن دلالة تؤكد على وجود تطبيق يبتعد عن المتوسط الفرضي للدراسة.
- إن المتوسط العام لمدى تطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) والذي يساوي (3.36 من 5) وهو من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى أقل من 3.40)، وبما أن قيمة (ت) = 2.32 مع مستوى دلالة (0.05 < 0.180)، فإن الباحث يخلص إلى أن الصورة العامة لتطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بالشركات السعودية يمارس بدرجة متوسطة.

جدول (7) المتوسط واختبار (ت) لتبيان فاعلية تطبيق الشركات لنظام (TDABC)

المحور	مضمون البعد	المتوسط	قيمة T	الدلالة	الفاعلية	الترتيب
1	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) إلى تحسين تدفق الأنشطة	3.35	2.02	0.05	متوسطة	2
2	ساهم تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تحديد الزمن اللازم لكل	3.37	2.19	0.03	متوسطة	1
3	أدى تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تحديد التكاليف اللازمة لكل	3.19	1.15	0.26	متوسطة	6
4	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تقسيم المنتج مما سهل تحديد التكلفة	3.17	1.22	0.23	متوسطة	7
5	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تعزيز عمليات التفتيش	3.27	1.68	0.10	متوسطة	3
6	ساهم تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بالشركة إلى التركيز على استخدام أسلوب الجودة	3.12	0.71	0.48	متوسطة	8

7	بفضل تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) استطاعت الشركة إلى التخلص من الإضافات التي لا فائدة منها	3.08	0.43	0.67	متوسطة	9
8	استطاعت الشركة بتطبيق (TDABC) إلى تحديد العدد الأمثل من الأنشطة والتخلص من مسببات التكلفة الزائدة	3.19	1.08	0.29	متوسطة	5
9	أصبح لدى الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معادلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها بتطبيق (TDABC)	3.21	1.12	0.27	متوسطة	4
	المتوسط العام	3.22	1.29	0.26	متوسط	

- تشير المؤشرات الإحصائية للجدول (7)، أن فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بدرجة متوسطة على نطاق جميع عناصر المحور وبمتوسطات حسابية تتراوح بين (3.08 إلى 3.37) والتي تعتبر من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى أقل من 3.40) والتي تؤكد على وجود فاعلية متوسطة بالشركات السعودية لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف.
- إن مستويات الدلالة المحسوبة لقيم (ت) والتي جميعها ($0.05 <$)، مما يؤكد على أن مستوى فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بدرجة فاعلية لا تختلف عن الدرجة المتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة بالشركات السعودية.
- إن المتوسط العام لفاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بمتوسط حسابي قدره (3.22 من 5)، كما أن قيمة (ت = 1.29) وهي غير دالة بناءً على مستوى الدلالة المحسوب والذي يساوي (0.260 < 0.05)، مما يؤكد أيضاً إلى أن فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف لا يختلف على الدرجة المتوسطة.
- بناءً على هذه النتائج المتحصل عليها، يرفض الباحث ادعاء الفرضية الأولى والتي تنص على أنه " توجد درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، ويخلص إلى وجود درجة متوسطة من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)".

8-2 - الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد فاعلية وأثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.

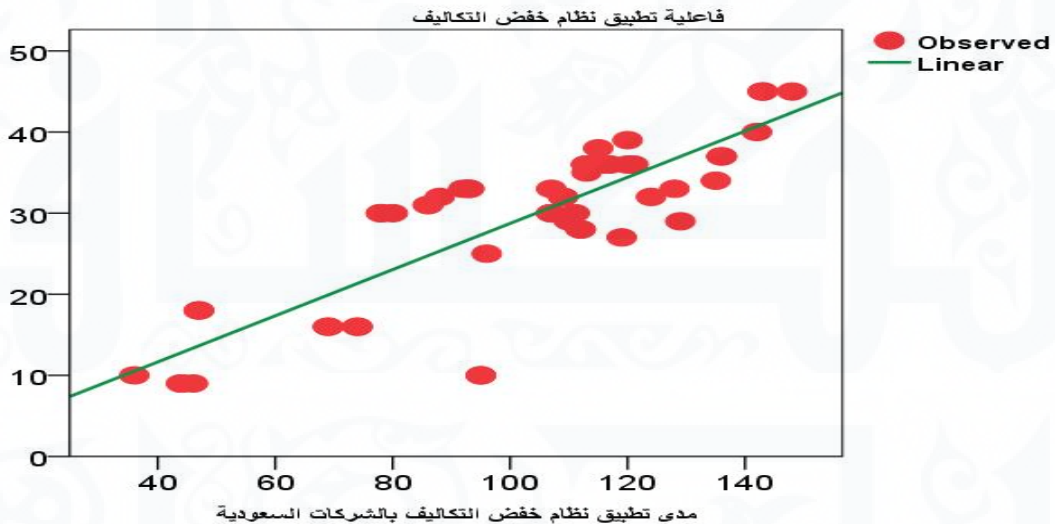
وللإجابة على نص الفرضية الثانية، عمد الباحث إلى استخدام أسلوب الانحدار البسيط للوقوف على فاعلية وأثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، والجدول (8) يتضمن أهم المؤشرات الإحصائية لمعنوية أثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية

جدول رقم (8): الانحدار البسيط لتبيان أثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية

المتغير المستقل	مؤشرات B للنموذج	معامل الارتباط R	R ²	ف	الدالة	ت	الدالة
مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)	0.285	0.828	0.686	109.23	0.000	10.45	0.000

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (8) النتائج التالية:

- وجود أثر معنوي لنموذج الانحدار لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، بناءً على قيمة (ف) والتي تساوي (109.23) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000) $(0.05 > 0.000)$ وهي تأكيد على وجود فاعلية وأثر لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.
- إن إجمالي ما يؤثر به تطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية يبلغ (68.6%) وأن ما تبقى من الأثر والذي يبلغ (31.4%) يعزوه الباحث إلى عوامل ومتغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية.
- إن حجم الأثر لتطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، يعتبر تأثير معنوي بناءً على قيمة (ت) والتي تساوي (10.45) وهي دالة عند مستوى معنوية $(0.05 > 0.000)$



التوصيات

- ❖ حث وتوعية الإدارات العليا للشركات بأهمية تبني وتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وخصوصاً نظام (TDABC)، وذلك استجابةً للمتغيرات البيئية السريعة والتي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم لا نه يساعد في قياس وتحديد تكلفة نقل المنتجات في الشركات وقرارات التسعير وقرارات الرقابة على التكاليف.

- ❖ الاستمرار في الدراسات التي توضح مزايا استخدام الشركات لنظام (TDABC)، خاصة تلك التي توضح الأثر على الأداء المالي والإداري للشركات وربطها مع انظمة حوكمة الشركات.
- ❖ على إدارة الشركات السعودية تأهيل محاسبي التكاليف على تطبيق الأساليب الحديثة في التكاليف ، حتى يستطيع القسم مواكبة التطور في بيئة التصنيع الحديثة .
- ❖ توفير الإمكانيات المادية والبشرية ، لتطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت .
- ❖ ضرورة توفر البيانات المنشورة على مواقع الشركات السعودية لإمكانية استخدامها في تطبيق معدلات الوقت في دراسات مستقبلية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- الرشيدى ، طارق (2009)، "إدارة التكلفة: منهج محاسبي مقترح في ضوء التكامل بين نظامي (ABC & TD)". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، ص ص 303-359.
- سيد، أيمن (2009)، "استخدام منهج الوقت الموجه بالتكلفة على أساس النشاط (TDABC) لإدارة التكلفة اللوجستية في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 2، ص ص 3-74.
- عبد الحليم، عبير (2010)، "تقييم مدخل تكاليف الأنشطة على أساس الوقت بالتطبيق على قسم الائتمان بأحد فروع البنك الأهلي المصري"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (1)، ص ص 275-302.
- محمد، ابراهيم عيسى (2012)، " دور أسلوب التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت على الرقابة على تكاليف النقل واتخاذ القرارات الإدارية دراسة : حالة الشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول المحدودة". رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

- Demeere, N., K. Stouthuysen, and F. Roodhooft. 2009. Time-driven activity-based costing in an outpatient clinic environment: Development, relevance and managerial impact. Health Policy 92 (2-3): 296-304.
- Innes, J., and F. Mitchell. 1995. A survey of activity-based costing in the U.K.'s largest companies. Management Accounting Research 6 (2): 137-153.

-Hon, J. and S. Chu, (2012), " Implementation of Time-Driven Activity-Based Costing: A Case Study of Aerospace Precision Casting Factory", *Proceedings of the Asia Pacific Industrial Engineering & Management Systems Conference, 2012* V. Kachitvichyanukul, H.T. Luong, and R. Pitakaso Eds.

-Jones, T. C., and D. Dugdale. 2002. The ABC bandwagon and the juggernaut of modernity. *Accounting, Organizations and Society* 27 (1-2): 121-163.

-Kaplan, R. S., and S. R. Anderson. 2004. Time-driven activity-based costing. *Harvard Business Review* 82 (11): 131-138.

-Kaplan, R. S., and S. R. Anderson. 2007. Time-driven Activity-based Costing: A Simpler and More Powerful Path to Higher Profits. Boston, MA: Harvard Business School Press.

-Malmi, T. 1999. Activity-based costing diffusion across organizations: An exploratory empirical analysis of Finnish firms. *Accounting, Organizations and Society* 24 (8): 649-672.

-Max M. (2007), "Leveraging process documentation for time-driven activity based costing". *Journal of Performance Management*, vol. 20, No. 3, pp 16-28

-Öker, F., and H. Adigüzel. 2010. Time-driven activity-based costing: An implementation in a manufacturing company. *Journal of Corporate Accounting and Finance* 22 (1): 75-91.

-Sophie Hoozée & Stephen C. Hansen. (2014), " A Comparison of Activity-based Costing and Time-driven Activity-based Costing

- Terungwa A., (2012), "Practicability of Time-driven Activity-based Costing on Profitability of Restaurants in Makurdi Metropolis of Benue State, Nigeria", *Journal of Contemporary Management Submitted*, ID: 1929-0128-2012-02-33-12

مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر

General economic policies contribute to upgrade the operating segment and the elimination of the problem of unemployment in Algeria

أ.د. عزيزة بن سميعة، أ.مريم طبنسي، جامعة بسكرة، الجزائر

تاريخ التسليم: (2016/04/24)، تاريخ القبول: (2016/11/27)

Abstract

We will try through this briefing paper to the problem of unemployment, which is one of the dilemmas faced by most of the world at the present time, it is an economic problem, psychological, social, and political. And Algeria are among the countries that have suffered and still the problem of unemployment due to the economic crisis experienced during the nineties in addition to security conditions, these conditions have allowed unemployment to spill deep in the Algerian society, and thus influenced eloquent impact on economic policies, it worked to contain it by relying on individual initiatives to idle, and embodied in the form of small and medium projects, where experience has shown the effectiveness of this approach, however, it requires the need to embrace the state for him.

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة الإحاطة بمشكلة البطالة، والتي تعد إحدى المعضلات التي تواجه معظم دول العالم في الوقت الراهن، فهي مشكلة اقتصادية، نفسية، اجتماعية، وسياسية. والجزائر من بين الدول التي عانت ولا تزال من مشكلة البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال التسعينات إضافة إلى الظروف الأمنية، هذه الظروف سمحت للبطالة بالامتداد في عمق المجتمع الجزائري، وبذلك أثرت تأثيرا بليغا في سياساتها الاقتصادية، فعملت على احتواءها من خلال الاعتماد على المبادرات الفردية للبطالين، وتجسيدها في شكل مشاريع صغيرة ومتوسطة، حيث أثرت التجارب فعالية هذا التوجه، غير أنه يقتضي ضرورة احتضان الدولة له.

مقدمة:

باتت ظاهرة البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فهي ظاهرة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية يترتب على وجودها آثار مجتمعية مدمرة على مختلف الأصعدة، ولعل أنه من أهم آثارها اندلاع الاضطرابات السياسية والاقتصادية الشديدة، التي قد تعصف باستقرار الدولة والمجتمع على حد سواء، والجزائر واحدة من دول العالم التي تعاني من هذه الظاهرة، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر، وما ينجر عنها من آفاق اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع.

ووفقا لدراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي، فإن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القوة الشرائية، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية، لذلك سذحاول فيما يلي استعراض التجربة الجزائرية في مواجهة البطالة، ومن هذا المنطلق فقد حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

➤ ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل

والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر؟

وبغية إعداد دراستنا هذه، قمنا بتقسيمها إلى المحاور التالية:

أولاً: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة.

ثانياً: التجربة الجزائرية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة.

ثالثاً: آفاق قطاع التشغيل في الجزائر.

أولاً: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة.

قد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين عليها والباحثين عنها، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، وإذا كان من الصعب في هذه العجالة استعراض مختلف الأبعاد والأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة والعمل بالتالي على الحد من ظاهرة البطالة، والتي كانت تحكمها عوامل وظروف من المؤكد أنها تختلف عن العوامل والظروف الحالية، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، فإنه يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة

الجوانب، منها ماهو اجتماعي، منها ماهو اقتصادي ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلية، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى (نور الدين، 2011)، وبناءا عليه، فقد اقتصرت موضوع البطالة أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمرا ليس سهلا، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملية لهذا المصطلح تواجهه صعوبات كبيرة، وفيما يلي الإطار المفاهيمي له وكل ما يتعلق به.

تعريف ظاهرة البطالة: تعد البطالة من الظواهر الاجتماعية التي تتعكس بشكل سلبي على اقتصاد البلاد، ويدرس علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع خصوصا في الدول المصنعة البطالة للتعرف على أسبابها ولمساعدة الحكومة في تحسين سياستها العامة المؤثرة عليها، ويمكن تعريف البطالة كما جاء على لسان الدكتور عاطف عوجة بأنها: "الحالة التي يكون فيها ص قادرا على العمل وراغباً فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين" (عبد الإله، 2010)، وقد يبدو للوهلة الأولى من تعريف العاطل بأنه من لا يعمل، وهو التعريف الصحيح والكافي، ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضا عاطلا، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين عن العمل، فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لا بد أن يجمع شرطان أساسيان هما (صلاح الدين وحجيلة، 2011):

١- أن يكون قادرا على العمل، وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمريض.

٢- أن يبحث عن فرصة للعمل، وبالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات، ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه. كما يخرج أيضا عن هذه الدائرة بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين عن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه، لأنهم أحبطوا تماما نتيجة فشلهم السابق في الحصول على عمل، وكذا الذين لا حثون عن عمل، نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، وبناء عليه، يمكن تعريف العاطل عن العمل وفقا لمنظمة العمل الدولية بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الجدوى"، في ضوء هذا التعريف، فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

- ✍ العمال المحبطين أي هؤلاء الذين ليأسهم من الحصول على عمل فقد تخلوا عن البحث عنه؛
- ✍ الأفراد الذين يعملون مدة اقل من الوقت الكامل، أي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم مع رغبتهم في العمل وقتا كاملا؛
- ✍ لعمال الذين يتعطلون موسميا، ولكنهم خلال فترة مسح البطالة وعمل الإحصاء كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي وقطاع السياحة؛
- ✍ العمال الذي يعملون في أنشطة هامشية غير متسقة وغير مضمونة ويعملون لحساب أنفسهم عادة وهم ذوي دخول صغيرة جدا.

أنواع البطالة: هناك العديد من أشكال البطالة تتمثل فيما يلي (مصطفى، 2005):

- ✍ **البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.
- ✍ **البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):** وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.
- ✍ **البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):** وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.
- ✍ **البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد شهد بعض القطاعات الاقتصادية (قطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد، يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.
- ✍ **البطالة المقلعة (Disguised Unemployment):** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين

من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين، البأ ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

👉 البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة، بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

👉 البطالة المستوردة (Imported Unemployment): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين، بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

باب تفشي البطالة: ل الحديثة أسباب طالة إلى

مايلي (المغازي، 2005، ص21):

👉 الزيادة السكانية: حيث أن تزايد عدد السكان يسبب الضغط على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقيق فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة.

👉 ندرة الموارد الاقتصادية: أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين عن العمل، خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية.

👉 عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين من الجامعات: فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

1- آثار البطالة: تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع كان، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، وفيما يلي أهم هذه الآثار:

👉 الآثار الاقتصادية: سر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية (أبو الجود، 2013):

👉 در لأهم مورد من موارد المجتمع ألا وهو الموارد البشرية، حيث أن رأس المال البشري تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إن كان عاطلاً؛

- البطالة على حجم الإنتاج والناتج القومي، يقل الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتضعف القوة البشرية؛
- ذا كان العاطلون عن العمل من المتعلمين، فإن عطالتهم تعني هدر لموارد المجتمع المخصصة للإنفاق على التعليم، والتي كان من الممكن صرفها على جوانب أخرى تنموية.
- الآثار الاجتماعية والسياسية:** للبطالة أيضا آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الاقتصادية، بل أن هذه الآثار تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، ومن بين هذه الآثار نذكر مايلي (عقون، 2010، ص.ص. 14-15):
- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن البطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع، وكما هو في أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع، إما بسبب معالجتها أو لجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمن التي تقوم بمكافحة الجرائم، ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.
- وحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثيرا على ارتفاع المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل، والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة، وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين الأفراد العاطلين عن العمل، التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق، وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرذم الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين، حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك، وهو يترك أثارا سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.
- لراب الأوضاع إجمالا، مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، ضف إلى ذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة تجاه الوطن وأفراد المجتمع.

ثانيا: التجربة الجزائرية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة.

حققت الجزائر تراجعا مهما في معدلات البطالة بداية ثمانينات القرن الماضي، إلا أن ال عا د مجددا لسوق العمل وتفاقم تدريجيا بداية من النصف الثاني من سنوات الثمانينات، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الاقتصاد وأثبتت هشاشته، إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي أدخلته في دائرة الاختلالات الاقتصادية من مديونية وتضخم وغيرها من المشاكل، و جرت به في دوامة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها، النتيجة معدلات بطالة عالية قاربت معدلا البطالة التي سادت سنوات الستينات، والتي ترجمت الاختلال في سوق العمل.

من هذه الوضعية سرعان ما تغيرت، حيث شهدت الجزائر تراجعا مهما في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة، وهذا نتيجة البرامج التي سطرته الدولة، إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون أن ننسى مختلف برامج وأجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة، أن فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة (مسعودي وصالح، 2012)، فنظرا لتفاقم ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من انحرافات في المستوى الاجتماعي، لجأت الحكومة الجزائرية إلى التفكير في تقنين العديد من البدائل المتاحة لكل الفئات لفتح مناصب شغل ومؤقتة، وذلك من خلال إنشاء العديد من البدائل والأجهزة ووكالات التشغيل كإستراتيجية على المدى القصير والمتوسط، فضلا عن مناصب شغل المنتظر استحداثها من النمو الاقتصادي في كل القطاعات، وفيما يلي أهم الجهود الجزائرية في هذا المجال:

1- برامج لتشغيل الممولة من قبل الدولة:

كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل وضاعفت من عددها (من خلال نشاطات ومناصب شغل مؤقتة وبرامج الدعم الاجتماعي) خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، وذلك قصد الاستجابة للاحتياجات المتعددة للجماعات المحلية والفئات غير المؤهلة ومن لديهم أيضا مستويات بسيطة، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة إلى 30 سنة (بلفاسم، 2011)، وفيما يلي أهم هذه البرامج:

١٤ نماذج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL): يهدف هذا البرنامج إلى توظيف الشباب البطال الذي لا يتوفر على مؤهلات في مناصب شغل مؤقتة، ناتجة عن أشغال أو خدمات في إطار المنفعة العمومية، بناءا على الاحتياجات المعبر عنها من طرف كل من الجماعات المحلية والمصالح التقنية للقطاعات وكذا الشركاء الآخرين في مجال التنمية المحلية، المعنيون بهذا البرنامج هم الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة) بدون مؤهلات والذين من خلال إدماجهم في عالم الشغل يتحسن مستوى معيشتهم بابتعادهم عن عالم البطالة واكتسابهم لقيم معنوية وذاتية.

١٥ بج أشغال المنفعة العامة ذات الاشغال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي، من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، كما يهدف أيضا إلى تشجيع وتنمية مفهوم المقاولة الصغيرة المحلية، إذ يتعلق الأمر في الحقيقة بمرافقة الشباب العاطل عن العمل وتوجيههم نحو التكفل الذاتي، عن طريق استحداث نشاطات مصغرة ذات قيمة مضافة عالية، سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي (وكالة التنمية الاجتماعية، 2013).

١٦ بج برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يتمثل هذا البرنامج في إدماج الشباب الحائزين على شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية لأول مرة، بحيث تم تخصيص موارد هامة في إطار البرنامج العادي والبرنامجين الخاصين بتطوير مناطق الهضاب العليا والجنوب، ابتداء من سنة 1998.

١٧ بج جهاز الإدماج المهني: هو جهاز مسير بأحكام المرسوم التنفيذي رقم (08-126) المؤرخ في 2008/04/19، ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والمديريات الولائية، ما يتكفل بجميع المؤسسات للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة (بلفاسم، 2011).

2- برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية:

١٨ هذه البرامج لخلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات وفي مختلف الأنشطة، وإن تكون مسيرة من قبل أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزانة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية، ومن بين الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج ما يلي:

١٩ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت هذه الوكالة سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء

مؤسسة، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعه من مايلي:

- ☞ مساعدة مجانية (استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين)؛
 - ☞ امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
 - ☞ الإعانات المالية (فرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).
- وقد وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتختص بالمهام الرئيسية الآتية:

- ☞ تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ☞ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلاف التي يضعه الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها؛
- ☞ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- ☞ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفا تر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- ☞ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال، وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- ☞ دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا؛
- ☞ الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل ؛
- ☞ المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح

بين 500.000 دج و 1.000.000 دج بمساهمة شخصية ب 1% أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل مراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998 و يبلغ عددها حاليا 49 مركزا.

الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): أنشأت في سبتمبر من سنة 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، وتقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا، من حيث تشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط، وبذلك، فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل، ونشير إلى أنه قد تم إنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن، ن أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة (هلال وعلي، 2011).

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (04-14) الصادر في 22 جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة، بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب، للتكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء نشاطهم، وتملك الوكالة هيئة تحت اسم صندوق الضمان للقروض المصغرة الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا، وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن، لدعمه بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، والقرض المصغر هو قرض يتم تسديده في مدة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا (1 إلى 5 سنوات) ويسمح بشراء أجهزة ومواد أولية للشروع في ممارسة نشاط أو مهنة، يوجه إلى المواطنين بدون دخل أو إلى ذوي الدخل الغير دائم والغير منتظم، وكذا إلى النساء الماكثات في البيوت، كما يهدف إلى دماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المعنيين عبر إنشاء نشاطات للإنتاج والخدمات (الوكالة الوطنية لتسيير القرض، 2013).

☞ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم (01-282) الصادر في 24 سبتمبر 2001، وللوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية، وتختص بالمهام التالية (المرسوم التنفيذي رقم (01-282، 2001):

☞ استقبال، نصح ومرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
☞ إعلام المستثمرين خصوصا عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية وبمختلف نقاط الاستعلام في المناسبات الاقتصادية المنظمة بالجزائر وفي الخارج؛
☞ تطبيق الميزات التي تتضمنها الإجراءات التحفيزية على أساس المساواة وفي الآجال المحدودة؛

☞ على تنفيذ القرارات التحفيزية للاستثمار مع مختلف الهيئات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ)؛
☞ المساهمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛

☞ وضع بورصة التعاون تحت تصرف أهم المستثمرين.

ثالثا: آفاق قطاع التشغيل في الجزائر.

يتطلب القضاء الجذري على مشكلة البطالة تنمية حقيقية شاملة، حيث أن هذا التوجه التنموي الشامل ينطوي على عناصر كثيرة منها النظر إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب ستغل وليس على أنه مشكلة، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية، و ل سياسة التشغيل هي الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، بمعنى أن العمالة لا يجب أن ينظر إليها في إطار سياسة قطاعية، ولكن يجب التعامل معها خلال التنسيق والتكامل الفعال بين جميع السياسات الاقتصادية الشاملة، الهيكلية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وهو جوهر التنمية الحقيقية الشاملة وأن التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل لمعالجة مشكلة البطالة يتمثل في خمس توجهات أساسية، وذلك لمواجهة مشكلة البطالة، تلك التوجهات هي كالتالي (منصف، 2011):

1- الحاجة إلى سياسة اقتصادية توسعية شاملة:

وهي التحول من السياسة الانكماشية إلى سياسة توسعية أكثر جرأة وإيجابية، وقد نظرت السياسات الانكماشية التقليدية إلى المواقف على أنها اختيار أو مقابلة بين التوظيف والتضخم، فقد تميزت هذه السياسات عامة إلى ضبط التضخم لما له من آثار سلبية على النمو، حتى و أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة، ونتيجة لذلك صممت السياسات المالية والنقدية لاحتواء التضخم، وفي ظل تلك النظرة بدأت نظرة جديدة في الظهور تدعو إلى وقف هذه الاتجاهات الانكماشية وجعل العمالة والتوظيف الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية مأملة، أي لا يجب أن نحارب التضخم، ولكن يجب أن نعطي الأولوية للتوظيف، حتى ولو أدى ذلك إلى تحمل بعض تكاليف التضخم، هذا ووجب أن ترافق الإصلاحات الاقتصادية الكلية إصلاحات أخرى مكاملة على المستوى الاقتصادي الجزئي، وتتطلب هذه الإصلاحات لعناصر الأسواق والجوانب المؤسسية التي تمكن من الأداء الجيد، وأخيرا فإن قضية التنافسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري تعتمد على نوعين من الإصلاحات هما رفع مستوى قوة العمل خلق البيئة الممكنة الخالية من البيروقراطية والتعقيد.

2- النهوض بإنتاجية قوة العمل:

تمثل العمالة الكاملة سياسة اجتماعية غاية في الأهمية، وإن الأداة الأساسية لتحقيق ذلك تتمثل في السياسة النقدية والمالية الفعالة، إلا أنه وعلى المدى الطويل لن تكون هذه السياسات كافية، حيث يجب أن تكمل وتدعم بسياسات اقتصادية جزئية أخرى تمكن الناس ليس فقط من مجرد حصولهم على وظائف وأعمال، وإنما أعمالا جيدة ومرضية، وتتطوي هذه السياسات الجزئية على التعليم السليم والتدريب الفعال، وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل، وتعتبر قضية بناء المهارات بصورة خاصة من بين جميع هذه المتطلبات الحد القاطع لتحديد العائد من عنصر العمل وتحقيق تنافسية مرموقة للاقتصاد بصورة عامة، وبالرغم من أن الجزائر تمتلك نظم تعليمية لا بأس بها مقارنة بالدول النامية الأخرى، إلا أن إمكانيات قوة العمل بعيدة تماما عن قدراتها الممكنة، سبب الإنتاجية المنخفضة حسب المعايير العالمية، وبسبب سوء جيه واستغلال رأس المال البشري، فالهدف الأساسي من أي إستراتيجية لمواجهة البطالة يجب أن يكون تطوير مهارات قوة العمل، ومن المقترح بالإضافة إلى إصلاح النظام التعليمي إقامة نظام تدريبي بناءا على الطلب المحدد.

3- إصلاح القطاع العام:

تعتبر عملية إصلاح الخدمات العمومية من أقدم العمليات التي باشرتها العديد من الدول، فقد أولت اتخاذ إجراءات إصلاحية باءت معظمها بالفشل، إيجة للضغوط الدائمة لتشغيل الخريجين الجدد في الحكومة والقطاع العام، حتى أنه لا زالت وفي الوقت الحاضر العديد من الحكومات تحاول تعيين الآلاف من المتخرجين، وذلك من أجل المحافظة على دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخريجين، وأقل ما يفعله هذا الاتجاه هو سوء استغلال رأس المال البشري في تقديم الخدمات العمومية، ومن هنا، يجب أن توجه إستراتيجية بعيدة المدى نحو تحويل مستمر لقوة العمل بعيدة عن القطاع العمومي، حيث أن الانتقال إلى اقتصاد عال الإنتاجية يستلزم خدمات عمومية فعالة تكون هي الذراع الضروري لحكومة حديثة، ويمكن في هذا الإطار عرض خبرة الجزائر في إعداد موظفين حكوميين إداريين، من خلال المدرسة العليا للإدارة، وذلك لإعداد نوعيات عالية الكفاءة، إذ أن الاستثمار من أهم مداخل مواجهة البطالة، وتعتبر التكلفة المالية للمعاملات من أهم الأسباب وراء تخلفه في الجزائر، فكما يقول تقرير البنك الدولي، تعتبر إفريقيا أعظم دول العالم تكلفة لتسجيل وإقامة المنشآت، مما يعظم من حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي، كما تشير معظم الإحصائيات عن إفريقيا، أن الرشوة هي المكون الأساسي في تكلفة إقامة المشاريع، وإن انتشار الفساد مرجعه إلى عدم وضوح وشفافية القوانين المنظمة، هذا بالإضافة إلى سوء البنية التحتية من طرق وطاقة واتصال، كما يعتبر تنفيذ العقود مكلفا ويستغرق مدة طويلة للغاية.

4- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي قواعدا للارتقاء بالإنتاجية والتنمية:

يقدر ما يعتبر قطاع الزراعة في اجزائر مهما بالنسبة لمواجهة مشكلة البطالة، لأنه يولد فرص عمل بطريقة أسرع وبتكلفة أقل مما يحدث في أي قطاع اقتصادي آخر، يقدر ما أن فرص العمل المولدة عن هذا القطاع تمتلك تأثيرا ايجابيا هائلا بدرجة تفوق قطاع الصناعة والسياحة، هذا بالإضافة إلى أن الزراعة توفر فرص العمل في المناطق الريفية التي لم تحظى بنصيبها العادل في التنمية، وتضيف منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر سنة 2006 أنه إذا الدول أن تخفض من معدل بطالتها إلى النصف سنة 2015، فعليها أن تسرع من معدلات نموها الاقتصادية أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية التي تبلغ 3.5%، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلى أخرى تعتمد في إنتاجها على المعرفة، يمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، وللتمكن من الوصول إلى هذه القاعدة لابد من المزيد من الاستثمار في البحث العلمي وبحوث التطوير.

5- حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة، حيث أن إنشائها لا يحتاج إلى أموال كبيرة بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة، ولا تتطلب بنية أساسية عالية ولا تستلزم إلا التقنيات البسيطة والمتوسطة، تعتمد على الموارد والخامات المحلية وإعادة استخدام المخلفات، ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، كما لا تحتاج إلى تدريب عال إذ أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعات الكبيرة، يمكن أن يوظف ثلاث عمال في الصناعات الصغيرة، كما تتميز بسهولة التكيف والتطوير وسرعة دوران رأس المال.

الخاتمة:

ظرا لتفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري وما لها من آثار وخيمة على المجتمع والاقتصاد الوطني، فقد سعت الحكومة الجزائرية جاهدة للقضاء عليها والرقى بقطاع التشغيل، وذلك من خلال تسطير العديد من السياسات العمومية والبرامج، إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، خاصة بالنسبة للفئة الشبابية وخريجي الجامعات، بحيث أن الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير متطلبات المعيشة له والتي من أهمها العمل، يعتبر عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتنا.

ومن أهم التوصيات التي نقدمها خدمة لقطاع التشغيل الوطني ما يلي:

- ☞ من الضروري البدء في إعداد قاعدة إحصائية عن مشكل البطالة في الجزائر، يتم الأخذ فيها بعين الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، فالدراسات المبنية على تقصي الماضي تساعد على اتخاذ القرار في المستقبل؛
- ☞ تواصل مستمر بين معاهد التكوين والجامعات من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى؛
- ☞ تفعيل دور أداء الاقتصاد الوطني الذي عرف ضعفا كبيرا بسبب الهيمنة الكبيرة للقطاع العام، وتهميش القطاع الخاص، وذلك من خلال خطة عمل تركز على ما يلي:
- ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- نامة مشاريع ذات شراكة بين القطاع العام والخاص تركز على النقيص

المتواصل؛

- الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة، من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.

هوامش الدراسة وإحالاتها:

1. أحمد قايد نور الدين، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
2. فرح عبد الإله، "البطالة مفهومها، أسبابها، تأثيراتها" صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3053، 2010/07/04.
3. صلاح الدين بن وارث حجيبة، "بطالة في الاسلام وطرق علاجها"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
4. الغريب مصطفى، البطالة "كبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود"، موقع قناة العربية الإخبارية، صفحة الأسواق، 25 مايو 2005.
5. محمد عبد □ المغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص. 21.
6. ليلي عبد الفتاح أبو الجود، "أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعة ذكورا وإناثا"، نفلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=10119> تاريخ الإطلاع: 2013/11/19.
7. سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف)، الجزائر، 2010/2009، ص ص. 14-15.
8. زكرياء مسعودي وحמידاتو صالح، "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة الى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: "ستراتيجيات التنظيم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة (الجزائر)، 2012.

9. عودي بلقاسم، "إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
10. وكالة التنمية الاجتماعية، "برامج التنمية الاجتماعية"، قلا عن الموقع الإلكتروني: [http://umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20\(D\)/arabe/moukadimat.htm](http://umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20(D)/arabe/moukadimat.htm) تاريخ الإطلاع: 2013/11/20.
11. جمون هلال وترير علي، "إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
12. الوطنية لتسيير القرض، قلا عن الموقع الإلكتروني: http://msiladz.org/ar/?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=16،
0،
تاريخ الإطلاع: 2013/11/20.
13. المرسوم التنفيذي رقم (01-282) الصادر في 24 سبتمبر 2001 الخاص بمنح، تنظيم وعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
14. شرفي مزصف، "رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة (الجزائر)، 2011.

تقييم أثر التحفيزات الجبائية البيئية في التخفيف من أضرار التلوث في الجزائر
Évaluation de l'impact des avantages fiscaux environnementaux pour
atténuer les dommages de pollution de l'environnement en Algérie

د. الصديق طاهري، جامعة الجزائر 03

تاريخ التسليم: (2016/01/20)، تاريخ القبول: (2016/05/13)

Résumé

Cet article traite l'évaluation du système des avantages fiscaux environnementaux, et les lacunes qui ont accompagné l'application de ce système, et essayer de donner quelques solutions pour activer le système des taxes environnementales en Algérie pour y inclure le reste des composants du système fiscal dans la tâche de protéger l'environnement, avec une description des propositions relatives à la nécessité d'élaborer un système des taxes environnementale conformément à une approche économique fondée sur la consolidation de la production, la compétitivité et l'investissement, et l'approche sociale pour accroître la sensibilisation environnementale et de la responsabilité envers les ressources et les actifs environnementaux.

ملخص:

تناول البحث تقييم تطبيقات نظام التحفيزات الجبائية البيئية في الجزائر، الثغرات التي صاحبت تطبيق هذا النظام، كما حاول البحث إعطاء بعض الحلول لتفعيل النظام الجبائي البيئي في الجزائر بإدراج باقي مكونات ام الضريبي في مهمة حماية البيئة، مع وصف مقترحات تتعلق بضرورة صياغة النظام الجبائي البيئي وفق مقارنة اقتصادية مبنية على تدعيم الإنتاج والتنافسية والاستثمار، ومقاربة اجتماعية لزيادة الوعي البيئي، والمسؤولية تجاه الموارد والأصول البيئية.

مقدمة:

إذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان، تقدم له أسباب الحياة، فإن تلوثها هو أخطر ما يهدد هذه الحياة ويحول دون قدرة البيئة على استمرار العطاء والتجدد للوفاء بمطالب الإنسان. وبما أن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه ونتيجة لنمو وتنوع النشاط الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر.

كما أن البيئة من خلال مكوناتها الطبيعية والمادية، والتفاعلات التي تحدث من خلالها أو فيها، تشكل مقومات وحجر الأساس للتنمية الاقتصادية، ولكن قد تكون هذه الأخيرة تهديد لاستمرارية البيئة في العطاء إذا ما استخدمت بأكثر مادية، لذا توجب دراسة وتطوير جملة الوسائل والأدوات لحماية هذه البيئة دون إهمال خيار التنمية واستمرار الإنتاج. استمرار الإنتاج وزيادة الاستهلاك تزيد من التلوث، لذا نسعى للتحدث عن المعدلات المقبولة من التلوث، أ ما يسميه علماء الاقتصاد المثالي أو كم التلوث الكفء اجتماعيًا، وأمام ضعف النسيج الانتاجي في الجزائر يتم اللجوء إلى نظام التحفيز الضريبي البيئي.

ومنه يتمحور البحث حول الإشكالية التالية:

ماهي حدود مساهمة التحفيزات الجبائية البيئية في الجزائر للوصول إلى المستويات الكفوة من التلوث والتقليل من آثاره ؟

1/ تطبيقات نظام التحفيز الضريبي البيئي

يتمثل نظام التحفيز الضريبي في إجراءات تهدف إلى التأثير على خيارات المنشآت المصنفة، وتوجيه قراراتها نحو مكافحة التلوث، والتقليل من الانبعاثات، وتشجيع سلوكيات صديقة للبيئة، مع التطوير البيئي والاستثمار، وينطوي، أولاً؛ على تحفيزات مالية خاصة بمكافحة التلوث، ثانياً؛ رسم تحفيزي خاص بالتسيير العقلاني للموارد البيئية، ثالثاً؛ رسم تحفيزي لتحسين الإطار المعيشي ونوعية الحياة، رابعاً؛ رسم تحفيزي في إطار تطوير الاستثمار.

أولا/ التحفيزات المالية الخاصة بمكافحة التلوث

يعتبر قانون المالية لسنة 2000 تجسيد للجنة أساسية للإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، وذلك باعتماد التدرج في تطبيق الرسوم البيئية على المنشآت الملوثة، وأسس لتطبيق مبدأ الملوث الدافع من خلال إشراك المنشآت الملوثة في تحمل جانب من تكاليف الأضرار التي ألحقوها بالبيئة، وكذا النفقات المرتبطة بعمليات إعادة تأهيل وإزالة التلوث (المرسوم التنفيذي رقم 98-339).

كما نص قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على استفادة المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات ومعدات تساهم في سياق صناعيتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الإحتباس الحراري والاقبال من التلوث بكل أنواعه، من حوافز جبائية وجمركية. تحديد المعدل السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، يخضع لأسلوب التدرج، تبعا لتصنيف المنشآت المصنفة (المادة 54 من قانون المالية 2000)، إذ حدد قيمة الرسم المطبق على المنشآت الخاضعة للتصريح مبلغ 9000 دج سنويا، ويخفض هذا الرسم إلى حدود 2000 دج سنويا بالنسبة لهذا الصنف من المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين. أما بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي، فحدد أساس الرسم بـ 20.000 دج، ويخفض إلى حدود 3000 دج سنويا بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين.

وحدد أساس الرسم بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من الوالي المختص إقليميا، بـ 90.000 دج، ويخفض إلى حدود 18.000 دج سنويا بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين.

ويحدد أساس الرسم بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة، بـ 120.000 دج، ويخفض هذا الرسم إلى 24.000 دج سنويا بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين.

ويمكن مضاعفة مبلغ الرسم المحدد لكل صنف من المنشآت المصنفة السابقة، بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 10، تبعا لطبيعة النشاط وأهميته، وكذا نوع وكمية الفضلات والنفايات الناجمة عنه (المادة 94 من قانون المالية 2003).

كما تم تأسيس رسم على الوقود حدد بدينار واحد (1) لكل لتر من البنزين "الممتاز" و "العادي" الذي يحتوي على الرصاص، لمكافحة التلوث الناتج عن المنتجات النفطية، ويتم

توزيع ناتج هذا الرسم بالتساوي بين الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، وبين الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

كما أضاف قانون المالية 2003 رسماً تكميلياً على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وربطها بحجم المياه المنتجة، ونوع التلوث وذلك لمكافحة تلوث المياه، وحدد مقدار الرسم المحصل بالرجوع إلى المعدل السنوي المحدد بحسب صنف كل منشأة، ويمكن أن يتضاعف هذا الرسم من 1 و 5 تبعاً لمعدل تجاوز حدود القيم المتعلقة بقواعد الصب (المادة 203 من قانون المالية 2002).

تتقسم الرسوم التحفيزية المتعلقة بمكافحة التلوث، في خمسة أنواع، الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي، والرسم المتعلق بالنفايات الحضرية، الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل.

• الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

أسس قانون المالية لسنة 2002 رسماً للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية، وحدد بمبلغ 10.500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، توزع عائدات هذا الرسم على النحو التالي: 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ويدخل هذا الرسم التحفيزي حيز التنفيذ بعد مهلة ثلاث (03) سنوات من تاريخ الإنطلاق في تنفيذ المنشأة لمشروع إزالة النفايات (المادة 204 من قانون المالية 2002).

التشديد في قيمة الرسم، غرضه سعي المنشآت الملوثة إلى عدم تخزين نفاياتها، خشية تحمل أعباء مالية معتبرة، وبهذا تتحقق الوظيفة التحفيزية لهذا الرسم.

• الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

تشجيعاً لعدم تخزين النفايات الإستشفائية المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، نص قانون المالية لسنة 2002 رسماً تحفيزياً قدره 24.000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة، ويتم ضبط الوزن عن طريق قياس مباشر، أو وفقاً لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة استشفائية، على أن يوزع الرسم على

النحو التالي: 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

على أن تمهل مؤسسات الاستشفائية والعيادات الطبية (03) سنوات للتزود بالمعدات والتجهيزات الخاصة بالترميم، ومعالجة النفايات(المادة 205 من قانون المالية 2002).

• الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي:

لمحاربة التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي تم تأسيس رسم تكميلي على ابعاثات المنشآت المصنفة، والتي تتجاوز حجم التلوث المسموح به، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد حسب صنف المنشأة، على أن يطبق معامل مضاعف بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوزها لعتبة التلوث، وهذا في حالة تجاوز المنشأة حدود المعدلات القانونية.

وزع حصيلة هذا الرسم، كالتالي: 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

• الرسم المتعلق بالنفايات الحضرية:

نظرا لأهمية البلديات في تنظيم عمليات مكافحة التلوث، باعتبارها المتأثر الأول، كما تعتبر المتسبب الرئيسي فيه، منح للبلديات حرية نسبية في تنظيم بعض الرسوم البيئية(وناس، 2007، ص 198)، يتعلق الأمر بالرسم المتعلق بالنفايات المنزلية، رغم التعامل البدائي مع النفايات، واكتفاء البلديات بالجمع والإلقاء العشوائي لها، وافتقارها لأساليب المعالجة العصرية والرسكلة، وبعد صدور قانون المالية لسنة 2002، تم تجسيد مبدأ الملوث الدافع في التعامل مع النفايات، وتم تحديد نسب الرسوم كما يلي: ما بين 500 دج و 1.000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني، وما بين 1.000 دج و 10.000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، وما بين 5.000 دج و 20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمطورات، وما بين 10.000 دج و 100.000 دج عن كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف السالفة الذكر.

تطبق هذه الرسوم بناء على قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد مداولات المجلس، والأخذ باستشارة السلطات الوصية. ويتم بعدها تكليف رئيس المجلس الشعبي البلدي، بالسهر على تنفيذه، في أجل أقصاه ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ أول يناير 2002، والإشراف على عملية التصفية والتحصيل المتعلقة برفع القمامة المنزلية(المادة 263 مكرر3 من قانون المالية 2002).

• الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل:

التلوث الذي ينتشر على طول الساحل الجزائري، وخطورته على الثروات الصيدية، والمصطافين على حد سواء، وتشجيعا لتأهيل السواحل وتثمينها، أقر قانون الساحل رسما تحفيزيا يشجع تطبيق التكنولوجيات النظيفة وغير الملوثة ووسائل أخرى متعلقة بإدراج تكلفة المدخلات البيئية، والممنصوص عليها في إطار السياسة الوطنية المندمجة والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية(المادة 36 من القانون 02-02، المؤرخ في 05/02/2002، المتعلق بحماية وترقية الساحل).

ولتخفيف الضغط على الساحل والمناطق الشمالية، تضمن القانون إجراءات تحفيزية مؤسسات العاملة في الجنوب والهضاب العليا، في إطار الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبرى والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، يتمثل في تخفيضات على مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على الأنشطة المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات على مستوى هذه الولايات، يقدر بـ 15% لفائدة النشاطات الاقتصادية المقامة في ولايات الهضاب العليا، و20% لفائدة ولايات الجنوب، وذلك اعتبار من السنة الخامسة (05) من النشاط، تحسب من أول جانفي 2004، تجدر الإشارة أن الشركات العاملة في قطاع المحروقات مستثناة من التخفيضات.

ثانيا/ النظام التحفيزي الخاص بالتسيير العقلاني للموارد البيئية

تضمن القانون الجديد للمياه النص على تحفيزات، تخص نظم متعددة لحماية الموارد المائية منها نطاق الحماية الكمية، ومخططات مكافحة الحث المائي، ونطاق الحماية النوعية، وتدابير الوقاية والحماية من التلوث، وتدابير الوقاية من الفيضانات.

جاء القانون لتصويب وتعديل قانون المياه الملغى، كما يمكن أن تشمل الإعانات والامتيازات إضافة إلى التحفيزات السابقة، عمليات تخص تهيئة مياه الشرب وتحلية مياه

البحر، وتصفية المياه من الفضلات، ووضع أنظمة وأساليب لإعادة استعمال المياه المترسبة، وكذا الأبحاث العلمية التي تهتم بقطاع المياه.

ثالثا/ التحفيزات الخاصة بتحسين إطار المعيشة ونوعية الحياة

نص قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة على إستفادة كل شخص طبيعي أر معنوي يقوم بأنشطة تدرج ضمن ترقية البيئة، من تخفيض في الضريبة المفروضة على الأرباح (المادة 77 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة)، ترقية البيئة، تشمل كل عمل أو نشاط يسهم في تحسين إطار المعيشة ونوعية الحياة.

كما تم تأسيس رسم على الأكياس البلاستيكية قدر ب 10.50 دج للكيلوغرام الواحد على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا، نجة الإفراط في استعمالها، وتأثيرها على المنظر العام للبيئة، ويوزع هذا الرسم على الزحو التالي: 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، 20% لفائدة ميزانية الدولة، 30% لفائدة البلديات (المادة 53 من قانون المالية 2004).

ومن أجل صون ذاكرة الأمة المتمثلة في التراث الثقافي لها، نص القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي على إستفادة الملاك الخواص للأموال الثقافية العقارية التي تخضع لعمليات صيانة أو ترميم أو تأهيل أو حفظ أو تثنين، من إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة، كما يمكن أن يستفيد من هذه الإعانات المفاولون أو المتعهدين بالترقية العقارية، عذر قيامهم بأشغال ترميم ر حفظ ممتلكات ثقافية عقارية محمية بمقتضى قانون التراث الثقافي.

وتتمثل هذه الإعانة في مساهمة مالية لتغطية تكاليف الصيانة والأشغال، دون أن تتجاوز نسبة 50% من التكلفة الإجمالية لأشغال الترميم أو إعادة التأهيل التي قام بها صاحب الأشغال، وتساهم الدولة بنسبة تتراوح ما بين 15% و 50% في النفقات الإضافية الخاصة بترميم الزخارف الخارجية أو الداخلية، والإضافات الجمالية والفنية للملك الثقافي(المادة 84 من قانون رقم 98-04 المتعلق بالتراث الثقافي).

رابعا/ التحفيزات الجبائية في إطار تطوير الاستثمار:

أقر المشرع الجزائري في قانون تطوير الإستثمار، في النظام الإستثنائي من الفصل الثاني تحفيزات جبائية تستفيد منها الإستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة في إطار التنمية المستدامة (المادة

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

10 الفقرة 2 ، من الأمر 01- 03، المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم).

و ذلك وفق مرحلتين من عمر الإستثمار:

✓ مرحلة الإنجاز لمدة 5 سنوات:

أ- إعفاء و خلوص الحقوق والرسم والضرائب وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة عند الإقتناءات سواء عن طريق الإستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الإستثمار؛

ب- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني؛

ج- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات، والزيادات في رأس المال؛

د- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

✓ مرحلة الإستغلال:

لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الإستغلال التي تعدها

المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

زيادة على ذلك يمكن للمجلس الوطني للإستثمار منح إمتيازات إضافية وفق التشريع المعمول به.

❖ تدابير جبائية مكملة لنظام التحفيزات:

✓ رسم على مواد التبغ والكبريت:

وهو رسم داخلي على الاستهلاك مطبق على التبغ والكبريت حسب التعريف التالية:

جدول(1): الرسوم المطبقة على مواد التبغ والكبريت

نوع المنتج	التعريف
السيجارة (cigarettes): - من التبغ الرمادي - من التبغ الأبيض	1040 دج/كغ 1260 دج/كغ
سجائر غليظة (sigares)	1470 دج /كغ
تبغ للتدخين	602 دج/كغ
تبغ للمضغ	710 دج/كغ
الكبريت	26 دج لكل 100 علبة تحوي 40 عود كبريت

Source : Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction générale des impôts, N°31, 2008, p 4

توزع حصيلة هذا الرسم كما يلي:

• 98 % للخرينة العمومية؛

• 2 % حساب خاص بتطوير الصادرات.

✓ رسم تكميلي على منتجات التبغ يحدد بـ 6 م على كل علبة، يدفع من طرف

المصنعين لهذا النوع من المنتجات، يوضع هذا الرسم في حساب خاص يسمى

حساب خاص بالإستعجالات ونشاطات العلاج الطبية.

يضاف إلى ذلك تخفيضات تخص أنشطة حماية البيئة على النحو التالي :

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

- تخفيض الرسم على القيم المضافة من 17% إلى 7% على التجهيزات الموجهة غاز البترول المميع مثل: حاويات تحتوي على أجهزة تحكم، ضبط وقياس غاز البترول المميع أو الغاز الطبيعي، مضخات لتوزيع غاز البترول المميع، تجهيزات ومعدات تحويل غاز البترول المميع والغاز الطبيعي (DGI, 2008)؛
- تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% لأجهزة التبريد التي تعمل بنظام إمتصاص الغاز الطبيعي أو غاز البروبان؛
- تخفيض الرسم من 17% إلى 7% مطبقة على التجهيزات واللواحق المرتبطة بغاز لبترول المميع وهي: ت ذات مقطورة خاصة بنقل غاز البترول المميع، قارورات تخزين غاز البترول المميع عدادات المضخات.

2/ تقييم فعالية الرسوم البيئية في الجزائر

لغموض الذي يكتنف النظام الجبائي البيئي في الجزائر، أولى النقاط التي ينبغي روقوف عندها، أهمية مبدأ الملوث الدافع في تطبيق الرسوم البيئية، وضرورة اعتماد المرونة في تطبيقه، ثاني محطات هذا التقييم، وبما أن الدول المتقدمة سبقتنا في تطبيق الرسوم البيئية، وجب الحديث عن هذه التجربة، كثالث النقطة، ونرسل في الأخير إلى تبين ثغرات ومآخذ النظام الجبائي البيئي في الجزائر، واقتراح آليات تصويبه وتفعيله.

أولا/ غموض النظام الجبائي البيئي

الإضافة إلى الاعتبارات المالية لمبدأ الملوث الدافع، يتضمن الرسم البيئي ثلاثة عناصر وهي:

- التكلفة الهامشية لإقتلاع واستغلال المورد الطبيعي؛
- التكلفة الهامشية للأضرار الناتجة عن استغلال هذا المورد الطبيعي؛
- التكلفة الهامشية لضياح المورد غير القابل للتجديد للأجيال القادمة (Pieratti, 2000, p 442)

ولكن باستقراء طريقة توزيع حصيلة الرسوم البيئية، يتضح صرفها في غير أوجه التكاليف المذكورة أعلاه، والمتعلقة بقيمة الموارد الطبيعية والأصول البيئية المستعملة في عملية التنمية، ومصاريف الخبرة والتحليل لمراقبة المنشآت المصنفة، والآليات المستخدمة في مكافحة التلوث.

حيث تم تخصيص ثلاثة أرباع قيمة الرسم (75%) للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و 25% المتبقية موزعة بين البلديات والخزينة العامة، حتى بالنسبة للرسم الخاص بالتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية أو الخاصة، وكذا النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، لم تلتزم النصوص المنظمة لها البلديات والخزينة العامة بإنفاق نسبة 25% من حصتها في مجال مكافحة التلوث.

كما أن الرسم المطبق على الوفود غير موجه بصورة كلية لأغراض إيكولوجية، ذلك أن 50% من حصيلة الجباية المحصل عليها من هذا الرسم موجهة إلى الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، أي لمجال لا يتعلق بمكافحة التلوث وحماية البيئة.

مما يدفعنا للتساؤل عن جدوى فرض رسوم بيئية، لا تصرف لأغراض بيئية، باعتبارها أهداف الحقيقية التي من المفروض أن تصرف لأجلها، مما يساهم في نضوب الموارد المالية الموجهة لمكافحة التلوث، وتمويل الفعاليات البيئية، واضعاف مساعي الاستثمار البيئي، مما يزيد في فرض رسوم جديدة، تعيق التنمية، وتزيد من التهرب الضريبي، ولا تلقى القبول العام، نتيجة عدم تحسن وضع البيئة وزيادة التلوث.

يهدف تطبيق النظام الإمتيازي للرسوم من خلال المعامل المضاعف من 1 إلى 10 إلى التأثير على المؤسسات الملوثة التي تعمل في نفس القطاع، لأن قيمة الرسم تكون مضاعفة بحسب المعامل المطبق عليها تبعاً لدرجة تخطيها لعتبة التلوث، بينما يطبق الرسم في صورته القاعدية بالنسبة للمنشآت التي لم تتجاوز عتبة التلوث (Chikhaoui, 1996, p 81)

تطبيق "النظام الإمتيازي للرسوم" يؤثر على المستهلكين والمنتجين؛ بتوجيه قرارات الإنتاج وتصرفات أصحاب المنشآت المصنفة بصورة مباشرة، أما على المستهلكين من خلال التأثير غير المباشر على أسعار السلع والخدمات.

دفع رسوم أكثر، يعتبر بمثابة تكاليف إضافية، تساهم في زيادة سعر وخدمات المنتج من طرف منشأة مصنفة، دون أخرى تتخصص في نفس السلعة والخدمة، مما يقلل من تنافسيتها، ويضعف تواجدتها في السوق نتيجة عدم الإقبال على منتجاتها من طرف المستهلكين.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس - جوان 2016

لكن تشجيعا لسلوك حماية البيئة والاستثمار في المجال البيئي، فإن التأثير في سلوك المنتج والمستهلك معا لا يكون حقيقيا، إلا إذا كانت حصيلة الرسم بالمعامل المضاعف تحاكي كلفة الاستثمارات التي تبذلها المؤسسة في الفعاليات المتعلقة بمكافحة التلوث؛ وإذا لم يحقق المعامل المضاعف هذه الموازنة فإن المؤسسة المحترمة للتنظيمات البيئية، والتي لم تدفع فارق الامتياز الضريبي، تكون كلفة استثماراتها في مجال المحافظة على البيئة أعلى من فارق الامتياز الضريبي.

عندها نكون عند نتيجة عكسية، إذ تكون سلع وخدمات المؤسسات التي لم تمتثل للشروط البيئية الصارمة، وطبق عليها المعامل المضاعف، أقل تكلفة من المؤسسات التي طبق عليها قيمة الرسم القاعدي وقامت باستثمارات معتبرة في مجال المحافظة على البيئة، نوجه سلوك المستهلك نحو السلعة أو الخدمة الأقل تكلفة، وبالتالي عوقبت المنشأة التي التزمت بالتدابير البيئية الصارمة فقد الرسم أهميته في تشجيع وتحفيز المنشآت على السلوكات الصديقة للبيئة، وتتخلى المنشآت على الابتكار والسعي نحو الانتاج النظيف.

ما ينطبق على المستوى الداخلي يمكن أن يطبق على المستوى الدولي، ويبقى فشل أنجاح نظام التحفيز الضريبي البيئي، مرهون بحسابات أصحاب المؤسسات الملوثة، وتطبيق مبدأ الجدوى المالية، إما بالاهتمام بمكافحة التلوث أو التخلي عن ذلك، دونما إعطاء للمعطيات البيئية والاجتماعية أدنى الاهتمام، لذا ومن أجل الوصول إلى الهدف من الرسم البيئي، لا يمكن الاعتماد فقط على نظام التحفيزات الجبائية البيئية.

كما يتبين من خلال تحليل الأحكام المتضمنة لكيفية تحصيل وتوزيع الرسوم البيئية أنه ليس هناك تصور واضح لطريقة تجميع وصرف هذه الإعتمادات لخدمة الأجيال القادمة، ومنه تظل فكرة الموازنة بين الأجيال في إستغلال الموارد الطبيعية مجرد فكرة نظرية، فلا الرسم حقق الجانب المالي الذي كان بالإمكان تحصيله، نتيجة التنازلات المالية في نظام التحفيزات، ولا هو غير سلوك المنشآت في التخلي عن التلوث.

ثانيا/ تقييم مبدأ الملوث الدافع

استنادا إلى تعريف مبدأ الملوث الدافع، باعتباره مصدر لموارد مالية تساهم في تمويل الفعاليات البيئية، والتدخل من أجل حماية البيئة ومكافحة التلوث، ووسيلة ردع لتغيير سلوك

ملوثين تجاه البيئة، إلا أن الغموض يكتنف تحديد المخاطب الحقيقي به، وبناء على دراستنا السابقة للرسوم البيئية، يظهر جليا المسؤولية المشتركة للملوث والمستهلك.

فإذا كان الملوث هو الدافع من خلال التعريف، فإنه ليس إلا الدافع الأول، لأنه يدرج كلفة الرسوم البيئية في سعر المنتج النهائي، وبذلك يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك، ومنه يقوم المستهلك بتمويل تكاليف التلوث التي تسبب فيها المنتج.

مساهمة المستهلكين في تمويل إزالة التلوث -مبدأ الملوث الدافع- وبالتالي يفقد الرسم القوة الرادعة، خلى المؤسسات عن إجراءات مكافحة التلوث، وتفتقد المؤسسة أساليب التطوير والابتكار والمنافسة، لأن أي مؤسسة لن تكون متحفزة لإتقاء الأضرار البيئية، نتيجة لإسترداد تكلفة الرسم من قبل المنتج للسلعة أو الخدمة، وشعور المستهلك بأنه يدفع ثمن تلويثه (Barde, 1992, p 210, p 163)

إن إستعادة الملوث لتكاليف إضافية في شكل رسوم بسبب التلوث، لا يحفزها في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، لذلك يرى بريور M.Prieur بأن تطبيق الرسم بدون تناسب مع درجة التلوث، لا يدفع بالصناعيين إلى البحث عن طريق للتقليل من التلوث، وفي هذه الحالة يكون الأثر التحفيزي للرسم منعدم (Prieur, 2001, p 140)

عند هذا الوضع، ومع زيادة معدلات التلوث، وتراكم التكاليف البيئية على أسعار السلع والخدمات، وتسعيرها على حساب الطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل الحساسة لأي إرتفاع في الأسعار، وحتى لا يكون مكافحة التلوث وتحسين الأوضاع البيئية يكون على حساب أصحاب الدخل الضعيفة، دون أدنى مسؤولية للمتسببين الحقيقيين في التلوث، وجب جعة تطبيق مبدأ الملوث الدافع، وإيجاد طرق أخرى لحساب تكاليف التدهور في قيمة الأصول والموارد البيئية.

وحتى لا تتعارض مساعي حماية البيئة مع مصالح الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرها بأي زيادة في الرسوم، يمكن تخصيص حصيلة هذه الرسوم في أوجه إنفاق اجتماعية، كالصحة والتعليم، الضمان الاجتماعي، تهيئة الأماكن العامة والحدائق، المرافق الجوية ودور الشباب، ومنه تكون هذه الرسوم البيئية مقبولة اجتماعيا، ولا يتأثر وعاءها وحصيلتها مستقبلا، وحتى تكفل تمويل مشاريع حماية البيئة، كما يمكن استبدال رسوم تقليدية تفرض بصفة مباشرة على مواد واسعة الاستهلاك برسوم بيئية، وذلك تجنباً لتضخم الرسوم البيئية.

مما سبق عرضه، يظهر تأثير الرسوم البيئية على الوضعية المالية والاقتصادية على المنشآت المصنفة من جهة، والحالة الاجتماعية للمستهلكين، من جهة أخرى، نتيجة التطبيق غير المدروس لهذه الرسوم، مما ينعكس سلباً على وضع البيئة، وزيادة التلوث، ويفقد الرسم البيئي أهم هدف أسس لأجله.

على الصعيد الخارجي، ونتيجة زيادة التحرير التجاري، وتساعد حدة التنافسية، وتطور رهانات التجارة الخارجية والتكتلات وضخامة المبادلات، فأى رسم إضافي، يمكن أن يرجح كفة منتج حساب آخر، وبالتالي التأثير على نظام الأسعار، خصوصاً في اقتصاديات هشة وناشئة مثل الجزائر، لا تزال مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة تراوح مكانها، تبحث عن مكانة في السوق الداخلية، فكيف بها أن تنافس على الصعيد الخارجي، في فضاء شراكة أوروربية، واقترب مرحلة الاعفاء الكلي، ودخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ، وتميز المؤسسات الأوروبية بأنظمة إيكولوجية متطورة، وتنافسية عالية، وزيادة الاتفاقيات الدولية صرامة في ميدان المواصفات والمقاييس البيئية، والتي ما زالت مؤسساتنا تتسم بالفتوة فيها.

تقرير منظمة التعاون والتنمية الأوروبية "O.C.D.E"، ميز في تأثير فرض الرسوم البيئية على التجارة الخارجية والمبادلات، بين دول متقدمة مؤثرة في الأسواق الخارجية، ودول نامية أقل تأثير، بحيث تزداد تنافسية الدول المتقدمة التي لا تتشدد في فرض الرسوم البيئية، على حساب منتجات دول أخرى والتي تفرض رسوم بيئية وتشدد في تطبيقها، ويشكل معوقات ية إضافية، تؤثر على مناخ الاستثمار في هذه الدول، وجاذبيتها لرؤوس الأموال الخارجية (Priour, Op, cit, p 155)، وتدعيماً لتنافسية المؤسسات الأوروبية، استفادت أسلوب التطبيق التدريجي لبدء الملوث الدافع، مس في باديء الأمر قطاعات حيوية الفلاحة والصناعة، على أن تعمم في فترات لاحقة على باقي القطاعات، وتحسب الإعانات نسبة لنسب تلوث دنيا يمكن تحقيقها قياساً بالعتبة القانونية المسموح بها.

ثالثاً/ تقييم حصيلة الجباية البيئية بالأرقام

يعبر الحساب رقم 065-302، بنسبة كبيرة، عن تقديرات الحصيلة الجبائية البيئية، وهو من الحسابات الخاصة في الخزينة، حيث بالإضافة إلى تسجيله لحصيلة الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، يحوي كذلك مبالغ الغرامات الخاصة بمخالفة التشريع البيئي، وكذا الهبات الوطنية والدولية، والتعويضات لمكافحة التلوث المفاجيء الناجم عن تدفقات مواد كيميائية خطيرة في البحر، المياه الجوفية والري، أو الجو.

كما توجه نفقاته لنشاطات بيئية، منها التوعية والتحسيس البيئي، تمويل حراسة البيئة، التدخلات الاستعجالية في حالة تلوث مفاجيء، المساهمة في تمويل مشاريع استثمارية تستخدم تكنولوجيات نظيفة، وكذا تمويل الدراسات والأبحاث في مجال البيئة.

هذه الحصيلة التي تعرف تفاوتاً، نسبة إلى النشاطات المرتبطة بها، وعدم توازنها، يضاف لها التوزيع غير العادل لها، وابتعادها عن أنشطة مكافحة التلوث والتمويل البيئي.

الجدول (2): تقديرات الحساب الخاص بالبيئة للفترة 1996-2001

القيم: مليون دينار جزائري

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حساب	11,47	107,70	96,88	105,78	113,9	198,9
-065						
302						

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2014

الجدول تقديرات الحساب الخاص بالبيئة -065-302، خلال الفترة 1996 حتى 2001، بحيث تمثل سنة 1996، تاريخ إنشاء المفتشيات الولائية للبيئة، التي تحولت فيما بعد لمديريات البيئة في كل ولاية، على الرغم من أن الجزائر بدأت فرض الرسوم البيئية بعد 1991، في قانون المالية لسنة 1992، والتي بدأت بتأسيس رسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، كما سبق ذكره، وتميز النظام الجبائي البيئي بتطبيقات محتشمة إلى غاية 2001، ما يفسر الحصيلة الضعيفة جداً للحساب الخاص بالبيئة، حيث كانت التقديرات تشير في سنة 1996 أقل من 12 مليون دينار، ليصل إلى قرابة 200 مليون دينار سنة 2001، وذلك نتيجة بداية اعتماد رسوم بيئية أخرى وتكريس مبدأ الملوث الدافع في القانون رقم 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وتبقى هذه الحصيلة على ارتفاعها نسبياً ضعيفة، نتيجة عدم اكتمال النظام القانوني والمؤسسي الخاص بالبيئة في الجزائر.

القيم: مليون دينار جزائري

الجدول (3): تقديرات الحساب الخاص بالبيئة للفترة 2002-2013

السنوات	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حساب	1139	1469	1366	1311	1909	2360	2570	3100	3008	3129	3416
-065											
302											

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس - جوان 2016

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2014

بعد سنة 2001، بدأت مرحلة التطبيق الفعلي للرسوم البيئية ودخولها مرحلة التشديد، وتأسيس عدة هيئات وإعادة هيكلة التنظيم البيئي في الجزائر، وفرض رسوم جديدة منها رسم تكميلي لمحاربة التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بموجب القانون رقم 01-21، في قانون المالية لسنة 2002، رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج سنة 2002 ورسم تكميلي على المياه المستعملة في الصناعة سنة 2003، رسم خاص على الأكياس البلاستيكية سنة 2004، رسم على الأطر المطاطية الجديدة سنة 2006، رسم على الزيوت ومشتقاتها سنة 2006، كما تم تعديل وإتمام جل هذه الرسوم في قانون المالية لسنة 2007، وقانون المالية التكميلي لسنة 2008، واعتماد معدلات مضاعفة، ورسم التطهير الذي عدل وتمم في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2010؛ وهو ما يفسر انتعاش الحساب حيث بلغ في سنة 2002 حوالي 1139 مليون دينار جزائري، ليرتفع في 2013 إلى 3416 مليون دينار جزائري، حيث تضاعف مرتين، أي بنسبة قاربت 200%. وسنورد في الجدول الآتي، مختلف الرسوم البيئية، وتقديرات حصيلتها الجبائية.

الجدول (4): احصائيات خاصة بتحصيل الرسوم البيئية في الجزائر للفترة 2007-2013

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

القيم : مليون دينار جزائري

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
731,93	673,21	635,17	562,62	369,37	296,38	237,93	رسم على الشبكات الملوثة
1949,35	1882,85	1735,66	1629,32	1593,31	1463,65	1318,03	رسم على المحروقات
0,63	0,54	0,58	0,57	0,5	0,4	0,1	رسم على المطاط المطاطية المستوردة
860,16	634,15	628,34	739,26	852,29	780,89	790,68	رسم على الزيوت ومشتقاتها
149,55	202,28	101,45	58,97	262,95	9,66	2	رسم تخفيزي لعدم تخزين النفايات الصناعية
1,01	0,75	1,17	0,74	4,28	0,1	0	رسم تخفيزي على النفايات المرحلة بأنشطة العلاج
31,79	21,01	25,14	16,26	10,44	19,55	12	رسم تكميلي على التلوث الجوي من المصدر الصناعي
2	1	2	1	0	/	/	رسم تكميلي على المياه المستعملة صناعيا
3726	3416	3130	3008	3093	2571	2361	المجموع

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2014

ين الجدول أعلاه احصائيات الرسوم البيئية المحصلة في الجزائر خلال الفترة 2007 - 2013، والتي تبين الحصيلة المرتفعة للرسم على المحروقات، والرسم على الزيوت، نسبة إلى الرسوم 'أخرى حيث تمثل هذه الحصيلة ما يفوق نسبة 89% نسبة إلى مجموع الرسوم البيئية المحصلة سنة 2007، وأكثر من 75% سنة 2013، وعلى الرغم من تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية حيث ارتفع من 2 مليون دينار جزائري سنة 2007، ليصل إلى قرابة 150 مليون دينار جزائري، والتي لا تعتبر ايجابية من ناحية مكافحة التلوث حيث ارتفاعها يعني زيادة الأنشطة الملوثة الصادرة عن الصناعة، يبقى التحصيل الجبائي البيئي كذلك مرتبط بالمنتجات النفطية (المحروقات والزيوت).

وضعف الحصيلة لرسوم متعلقة بقطاعات حيوية مثل المياه حيث تتراوح بين المليون والمليون دينار جزائري، يضاف إلى ذلك توزيع هذه الحصيلة في نشاطات لا تخدم مصالح البيئة بصفة مباشرة، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (5): نسبة الرسوم الموجهة للحساب الخاص بالبيئة 065-302

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016



النسبة(%) للحساب 302-065	نوع الرسم
100	رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة
50	رسم على الوفود
50	رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة
50	رسم على الزيوت ومشتقاتها
75	رسم تحفيزي لعدم تخزين النفايات الصناعية
75	رسم تحفيزي على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج
75	رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
50	رسم تكميلي على المياه المستخدمة في الصناعة

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2014

زيادة على ضعف الحصيلة الجبائية للرسوم البيئية، لا توجه بكاملها لتمويل أنشطة مكافحة التلوث، وتتشتت حصيلتها بين البلديات، الخزينة العمومية، والحساب الخاص بالبيئة، كما توجه نسبة معتبرة منها لهيئات بعيدة عن البيئة مثل الرسم على الوقود بتوجيه 50% منه للوكالة الوطنية للطرق والطرق السريعة، حتى النسب الموجهة لأنشطة بيئية، تفنقر للتخطيط الجيد للمشاريع البيئية، وتكتفي بتدخلات مرحلية، لا تتناوب وقضايا البيئة التي تتميز بالديمومة والتخطيط طويل الأمد والمستدام.

عظفا على هذا التقييم الذي خص الحصيلة، وما سبقه في هذا المطلب من تقييم، ودراسة لخصائص ومكونات النظام الجبائي البيئي في الجزائر، يمكن الوقوف عند العديد من الثغرات التي تميزه، سواء من ناحية التطبيق، توزيع الحصيلة، وكذا الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية المبني عليها، وبناء على ذلك، يمكن تعداد جزء من هذه المآخذ كالتالي:

- ضعف الجباية البيئية في الجزائر في جانبها المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية مثل ابات والمنتزهات والشواطئ، الثروة السمكية وأنشطة الصيد والحياة البرية، المحميات الطبيعية، الأنشطة السياحية كالسياحة الثقافية والعلمية والإستكشافات، وحماية التراث والمواقع الأثرية؛

- لأم التحفيزات في شقه المتعلق بتحفيز إنتاج معدات مكافحة التلوث وتطوير الخبرات والتكوين في هذا المجال، حتى أن نص المادة 76 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يشجع لإستيراد هذه المعدات و يمنح تحفيزات مالية

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

وجمركية للمؤسسات الصناعية التي تقوم بذلك، لإزالة أو تخفيف ظاهرة الإحتباس الحراري، أو التقليل من التلوث، وهذا ما يستبعد روح الإبتكار لدى مسيري الشركات، الإطار ،، المهندسين، ويضعف التكوين وتبادل الخبرات مع الأجانب تمهيدا لإنتاج أكثر نظافة بخبرات محلية؛

- ضعف في التحفيزات الخاصة بالإستثمار البيئي، وإن وجد فهو بعيد عن المقاربة الإقتصادية بخلق الثروة و مناصب العمل، بالإضافة إلى أهدافه البيئية للحد من التلوث، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI مشاريع تتعلق أغلبها بمجال تسيير النفايات الحضرية وجمع القمامة، مع تسجيل 50% من هذه المشاريع في إقليم العاصمة؛
- ضعف كبير في مجال التحفيز الجبائي لنشاطات تدوير النفايات وتحويلها إلى منتج مواد أولية، خاصة النفايات العنوية مثلما يحدث في الدول المتقدمة بتحويل فضلات الحيوانات كالأبقار والدواجن إلى سماد عضوي وأعلاف، يستثنى من ذلك سوق استرجاع وتدوير البلاستيك والورق والمعادن الذي يعرف ديناميكية؛
- كثير من مصادر التلوث دون إخضاعها للضريبة مثل مصادر التلوث الضوضائي كالسيارات التي تسيّر في المدن والتجمعات السكنية، الأصوات الصاخبة المنبعثة من ورشات، المصانع والمحاجر، باعتبار التكلفة التي يسببها التلوث الضوضائي يالتأثير على إنتاجية المورد البشري عن طريق أضعاف السمع والتركيز والتأثيرات النفسية كالقلق والاحباط؛
- توزيع حصيلة الجباية البيئية على ضعفها، لأغراض بعيدة عن مكافحة التلوث وقضايا البيئة، ما يفقد الرسوم البيئية الهدف الرئيسي الذي أسست له، يضاف إلى ذلك الضبابية والعمومية في تمويل المشاريع البيئية.

الاستنتاجات :

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

- التوفيق بين الطابع التحفيزي للضرائب البيئية والتطبيق الصارم للندصوص المتعلقة بها، وتسليم دافع الضريبة بأهمية حماية البيئة، يشكل التوليفة المثلى لتمكين الضريبة البيئية من تحقيق التوازن الكافي بين مطلب حماية البيئة وخيار التنمية الاقتصادية؛
- تطبيق الضرائب البيئية في الجزائر يفترق إلى المقاربة الاقتصادية المبنية على زيادة الانتاج والتنافسية، ويقتصر في غالبته على جملة من التحفيزات الجبائية باعتبار الجزائر مثل باقي الدول النامية يصعب تطبيق ضريبة بيئية مباشرة على أنشطة إنتاجية نتيجة ضعف الانتاج.
- توزيع حصيلة الجباية البيئية على ضعفها في الجزائر يتسم باللاعادلة وغموض الأهداف ولا تستفيد البلديات، باعتبارها الحلقة الأهم في مكافحة التدهور البيئي المتأثر الأول بها، إلا من نسب قليلة لا تغطي المهام البيئية الكبيرة المنوطة بها، مع إهمال خصوصية كل منطقة.
- لم يستطع النظام الجبائي البيئي في الجزائر الخروج من مفهوم الضريبة التقليدي الذي يعني اقتطاعات إجبارية لا تلقى القبول العام في غالبيتها، بحيث كان من المفروض سياغة النظام الجبائي البيئي وفق مقاربة إجتماعية بإشراك المواطن والمسير والمنتج بقضايا البيئة وتحسين سلوك كل في مجاله.
- عدم التنسيق والتكامل في تطبيق الضرائب البيئية مع باقي مكونات النظام الضريبي الجزائري، خصوصا الضرائب التي يتعدد وعائها الضريبي وتعرف حصيلة جبائية معتبرة، مثل الضرائب على أرباح الشركات، والضرائب التي لها تأثير سواء مباشر أو غير مباشر على نوعية الحياة والسلامة البيئية، مثل الرسم العقاري.

المقترحات:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

- استنادا إلى التحليل السابق للضرائب البيئية ودورها في حماية البيئة والحد من التلوث يمكن صياغة جملة من الاقتراحات على النحو التالي:
- من الحوافز الضريبية المهمة التي يتعين الاعتماد عليها والاستفادة منها، تحفيزات الاستثمار حيث إن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء لوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي والمعالجة لأضراره، والسعي نحو الابتكار والتكوين لإنتاجها محليا.
 - توجيه التحفيزات الجبائية البيئية لتطوير مصادر الطاقة البديلة وتخفيض استهلاك الطاقة التقليدية والكهرباء تمهيدا لإلغاء الدعم عليها، والتوجه نحو استهلاك الطاقات النظيفة والحد من التلوث وتخفيض الانبعاثات.
 - استعمال باقي مكونات النظام الضريبي الجزائري في التحفيز للحد من التلوث، مثل توجيه الرسم العقاري من أجل حماية البيئة وتنظيم العمران وجمالية المدن، وما يتبعه من تقادي مشاكل الطرقات، والازدحام، اختلاط قنوات الصرف الصحي بقنوات الماء الشروب، الأوبئة والأمراض، والآفات الاجتماعية، وكذلك تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة للضرائب على أرباح الشركات IBS، والرسم على القيمة المضافة TVA، على الشركات التي تستورد أو تنتج معدات أو منتجات صديقة للبيئة.
 - رورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام الضرائب البيئية، بست فقط في جانبها التقني والتطبيقي، وإنما في جانبها الاجتماعي والإنساني على وجه الخصوص، نظرا للأبعاد الاجتماعية التي تميز الضرائب البيئية.

الخاتمة:

الطابع التحفيزي للضريبة البيئية يساهم في تفعيل دورها كأداة لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، ولكن استخدام النظام الضريبي بكل مكوناته، يمكن أن يتجاوز الطابع التحفيزي للضريبة، ويحقق نتائج أحسن، سواء على مستوى السلوكيات تجاه البيئة،

أفراداً، أو منشآت، وكذا تدعيم الحصيلة الجبائية من الرسوم البيئية، والتي تبقى ضعيفة، ولا تغطي حتى تكاليفها.

ومنه فإن نديد الغاية من الرسم البيئي، وتحديد المخاطب به بدقة، والعدالة في توزيع حصيلته، وزيادة الوعي الاجتماعي بالقضايا البيئية، حسن توجيه قرارات الاستهلاك، الإنتاج والاستثمار، تكفل نجاح الرسم البيئي، وتؤسس لنظام جبائي بيئي، يزيد من التوجه نحو الإنتاج النظيف، الابتكار والتكنولوجيا، وتغيير سلوكيات المجتمع بالانخراط الطوعي في برامج حماية البيئة بصفة عامة.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية

- وناس يحي ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.
- مرسوم رئاسي رقم 94- 465، المؤرخ في 1994/12/25.
- وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ديسمبر 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 98- 339، المتضمن التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والأنشطة الملاحقة بها.
- قانون المالية لسنة 2000.
- قانون المالية لسنة 2002.
- قانون المالية لسنة 2003.
- قانون المالية لسنة 2004.
- القانون 02- 02، المؤرخ في 2002/02/05، المتعلق بحماية وترقية الساحل، ج ر، عدد 2002/10
- القانون رقم 03- 10 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.
- القانون رقم 98- 04 المتعلق بالتراث الثقافي.
- الأمر 01- 03، المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، ج ر، عدد 47
- المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 98- 147، المؤرخ في 17 ماي 1998، المتضمن كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-065

- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جوان 2016

- Lettre de la DGI, Bulletin mensuel de la Direction générale des impôts, N°31,2008.
- Gertrude Pieratti, Droit, économie, écologie, et développement durable : des relations nécessairement complémentaires mais inévitablement ambiguës, RJE 3, 2000.
- Chikhaoui Leila, Le financement de la protection de l'environnement, thèse pour le doctorat en droit, université Paris 1, 1996.
- Jean Philippe Barde, Economie et politique de l'environnement, PUF, 2° édition, Paris, 1992.
- Michel Prieur, Droit de l'environnement, 4° éditions, DALLOZ, (2001).

مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال
(دراسة ميدانية)

The efficiency of banking supervision in the anti-money laundering measures(A field study)

د. جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

تاريخ التسليم: (2016/01/16)، تاريخ القبول: (2016/05/03)

Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of banking supervision procedures in Sudanese banks that practice banking activity in the state of Khartoum. The study community represent in all Sudanese banks that practice banking activities in the state of Khartoum, samples were taken from these banks to conduct field study. The study assumed that the Sudanese banks that practice banking activities in the state of Khartoum applied general banking supervision and procedures relating to the customer , and procedures related to training and qualification of the staff, which positively effect at anti-money laundering operations .Questionnaire was used to collect the data of the study to achieve its objectives and hypotheses.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في البنوك السودانية التي تمارس نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم. تمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك السودانية التي تمارس نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم، وتم أخذ عينة من هذه البنوك لإجراء الدراسة الميدانية عليها. افترضت الدراسة أن البنوك السودانية التي تزاول نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم تطبق إجراءات الرقابة المصرفية العامة والمتعلقة بالعميل، والإجراءات ذات الصلة بتدريب وتأهيل العاملين بفعالية مما يؤثر إيجاباً في مكافحة عمليات غسل الأموال. تم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها وفرضياتها .

1- المقدمة:

يشهد عصرنا الحالي تطورات متسارعة نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات ، وأدى ذلك إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم ومنها الجرائم التي تتعلق بالأموال والثراء الفاحش الناتج عن التجارة غير المشروعة ، حيث تطورت أساليب الاحتيال حتى أصبحت الدول عاجزة عن مواجهة هذه الجرائم المالية منفردة (الرفاتي، 2008). وتاريخياً ظهرت عمليات غسل الأموال (Money laundering) منذ آلاف السنين من خلال قطع الطرق والخطف والرشوة والسطو والتهرب الضريبي (الشريف، 2004)، ولكن في الآونة الأخيرة أخذت في الانتشار بشكل واسع ، حيث قدر حجم الأموال المغسولة سنوياً ما بين 800 مليار دولار إلى 1,5 تريليون دولار ، أي ما يعادل ضعف قيمة الناتج العالمي من النفط وبما لا يقل عن 2% إلى 5% من الناتج العالمي ، مما زاد من الأصوات التي تنادي بتوحيد الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة (محمين، 2004). وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الآثار السلبية التي تخلفها عمليات غسل الأموال على الاقتصاديات الوطنية وتهديدها للمجتمع الدولي بأسره، ونتيجة لذلك فقد توالى الجهود الدولية والاقليمية التي تبذل من أجل الحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها وإخضاعها للعقاب ومن ثم ضبط المسؤولين عنها ومعاقبتهم من خلال إصدار عدة اتفاقيات دولية تهدف إلى التصدي للظاهرة عن طريق التشديد على جميع الدول للرقابة على البنوك، وتحديث القوانين والأنظمة الوطنية بما يجعلها قادرة على تفعيل مكافحة عمليات غسل الأموال على المستوى الوطني، والتعاون مع مختلف الدول عبر قنوات ثنائية واقليمية ودولية (عوض الله، 2005). وتحتاج البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم لمعرفة معمقة وشاملة بشأن إجراءات الرقابة المصرفية ، وهي إجراءات بطبيعة الحال متغيرة ومعقدة ، وذلك بهدف حماية نفسها من المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية، وأيضاً للمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمكافحة والحد من عمليات غسل الأموال. و تأتي هذه الدراسة للوقوف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المطبقة في البنوك السودانية العاملة ف ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال.

2- مشكلة الدراسة:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات وأقدمها ظهوراً وأكثرها انتشاراً وتنوعاً في الخدمات التي تقدمها، والتي تتسم بالتنوع والتعدد مثل فتح الحسابات البنكية، تحصيل الشيكات، فتح الاعتمادات، تحويل الأموال وغيرها من الخدمات، وقد انعكس هذا التنوع والتعدد على تنوع

وتعدد أساليب غسل الأموال عبر البنوك والتي تقدم خدماتها المصرفية عبر تقنيات بنكية بالغة التعقيد وبطريقة سريعة ومتطورة مما يحتم على البنوك وضع إجراءات رقابية تكفل مكافحة عمليات غسل الأموال والحد منها، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي " ما مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال؟". ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- أ - ما مدى فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال؟.
- ب - ما مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المتعلقة بالعميل في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال؟.
- ج - ما مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.

3- أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها مساهمة في معالجة قضية تهتم النشاط المالي بصورة عامة والنشاط المصرفي على وجه الخصوص، حيث تتناول ماهية غسل الأموال ومراحل وأساليبه، والجهود الدولية والوطنية لمكافحته، كما تساهم في بيان أهمية تطبيق وتفعيل إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وتكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال التعرف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم، ويتوقع الباحث أن تساهم الدراسة في رفع الوعي لمتخذي القرارات في البنوك السودانية بأهمية مكافحة عمليات غسل الأموال بالعمل على تطوير إجراءات الرقابة المصرفية بصورة مستمرة ومواكبة للتطور في المجال التقني

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- أ - دراسة مفهوم غسل الأموال ومراحل وأساليبه والجهود الدولية والوطنية المبذولة لمكافحته.
- ب - التعرف على التزام البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم بإجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- ج - التعرف على فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المتعلقة بالعميل المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال؟..

د- التعرف على فعالية إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة غسل الأموال في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم ؟.

5- فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تمت صياغة فرضياتها على النحو التالي:

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالتحقق من العميل مكافحة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب العاملين بالبنوك على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

منهجية الدراسة:

اتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الميداني بالاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والدراسات السابقة في الجانب النظري، كما قام الباحث بإعداد استبانة حول مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التي تزاول نشاطها المصرفي داخل السودان في مكافحة عمليات غسل الأموال ، واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية والذي يعرف اختصاراً ببرنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

6- متغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات المستقلة:

- 1- فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة.
- 2- فعالية إجراءات الرقابة المصرفية التي تتعلق بالعمل.
- 3- فعالية إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة غسل الأموال.

ب- المتغير التابع : مكافحة عمليات غسل الأموال.

الإطار النظري:

أولاً : مفهوم غسل الأموال:

تعود جذور مصطلح غسل الأموال إلى بدايات القرن العشرين المنصرم ، عندما استخدم رجال المافيا في الولايات المتحدة عدد من الغسلات الأتوماتيكية مقابل مبالغ زهيدة يضاف إليها أموال ناتجة من التجارة غير المشروعة وبذلك يتم تنظيفها وإصباغ الشرعية عليها دون أن يشك أحد في أمر المبالغ الكبيرة المتأتية من المصادر المالية غير المشروعة ، ومنذ ذلك الحين تم استخدام هذا المصطلح من قبل الأجهزة الأمنية المختصة وحتى يومنا هذا ، وأصبح يدل على كافة الأموال المتأتية من مصادر غير شرعية وقانونية (Gafia, and Marey.1997).

وبالرغم من ذلك لم يظهر مفهوم غسل الأموال إلا بعد فضيحة ووتر جيت (Water Gate Scandal) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينات حيث ظهرت الحاجة آنذاك إلى كشف تفاصيل هذه القضية ، وتتطلب ذلك تتبع مسارات عائدات الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة ، ومصادرها المالية بهدف التعرف على مرتكبيها والمتورطين فيها (كامل، 2002). ويطلق في بعض الأحيان مصطلح تبيض الأموال على عمليات غسل الأموال.

ويتكون المصطلح من كلمتين هما كلمة غسل وكلمة أموال ، فالغسل في اللغة كما أورده بن منظور في كتابه لسان العرب " من الفعل غسل (بفتح الغين واللام) أصل صحيح يدل على تطهير الشيء وتنقيته، وغسل يغسله إذا أسال عليه الماء فأزال درنه ، والغسل (بضم الغين) الاسم ، والغسل الماء الذي يغسل به ، والمغتسل : الموضع الذي يغتسل فيه". (ابن منظور، بدون تاريخ).

أما كلمة أموال فقد عرفها المشرع السوداني في قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2014م بأنها "الأصول المالية وغير المالية ، وكافة أنواع الممتلكات ، سواء كانت مادية أو غير مادية ، منقولة أو غير منقولة ، أيًا كانت كيفية الحصول عليها ، والوثائق والمستندات القانونية أيًا كان شكلها (الكتروني - رقمي) التي تثبت حقاً أو منفعة في هذه الأصول وتشمل الائتمانات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والكمبيالات وخطابات الاعتماد ، وأي فوائد أو أرباح أو دخول أخرى ناتجة عن هذه الأموال أو الأصول الأخرى". وقد وتم تعريف عمليات غسل الأموال بأنها " مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال (القذرة) ، وإظهارها في صورة أموال

متحصلة من مصدر مشروع ، أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة " (السيسي، 1998). كما تم تعريف عمليات غسل الأموال بأنها " إخفاء حقيقة الأموال المستمدة عن طريق غير مشروع عن طريق القيام بتصديرها أو إيداعها في بنوك دول أخرى أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة للإفلات بها من الضبط والمصادرة وإظهارها كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة ، سواء كان الإيداع أو التمويه أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار في دولة متقدمة أو دولة نامية" . ويرى الباحث أن القاسم المشترك في تعريف عمليات غسل الأموال هو محاولة إضفاء الشرعية على المال غير المشروع بهدف إظهاره في صورة المال الحلال وهذا يتفق مع المنظور الشرعي الإسلامي ، أما من حيث المنظور القانوني فإن القاسم المشترك في تعريف عمليات غسل الأموال فيتمثل في إضفاء المشروعية على الأموال المتحصلة من مصادر مشبوهة لتصبح ذات صبغة شرعية تتمتع بالحماية القانونية.

ثانياً : مراحل غسل الأموال:

تمر عملية غسل الأموال بالمراحل التالية:

1- مرحلة الإيداع أو الإحلال:

وهي الخطوة الأولى التي يتم فيها إيداع الأموال القذرة المتحصل عليها من نشاط إجرامي في أحد البنوك سواء بالداخل أو الخارج وتعرف بأنها (التصرف المادي في كمية الدخل النقدي بهدف إزالته من مكان اكتسابه لتجنب لفت الأنظار، وذلك بالسعي إلى دمج هذا الدخل في مناطق عمل تجاري سيكون من السهل فيها التخفي وبالتالي صعوبة التعرف على حقيقة مصدرها). (الشريف، 1998).

ويرى الباحث أن هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية غسل الأموال بالنسبة للقائمين بها، حيث تكون الأموال القذرة عرضة لاكتشاف مصدرها غير المشروع وبالتالي اكتشاف النشاط الإجرامي أو تتبع آثاره من خلال إمكانية التعرف على مودعي هذه الأموال وعلاقتهم بمصدرها.

2- مرحلة التجميع:

وتهدف هذه المرحلة إلى إخفاء الأموال المراد غسلها عن مصدرها غير المشروع بإتباع سلسلة من العمليات المصرفية المتشابكة، حيث يتم إعادة المال غير المشروع إلى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات مشروعة تعرف باسم شركات الواجهة والتي يقوم بتأسيسها غاسلوا

الأموال، وليس لها أي أغراض تجارية بل القصد منها هو إخفاء الملكية الفعلية للحسابات والأموال التي تمتلكها التنظيمات الإجرامية.

3- مرحلة الدمج:

وهي آخر مرحلة من مراحل غسل الأموال، حيث يتم دمج الأموال المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في الاقتصاد وجعلها تظهر بمظهر مشروع ، بحيث يصعب التمييز بينها وبين الأموال المشروعة ليعاد استثمار هذه الأموال في أي أنشطة أخرى بغض النظر إن كانت مشروعة أو ممنوعة. (عبد العظيم، 1997).

ثالثاً : أساليب غسل الأموال:

لا توجد طرق محددة لغسل الأموال، بل تتعدد الطرق تبعاً لتطور الأنظمة المصرفية والتقنيات المستخدمة في تنفيذ العمليات المصرفية، وفيما يلي عرض مختصر لأهم الأساليب المستخدمة في غسل الأموال:

1- الأساليب التقليدية:

أ- الصفقات الوهمية : تعتبر الصفقات الوهمية وسيلة تقليدية لغسل الأموال، حيث يتم اللجوء إلى تضخيم الأرقام ، واستخدام الفواتير الزائفة كائتمان لصفقات وهمية، كما يتم شراء السيارات الفاخرة، والتحف الثمينة، والأحجار الكريمة كمرحلة أولى ثم يتم بيعها بأسعار مرتفعة. (الدليمي، 2006).

ب- الشركات الوهمية:

في بعض الأحيان يلجأ غاسلو الأموال إلى إنشاء شركات أجنبية مستترة يتسم نظامها المالي والتجاري بالتساهل وعدم التعقيد، كما يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية، تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال إلى جانب العمليات المشروعة، ومن صفاتها عدم وجود هدف تجاري على الرغم من تأسيسها بصورة قانونية ومن صورها شركات الاستيراد والتصدير، شركات السياحة وشركات التأمين (العاجز، 2008) .

ج- تهريب وتبادل العملات:

وهو من أبسط الطرق لغسل الأموال وأكثرها انتشاراً ،حيث يتم تهريب الأموال غير المشروعة عن طريق النقل المادي بأنفسهم، أو بواسطة أشخاص آخرين وذلك عن طريق إخفائها في الجيوب السرية للحقائب أو في ألعاب الأطفال.(الخريشة،2006).

د - البنوك :

وهي أكثر الوسائل المستخدمة في عمليات غسل الأموال، بحيث تودع الأموال في حساب جاري في أحد المصارف ثم تجرى عليه عدة حركات متشابكة، بحيث يصعب التمييز بينها وبين الأموال المشروعة، كما يلجأ بعض غاسلو الأموال إلى فتح الاعتمادات المستندية للقيام بعمليات شحن وهمية. (شافي، 2000)

مما سبق يخلص الباحث أن أساليب غسل الأموال متعددة، وتتطور وفقاً لتطور الجريمة عن طريق استغلال التقنية المتطورة وضعاف النفوس، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمحاربة الظاهرة.

2- الأساليب الحديثة:

في عصرنا الحاضر تلجأ البنوك إلى تقديم خدماتها المالية والمصرفية عبر وسائل الكترونية حديثة، مما ساعد غاسلو الأموال في استخدام هذه التقنيات وبالتالي تطوير أساليب غسل الأموال وهجر الأساليب التقليدية قدر الإمكان لتفادي الرقابة المصرفية ولاستحالة تتبع مصادر الأموال غير المشروعة ويمكن إيراد الأساليب الحديثة لغسل الأموال على النحو التالي: (الحمداني، 2005).

أ - بنوك الإنترنت :

يستخدم الانترنت لإنشاء بنك افتراضي أو شركات وهمية في البلدان التي تغض النظر عن عمليات غسل الأموال، ويتم التعامل مع هذه المنشآت الافتراضية بالنقد الالكتروني، وهي نقود سهلة النقل من مكان إلى آخر باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بعيداً عن رقابة الجهات الحكومية، مما جعل شبكات الانترنت وسيلة مثالية وسهلة لعمليات غسل الأموال. (بركات، 2007).

ب- الخدمات المصرفية الالكترونية:

تتعامل البنوك حالياً بتقنيات عالية في تقديم خدماتها المصرفية، وترتب على ذلك تنفيذ عمليات غسل الأموال عبر هذه التقنيات خصوصاً في مرحلتي التوظيف والدمج كالتحويل الالكتروني ودفع الفواتير، حيث أصبحت الطريقة الأكثر شيوعاً والأسهل في تنفيذ عمليات غسل الأموال، مما جعلها ظاهرة عالمية تتعدى حدود الدولة الواحدة وتستدعي تضافر الجهود الدولية لمحاربتها (القسوس، 2002).

ج - النقود الالكترونية:

وهي التحويلات النقدية التي تتم عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وتعتبر من الأساليب الحديثة المستخدمة في غسل الأموال، حيث يمكن تحويل الأموال بحرية دون الحاجة إلى خدمات البنوك مما يجعلها خارج سلطات الرقابة المصرفية. (القاعوري وقطيشات، 2002).

د - بطاقات الائتمان:

ويتم غسل الأموال عن طريق بطاقات الائتمان بنقل الأموال المشحونة عليها إلى أي مكان في العالم، بالإضافة إلى توفر إمكانية إضافة أي مبالغ عليها. (الحمادني، 2005).

هـ - نوادي القمار الافتراضية:

وهي مواقع على الانترنت تم تصميمها لتوفر كل أنواع القمار ولألعابه، ويدير هذه النوادي أشخاص من منازلهم أو من مكاتب صغيرة، ويصعب تتبع وجودها الفعلي وخروجها الفعلي عن نطاق الاختصاص المكاني لبعض الدول، ويلجأ إليها غاسلو الأموال بحصولهم على فيش وقسائم اللعب مقابل الأموال النقدية، وبعد ذلك يتم استبدال الفيش بشيكات مسحوبة على بعض البنوك فتظهر وكأنها أموال ناتجة عن ربح من ألعاب القمار (بركات، 2007).

رابعاً : رقابة البنوك على عمليات غسل الأموال:

تعتبر البنوك من أفضل القنوات لعمليات غسل الأموال لاسيما في ظل سرية الحسابات وسرعة تنفيذ المعاملات، وبما أن عمليات غسل الأموال لا تتم بشكل كامل إلا عبر المصارف من خلال الخدمات المالية المتطورة وما تمتلكه من فروع في شتى الأقطار، فإن المصارف تعد المستهدف الرئيسي من عمليات غسل الأموال (الربيعي، 2005).

والرقابة بصورة عامة تم تعريفها بأنها "عملية منظمة للتأكد من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف، من خلال استخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية." (عاشور وآخرون، 2003).

أما الرقابة المصرفية فقد تم تعريفها بأنها "الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح، وتقييم أدائه والحفاظ على سلامة عمله بالشكل الذي يساهم في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره" (غنام، 2005).

وهناك عدد من الإجراءات الوقائية التي تتبعها البنوك والتي تساهم في الكشف عن عمليات غسل الأموال وهي:

1- التحقق من هوية العملاء:

أكدت التوصية رقم (10) من توصيات مجموعة العمل الدولية (الغافي) على عدم قيام المؤسسات المالية بالاحتفاظ بأي حسابات مجهولة الهوية أو لأسماء وهمية، مع ضرورة التحقق من هوية العملاء، كما أشار قانون غسيل الأموال السوداني لعام 2014م في الفصل الثالث المادة (5) على أنه " يجب على المؤسسات المالية اتخاذ التدابير الواجبة في التعرف على هوية العملاء ". ويستنتج الباحث أن هناك ضرورة بأن تقوم البنوك السودانية بالحصول على المعلومات الحقيقية لهوية الأشخاص الراغبين بفتح حسابات أو انجاز عمليات مصرفية لصالحهم. وتسمى إجراءات التحقق من العملاء في البنوك التي تمارس نشاطها المصرفي في السودان بمبدأ (أعرف عميلك).

2- حفظ السجلات المالية:

يتوجب على البنوك إعداد وحفظ المستندات والسجلات المتعلقة بالعمليات المالية والمعاملات الخاصة بالعملاء، وذلك حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة من قبل إدارات البنوك، أو مراجعي الحسابات والبنك المركزي. وقد أوصت مجموعة العمل الدولية في التوصية رقم (12) على ضرورة احتفاظ المؤسسات المالية بكل السجلات الضرورية للعمليات المحلية والدولية لمدة خمسة أعوام على الأقل (القسوس، 2002).

3- الرقابة الداخلية:

حثت معظم الوثائق الدولية ذات الصلة جميع الدول على إلزام البنوك بتطوير الأنظمة الرقابية الداخلية التي تتبعها لمكافحة عمليات غسل الأموال، حيث أوجبت التوصية رقم (19) من توصيات مجموعة العمل الدولية (الفاتف) على جميع المؤسسات المالية أن تضع برامج لمكافحة غسل الأموال تحتوي كحد أدنى على تطوير السياسات الداخلية والإجراءات والضوابط بما في ذلك تعيين موظفين أكفاء، وأيضاً وجود برنامج مستمر لتدريب الموظفين بالإضافة إلى وجود نظام للمراجعة الداخلية.

4- إنشاء وحدة خاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال:

تتضمن مبادئ وولفسبيرج (2002) على ضرورة التزام البنوك بإنشاء إدارة مستقلة ورفدها بكادر مؤهل من الموظفين تكون مسؤولة عن عمليات غسل الأموال، كما أوجبت التوصية (26) من التوصيات الأربعين للجنة العمل الدولية الدول على تأسيس وحدة معلومات مالية

يناط بها مهام استقبال وتحليل ونشر المعلومات عن حالات غسل الأموال، على أن يتاح لها حق الاطلاع المباشر وغير المباشر على المعلومات المالية والإدارية والقانونية وفي الوقت المناسب (القسوس، 2002).

5- تدريب وتأهيل الموظفين:

في بعض الأحيان قد يشارك الموظفون في إتمام بعض العمليات المشبوهة من خلال تنفيذ العمليات بشكل تلقائي دون أن يدرك للمخاطر الجمة التي قد تحدث نتيجة لعدم انتباههم لحثثيات مختلف المعاملات التي تمر عليهم، وطالبت لجنة بازل (2001) البنوك بوضع برنامج مستمر لتدريب الموظفين بشكل كافي لمواجهة عمليات غسل الأموال، خاصة الموظفين الجدد والموظفين ذوي العلاقة المباشرة مع العملاء. (الربيعي، 2005).

خامساً: الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال:

هناك اهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي بقضايا مكافحة غسل الأموال وذلك في ضوء النمو الكبير في عمليات غسل الأموال التي شملت مختلف أشكال المعاملات المالية والمصرفية، وقد ساعد على ذلك التطور التقني والتنوع في الأدوات المالية والاستثمارية، وتنامي حركة التدفقات النقدية والاستثمارية عبر الحدود، وقد تعزز هذا الاهتمام بصورة ملحوظة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث تم إقرار عدد من المبادرات الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال لعل أبرزها ما يلي:

1- اتفاقية فيينا لعام 1988م :

وتعتبر هذه الاتفاقية الأساس الذي بنيت عليه كافة الجهود الدولية في مكافحة أنشطة غسل الأموال، حيث ألزمت الأطراف المنضمة إليها بإضفاء الصفة الجرمية على أنشطة غسل الأموال، وكذلك دعت الاتفاقية إلى تفعيل التعاون القضائي والمعلوماتي بين أطرافها (العيان، 2005).

2- اتفاقية فيينا لعام 2003م :

وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهدفت إلى تدعيم التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد باعتباره جريمة منظمة من خلال وضع التدابير اللازمة لمكافحة الأموال الناتجة من الفساد، والتعاون في وضع قواعد لتسليم المجرمين المحكوم عليهم، بالإضافة إلى تعزيز مسؤولية الأشخاص الاعتباريين من حيث الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

والمصادرة. (<http://www.Amn-Plastine.org/Arabic/uncac>)

3- لجنة بازل للرقابة على المصارف:

صدرت توصيات لجنة بازل من قبل محافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول العشر وتضم اللجنة في عضويتها حالياً كل من (بلجيكا، كندا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). وخرجت التوصيات من مدينة بازل بسويسرا حيث مقر بنك التسويات الدولية والتي تهدف إلى منع استغلال النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال. وأوصت لجنة بازل بعدد من التوصيات أبرزها :

أ- ضرورة التحقق من شخصية العملاء (مبدأ أعرف عميلك). (الربيعي، 2005).

ب- الاجتهاد في التحقق من سلامة العمليات المصرفية.

ج- توفير برامج تدريبية لموظفي البنوك تختص بمكافحة غسل الأموال.

4- مجموعة العمل المالي الدولية: (FATF) :

شكلت مجموعة العمل المالي الدولية (Financial action task force) بقرار من مؤتمر الدول الصناعية الذي عقد في باريس عام 1989م، ويعتبر من أقوى وأشهر المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال، ومن أهم انجازاتها إصدار التوصيات الأربعين عام 1990م والتي تمثل الحد الأدنى من الإجراءات التي ينبغي على الدول تطبيقها لتتمكن من مكافحة غسل الأموال (القسوس، 2002) .

5- جهود السودان في مكافحة عمليات غسل الأموال:

شهد السودان منذ تسعينات القرن الماضي اهتماماً متزايداً بظاهرة غسل الأموال، وتمثل ذلك في الاتجاه نحو الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية خاصة فيما يتعلق بتعزيز الدور الإشرافي والرقابي على البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، وقد وصل إلى ذروة التعاون الدولي مع المؤسسات المالية والدولية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال ، حيث أصدر السودان قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2003م والذي نص في الفصل الثالث على إنشاء لجنة تسمى (اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال) تقوم بوضع السياسة العامة والخطط والبرامج وغيرها، بما فيها التحري الإداري فيما يشتبه أنها عمليات غسل أموال ، كما أصدر محافظ بنك السودان وفقاً لصلاحياته الممنوحة له بموجب المادة (10) من قانون مكافحة جرائم غسل الأموال لسنة 2010م قراراً بإنشاء وحدة التحريات المالية والتي تختص بتلقي الإخطارات عن العمليات التي يشتبه في أنها جرائم غسل أموال من الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور، وكذلك طلب المعلومات التي تتعلق بحالات الاشتباه ومن ثم تحليلها، وفي حالة وجود أدلة كافية ومؤيدة للاشتباه تقوم الوحدة بإحالتها إلى النيابة المختصة. كما أصدر

بنك السودان المركزي قانون غسل الأموال لعام 2014م والذي استصحب التغيرات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية والزم المؤسسات المالية في السودان بالعمل بما جاء فيه من أحكام. مما سبق يخلص الباحث إلى أن السودان بذل جهوداً مقدرة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال، وقد كللت هذه الجهود بقرار مجموعة العمل المالي الدولية في العام 2015م برفع اسم السودان من قائمة الدول التي لديها قصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاستيفائه جميع مطلوبات مكافحة جرائم غسل الأموال وفقاً للمعايير الدولية (www.fiu.gov.sd/content114) .

سابعاً : الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

- أ-دراسة المبارك، (2003)، بعنوان: " دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة" هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأساليب الرقابة المصرفية التي تنتهجها المصارف لمتابعة عمليات غسل الأموال ومن نتائج الدراسة هناك التزام مقبول من قبل البنوك التجارية في دبي بتطبيق أساليب رقابية لمكافحة ظاهرة عمليات غسل الأموال، كما أن هناك احتمال لحدوث تواطؤ لدى بعض العاملين في تلك البنوك في تمرير عمليات مشبوهة، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بتطبيق إجراءات أكثر فاعلية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال.
- ب-دراسة العاجز،(2008)، بعنوان: " دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها، وذلك من خلال التحقق من العمل ، الرقابة الداخلية، والتجهيزات لمكافحة عمليات غسل الأموال. ومن نتائج الدراسة هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حسابات للعملاء أو الدخول في معاملات مصرفية معهم في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليهم، وأن المصارف في قطاع غزة تطبق إجراءات وسياسات رقابة عامة لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة. وأوصت الدراسة بأن تقوم المصارف في قطاع غزة بتعزيز إجراءات التحقق من العمل بصرف النظر عن قيمة العملية، ومراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيلة والحزر الإضافية، وكذلك تعزيز التعاون بين المصارف وسلطة النقد في التعرف على العمليات المشبوهة، وتعميق أواصر

التعاون الدولي في مكافحة جرائم غسل الأموال، علاوة على إصدار المصارف لدليل إجراءات داخلية واضحة وملزمة لمواجهة عمليات غسل الأموال.

ج-دراسة القضاء، (2010)، بعنوان "مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال"

هدفت الدراسة إلى بيان وسائل عمليات غسل الأموال في المؤسسات البنكية في الأردن، وإمكانية وقوع البنوك الأردنية طرفاً في معادلة يكون ناتجها الوصول إلى تحقيق نتيجة ناجعة في إتمام عمليات غسل الأموال، كما تعرضت الدراسة إلى دور موظفي البنوك الأردنية في كشف عمليات غسل الأموال والتصدي لها . ومن أهم نتائج الدراسة عدم الأخذ بعين الاعتبار في معظم حالات تعيين الموظفين بالبنوك الأردنية وجود الخبرة الكافية التي تمكنهم من رصد حالات عمليات غسل الأموال وكفها بسهولة ، وهذا ما يستغله غاسلو الأموال لتمير عملياتهم. ومن توصيات الدراسة ضرورة إلزام البنوك الأردنية بإنشاء وظيفة تدقيق مستقلة وتزويدها بموارد بشرية كافية لاختبار الالتزام بالإجراءات والسياسات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال.

2- الدراسات الأجنبية:

أ-دراسةGustitus, Bean, and Roach،(2001)، بعنوان: "Correspondent

Banking: Agate way for moneylaundering"

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى التحقق من كون البنوك المراسلة وسيلة من وسائل غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية المراسلة تعتبر وسيلة من وسائل غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يشكل خطراً على اقتصادها، كما أن معظم البنوك الأجنبية المراسلة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتمد أنظمة كافية للوقاية من عمليات غسل الأموال. وأوصت الدراسة بضرورة منع البنوك الأمريكية من فتح حسابات مراسلة للبنوك الأجنبية الصورية، وكذلك تعديل قوانين مكافحة غسل الأموال لتشمل نشاط البنوك المراسلة، وتدريب الكادر البشري لمواجهة مخاطر غسل الأموال.

ب-دراسةMyers،(2001)، بعنوان: "International standards and cooperation"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المعايير الدولية ومجالات التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق التعاون الدولي المتواصل والفوري في هذا المجال باعتباره القادر على ضبط عمليات غسل الأموال، حيث أن عمليات غسل الأموال تتجه نحو الدول التي لا تفرض قوانين صارمة لمكافحتها، وأن البلدان التي تعمل على

مكافحة غسل الأموال تحتاج إلى مواكبة التطورات بصورة أفضل ضد تلك الأنشطة، وأوصت الدراسة بتطوير الإجراءات والضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، والعمل على زيادة التعاون الدولي في هذا الخصوص.

ج-دراسة Sanusi،(2008)، بعنوان: " Money laundering with particular reference to the banking deposit transaction: An Islamic perspective"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم غسل الأموال وفقاً للشريعة الإسلامية، والأساليب الأكثر شيوعاً في عمليات غسل الأموال، اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من مصادر الشريعة الإسلامية المختلفة. وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام قد أولى اهتماماً كبيراً للنظام المالي والاقتصادي، كما نهى عن الاستهلاك غير المبرر واختلاس الأموال لأنها تخلق طبقة طفيلية في المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة من حيث التركيز على مكافحة عمليات غسل الأموال باعتبارها مهدد رئيسي لسلامة الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني، كما تتفق معها أيضاً في عرضها للجهود الدولية المبذولة لمكافحة عمليات غسل الأموال. إلا أن هذه الدراسة تختلف مع الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث من حيث أهداف الدراسة، وكذلك من حيث البيئة حيث تم تطبيق دراسة الباحث على البنوك التجارية التي تمارس نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم.

ثامناً : الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك في ولاية الخرطوم ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم. وقام الباحث بتوزيع عدد (84) استبانة وتم استرجاع (71) استبانة بنسبة 84.5% من الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة. وتتكون الاستبانة من (24) سؤال ، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي تتدرج الإجابة عليه من درجة واحدة أمام الإجابة (لا أوافق بشدة) إلى خمس درجات أمام الإجابة (أوافق بشدة) . وتتكون الاستبانة من جزئين جزء يتعلق بالمعلومات العامة لعينة الدراسة ، والآخر يتعلق بمدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.

ولضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة ، قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري ، وقام بتحكيماها من مجموعة من الأساتذة الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداهها المحكمون. وقد تم توزيع الاستبانة على قطاعات مختلفة البنوك والتي يمكن توضيحها كما يلي:

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للقطاعات المختلفة للبنوك

القطاع	عدد الاستبيانات الموزعة	النسبة المئوية
البنوك التجارية	42	50%
البنوك الإسلامية	12	14%
البنوك التجارية المتخصصة	30	36%
المجموع	84	100

المصدر : إعداد الباحث من واقع الاستبانة

ولاختبار مدى ثبات أداة القياس ، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cranach's Alpha) وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (71) فرد ، حيث كانت قيمة كرونباخ ألفا ككل (72%) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية، (Zikmund,2010).

كما استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) معتمداً على الأساليب الإحصائية الآتية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:

أ - التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

أ-الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية : حيث تم استخراجها لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، وتم وضع وزن نسبي لتحديد الأهمية كما يلي:

جدول رقم (2)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الأهمية
أقل من 2	معدومة
2 - أقل من 3	ضعيفة
3 - أقل من 3.75	متوسط
3.75 أقل من 4.5	عالية
4.5 - 5	عالية جداً

المصدر : إعداد الباحث من واقع الاستبانة

ج- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cranach's Alpha)

د- اختبار (One Sample T- test) : بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

وقد قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كامل فقرات مجالات أداة الدراسة والخاصة بفعالية تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال. كما قام الباحث بعرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات التي أفرزتها الاستبانة من حيث المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية ، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التي غطتها الدراسة .

2- تحليل بيانات الدراسة وإثبات الفرضيات

أ- تحليل بيانات الدراسة :

المحور الأول: إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم في مكافحة عمليات غسل الأموال.

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات فعالية إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة المطبقة في البنوك السودانية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	قامت الدولة بوضع قوانين خاصة لمكافحة غسل الأموال، ويخضع البنك لتلك القوانين.	3,41	1,4210	متوسط
2	يوجد في البنك التزام خاص بمكافحة عمليات غسل الأموال معتمد من مجلس الإدارة .	3,20	1,8402	متوسط
3	وجد بالبنك التزام قانوني ورقابي يتضمن مسؤولاً معيناً يناط به التنسيق والإشراف على الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال.	3,58	1,2391	متوسط
4	يقوم البنك بتطوير سياسات مكتوبة لتوثيق الإجراءات القائمة والخاصة بمنع واكتشاف والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.	3,87	1,6912	عالي
5	بالإضافة إلى عمليات التدقيق التي يقوم بها بنك السودان يوجد بالبنك مختصون لمراجعة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال بشكل منتظم.	4,24	1,8431	عالي
6	يوجد لدى البنك سياسة لحظر فتح الحسابات وإقامة علاقات مع البنوك السورية.	3,46	1,8620	متوسط
7	يوجد لدى البنك سياسة خاصة بالعلاقات مع الأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر وعائلاتهم.	2,48	1,0125	ضعيف
8	يوجد بالبنك إجراءات للاحتفاظ بالسجلات بما يتوافق مع القوانين السارية.	4,58	1,8427	عالي
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3,60	0,7969	متوسط

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يوضح الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات التزام البنوك السودانية بتطبيق إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة لمكافحة عمليات غسل الأموال. يساوي (3,60)

بأهمية نسبية متوسطة وانحراف معياري (0,7969)، ونلاحظ أن الفقرة " يوجد بالبنك إجراءات للاحتفاظ بالسجلات بما يتوافق مع القوانين السارية".

جاءت بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية عالية وبمتوسط حسابي (4,58) وانحراف معياري (1,8427) ، أما بالمرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة " يوجد لدى البنك سياسة خاصة بالعلاقات مع الأشخاص السياسيين الممثلين للمخاطر وعائلاتهم".

بمتوسط حسابي (2,48) وانحراف معياري (1,0125) وأهمية نسبية ضعيفة.

المحور الثاني: إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالعمل المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات فعالية إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالعمل المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يتم التحقق من هوية العميل بصرف النظر عن قيمة العملية المطلوب إجراؤها في حالة الشك.	3,09	1,1532	متوسط
2	توجد نماذج خاصة بالإيداعات تتضمن مصدر الأموال المودعة عند تجاوز الإيداع سقف معين.	3,16	1,4231	متوسط
3	يتم الحصول على صورة طبق الأصل من المستندات الخاصة بالعمليات المالية للتحقق من هوية العميل.	3,46	1,2265	متوسط
4	يقوم موظفو البنك بالتحقق من وجود علاقة بين العميل والبنوك الأخرى.	3,19	1,5980	متوسط
5	يرفض البنك الدخول مع العميل في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفاء إجراءات التعرف على هويته	3,62	1,5212	متوسط
6	يقوم البنك بتحديث البيانات الخاصة بالعمل بشكل دوري.	3,89	0,9821	عالي
7	يقوم موظفو البنك أحياناً بزيارات ميدانية للتحقق من طبيعة العمليات التي يقوم بها العميل.	3,52	1,5241	متوسط
8	يتم الحصول على موافقة الإدارة العليا لإنشاء علاقة مع	2,96	1,0214	ضعيف

			شخصيات معروفة وشركات كبرى .	
9	تتوافق إجراءات التحقق من العميل مع درجة المخاطرة المتوقعة من معاملاته .	3,02	1,9210	متوسط
10	يدخل العميل في دائرة الشك في حال إجراء عمليات ليس لها مبرر اقتصادي.	2,64	1,5841	ضعيف
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3,26	0,6477	متوسط

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يوضح الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالعميل المطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم يساوي (3,26) بأهمية نسبية متوسطة وانحراف معياري (0,6477) ونلاحظ أن الفقرة " يقوم البنك بتحديث البيانات الخاصة بالعميل بشكل دوري" جاءت بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية عالية وبمتوسط حسابي (3,89) وانحراف معياري (0,9821) ، أما بالمرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة " يدخل العميل في دائرة الشك في حال إجراء عمليات ليس لها مبرر اقتصادي. " بمتوسط حسابي (2,64) وانحراف معياري (1,5841) وأهمية نسبية ضعيفة.

المحور الثالث: إجراءات الرقابة المصرفية ذات الصلة بتدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة غسل الأموال.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة غسل الأموال في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يقوم البنك بعقد دورات تدريبية للعاملين لتدعيم معرفتهم بأساليب غسل الأموال.	4,98	0,9842	عالي
2	يقوم البنك بإخطار العاملين المعنيين بمكافحة غسل الأموال بالقوانين المتعلقة بغسل الأموال، وأي تغيرات تتم على الإجراءات والسياسات القائمة لمكافحة عمليات غسل الأموال	3,82	1,9821	متوسط
3	يستقطب البنك الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة أو وظيفة	3,84	1,9542	عالي

	مكافحة غسل الأموال.				
4	يستعين البنك بالخبرات المتخصصة في غسل الأموال في تدريب العاملين.	3,47	1,3541	متوسط	
5	يخصص البنك ميزانية خاصة بتدريب لتدريب العاملين على مكافحة عمليات غسل الأموال.	4,52	0,9397	عالي	
6	لدى البنك خطة واضحة لتدريب الموظفين على مكافحة عمليات غسل الأموال.	3,34	1.5941	متوسط	
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3,98	0,8978	عالية	

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يوضح الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي العام لفترات تدريب وتأهيل العاملين على برامج مكافحة غسل الأموال في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم. يساوي (3,98) بأهمية نسبية عالية وانحراف معياري (0,8978)، ونلاحظ أن الفقرة "يقوم البنك بعقد دورات تدريبية للعاملين لتدعيم معرفتهم بأساليب غسل الأموال".

جاءت بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية عالية وبمتوسط حسابي (4,98) وانحراف معياري (0,9842)، أما بالمرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة "لدى البنك خطة واضحة لتدريب الموظفين على مكافحة عمليات غسل الأموال بمتوسط حسابي (3,24) وانحراف معياري (1,5941) وأهمية نسبية متوسطة.

ب - إثبات فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T- test) لدراسة التزام البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم بإجراءات وسياسات الرقابة العامة على النحو التالي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
8,5124	1,24	106	0,00	3,60

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يعرض الجدول رقم (6) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً ، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00) ، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (8,5124) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1,24) ، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات وسياسات الرقابة المصرفية العامة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال. وتتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (العاجز، 2008)، وهي أن المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تطبق إجراءات وسياسات رقابية عامة.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالتحقق من العميل مكافحة وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T- test) لدراسة فعالية إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالتحقق من العميل والمطبقة في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم على النحو التالي:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار تحليل الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
8,5124	1,24	106	0,00	3,26

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يعرض الجدول رقم (7) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً ، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00) ، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (1,5124) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1,24) ، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بالتحقق من العميل وبين مكافحة عمليات غسل الأموال.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب العاملين بالبنوك على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال وبين مكافحة عمليات غسل الأموال

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T- test) لدراسة تدريب وتأهيل العاملين في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم على برامج مكافحة عمليات غسل الأموال على النحو التالي:

جدول رقم (8)

نتائج اختبار تحليل الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
8,5124	1,24	106	0,00	3,98

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يعرض الجدول رقم (8) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً ، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00) ، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (1,5124) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1,24) ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية والتي تقيد تدريب العاملين في البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم على برامج مكافحة غسل الأموال فاعل و يساعد في الكشف والحد من عمليات غسل الأموال.

تاسعاً : النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ - البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم ملتزمة بتطبيق الإجراءات والسياسات العامة بفعالية التي تساعد في منع وكشف عمليات غسل الأموال من خلال:
 - اتفاق أفراد العينة على وجود قوانين خاصة بمكافحة غسل الأموال تخضع البنوك السودانية لها، وكذلك وجود التزام خاص بالبنوك معتمد من إدارتها العليا بمكافحة عمليات غسل الأموال.
 - تطوير البنوك السودانية لسياسات مكتوبة لتوثيق الإجراءات الخاصة بمنع العمليات المشبوهة، علاوة على التقني الدوري من قبل بنك السودان.
 - وجود سياسة واضحة لحظر فتح الحسابات ، وإجراءات للاحتفاظ بالسجلات بما يتوافق مع القوانين السارية.
- ب - تطبيق البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم لإجراءات الرقابة المصرفية الخاصة بعميل البنك بصورة فعالة ، مما يساهم في مكافحة عمليات غسل الأموال. من خلال:

- اتفاق أفراد العينة على أن البنوك السودانية تقوم بالتحقق من هوية العميل وعلاقته بالبنوك الأخرى. وأن إجراءات التحقق من العميل تتوافق مع درجة المخاطرة المتوقعة من معاملاته ودخول العميل مرحلة الشك في حال إجرائه عمليات ليس لها مبرر اقتصادي.
- وجود نماذج خاصة بالإيداعات تتضمن مصدر الأموال المودعة عند تجاوز الأيداع لسقف معين، وكذلك وجود صورة من المستندات الخاصة بالعمليات المالية، مع تحديث البيانات بصورة دورية.
- ج- تقوم البنوك السودانية العاملة في ولاية الخرطوم بتدريب العاملين فيها على برامج مكافحة غسل الأموال بطريقة فعالة بغرض الكشف والحد من عمليات غسل الأموال. من خلال:
- اتفاق أفراد العينة على أن البنوك السودانية تقوم بعقد دورات تدريبية للعاملين بهدف رفع درجة وعيهم بأساليب غسل الأموال، مع وضع ميزانية مقدرة للتدريب، وكذلك تستقطب الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة أو وظيفة مكافحة غسل الأموال ، مع وجود خطة واضحة للتدريب مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة في مكافحة عمليات غسل الأموال.

2- التوصيات :

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- أ- ضرورة تعاون البنوك السودانية مع الجهات الرقابية ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- ب- تطوير التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة بغسل الأموال بصورة دورية نظراً لتطور الوسائل المتبعة في جرائم غسل الأموال.
- ج- ضرورة تطوير نظام معلومات متكامل بالبنوك السودانية في ولاية الخرطوم بخصوص المعاملات المصرفية التي تزيد عن سقف معين، وتبليغ بنك السودان المركزي عن العمليات المصرفية المشبوهة.
- د- ضرورة التزام العاملين بالبنوك السودانية في ولاية الخرطوم بمختلف مسمياتهم ودرجاتهم الوظيفية بالمبادئ الأساسية المرتبطة بمكافحة عمليات غسل الأموال.
- هـ- على البنوك السودانية في ولاية الخرطوم عدم التهاون في التحقق من هوية العميل، خاصة عند بداية التعامل معه، والتحقق من مصدر الأموال ووجهتها.

و - ضرورة تطوير البرامج التدريبية والمقررات الدراسية في كليات الاقتصاد والقانون بالجامعات والمعاهد السودانية، بهدف إعداد كوادر بشرية قادرة على التعامل مع هذه الظاهرة.

المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

- 1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ،محمد بن مكرم " لسان العرب" بدون سنة نشر، مادة غسل، 494/11. دار صادر ، بيروت.
- 2- الديلمي، مفيد، (2006) " غسل الأموال في القانون الجنائي " ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 3- الحمداني، ابراهيم رافعة، (2005)، " أثر استخدام التكنولوجيا المعرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع – الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة العولمة، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- 4- المبارك ، مخلص، (2003)، " دور البنوك في الرقابة على عمليات غسل الأموال" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 5- السيسي، صلاح الدين (1998) " قضايا اقتصادية معاصرة " مؤسسة الاتحاد الوطني للتوزيع ، مصر .
- 6- العاجز ، رنا فاروق ، (2008) ، " دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال : دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة " ، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.
- 7- العمري (2000)، " جريمة غسل الأموال : نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية" مكتبة العبيكان ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 8- القسوس، رمزي، (2002)، " غسل الأموال جريمة العصر: دراسة مقارنة" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 9- القضاء، عوض عبد الله، (2010)، " مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- 10- القاعوري، أروى فايز وقطيشات، إيناس محمد، (2002)، " جريمة غسل الأموال العامة والطبيعة القانونية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 - 11- الربيعي، زهير، (2005) " غسل الأموال آفة العصر أم الجرائم " مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت.
 - 12- الرفاتي، حمد، إيهاب، (2008) "عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
 - 13- الشريف، عزيزة، (2004) " ظاهرة غسيل الأموال مخاطرها ومكافحتها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، ص 1106-1072.
 - 14- الشريف، عزيزة، والفزيع، والكندري، والشورجي، وزغلول (1998) " ظاهرة غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني" حلقة نقاشية ، جامعة الكويت، مجلة الحقوق.
 - 15- الخريشة، أمجد، (2006)، جريمة غسل الأموال"، الطبعة الأولى، دار النقافة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - 16- بركات، ابراهيم محمد، (2007)، " أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع- إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 16-18 نيسان.
 - 17- جمهورية السودان، الموقع الرسمي للجنة التحريات المالية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)
- www.fiu.gov.sd/content114**
- 18- كامل، مها (2002) " عمليات غسيل الاموال: الإطار النظري" مجلة السياسة الدولية، العدد 146.
 - 19- محمين، جلال، (2004) " دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال" دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية.
 - 20- عوض الله، عبد السميع صفوت، (2005) " الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات" جامعة الكويت ،مجلة الحقوق ، العدد الثاني، يونيو .

- 21- عبد العظيم، حمدي، (1997) " غسيل الأموال في مصر والعالم " دار الفكر العربي. الطبعة الأولى، القاهرة .
- 22- عاشور، يوسف، وآخرون،(2003)" الإدارة المفاهيم والممارسات" الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 23- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م ، المجلس الوطني، جمهورية السودان.
- 24- شافي، نادر، (2000)، " تبييض الأموال : دراسة مقارنة"، مجلة الدفاع الوطني، نسخة الكترونية: <http://www.lebarmy-gov.lb/article.asp?in>
- 25- غنام، ريم،(200)، " دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله" نسخة الكترونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد الثاني.
- ثانياً : المراجع الأجنبية:
- 1- Gafia ,Rover , and Mary , Doby (1997) " **Money laundering** " Express Journal 20/4/1197.
- 2- Joseph Myers.(2001)," **International standards and cooperation** " An Electronic journal of u.s department of state ,Vol.6.no2,may, from <http://usinfo.state.gov/journals>.
- 3-Linda Gustitus, Elise Bean and Robert Roach(2005), " **Correspondent Banking : A gate away for moneylaundering** " An Electronic journal of u.s department of state ,Vol.6.no2,may, from <http://usinfo.state.gov/journals>.
- 4- Sanusi Mahmoud Mohammed, (2008)," **Money laundering with particular reference to the banking deposit transaction An Islamic perspective**" journal of money laundering control, Vol,11,no.3,pp.251-260.
- 5-William G,Zikmund,Barry J. Babin, Jon C Carr, Mitch Griffin(2010)" **Business ResearchMethods**." 8 th Edition, published by south – Western publishing company.

إدارة المعرفة وإشكالية المصطلح

Knowledge management and problematic terminology

د. مراد علة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

أ. جمال بلكلي، المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/10/25)، تاريخ القبول: (2016/03/07)

Abstract

Everyone knows especially specialists in the management of the business knowledge management is one of the latest administrative concepts that still need to be developed in the spacious, so that organizations began to focus increasingly on knowledge as the basic element to distinguish the successful organization of the other, and which, at the same time one of the most vital features of the activities that affect the quality of the quality of work, and occupied a prominent place and flourished because of their importance in the success of the work of the organizations today, managed to opportunities of competitive..., and organizations have recognized also that this distinction based on the basis of good management of this on the intangible.

Accordingly; we will try during this intervention in more depth in the field of theoretical framework theme of knowledge management based on the most important of the definitions of conceptual and verification of the months of wrote in this subject.

ملخص:

تُعد إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم الإدارية التي لا تزال بحاجة إلى عمليات تطوير واسعة، بحيث بدأت المنظمات تركز على نحو متزايد على المعرفة باعتبارها العنصر الأساسي الذي يميز المنظمة الناجحة من غيرها، والتي تعتبر في الوقت نفسه من أهم السمات الحيوية للأنشطة التي تؤثر على نوعية وجودة العمل، وقد احتلت مكاناً مرموقاً وازدهرت نظراً لأهميتها في نجاح أعمال منظمات اليوم، لما استطاعت أن تتيح من فرص تنافسية...، كما أدركت المنظمات أيضاً أن هذا التمييز يستند في الأساس إلى حسن إدارة هذا الموجود غير الملموس.

وعليه؛ سنحاول من خلال هذا المقال التعمق أكثر في حقل الإطار النظري لموضوع إدارة المعرفة استناداً على أهم ما جاء من تعريفات وتدقيقات مفاهيمية واصطلاحية من أشهر من كتبوا في هذا الموضوع.

تقديم:

إن مصطلح إدارة المعرفة جديد وغريب إلى حد ما، خلافاً لمصطلح إدارة المعلومات ونظم المعلومات الإدارية التي تعتبر شائعة نسبياً، ورغم تزايد الاهتمام - في العقدين الأخيرين - بـ إدارة المعرفة فإنه ما زال هناك جدلٌ حول المفهوم الحقيقي لها، حيث أن البعض يتصور أن إدارة المعرفة مرادف لمصطلح إدارة المعلومات، في حين يرى آخرون أنها مفهوم يتركز على الجهود الخاصة عبر الشبكات، ويرى فريق ثالث أن إدارة المعرفة هي آخر صراعات منتجي تقنية المعلومات والاستشاريين، بهدف بيع حلولهم المبتكرة إلى رجال الأعمال المتلهفين لأداة يمكن أن تسهم في تحقيق الربحية والتقدم التنافسي.. الخ.

وسابقاً كانت إدارة المعرفة هي النشاطات والتطبيقات الحاسوبية ذات العلاقة بذلك وظهر ما يعرف بقواعد المعرفة (Knowledge Bases) في حقل الأنظمة الخبيرة، ويمكن القول أن هناك بعض الغموض حول مفهوم إدارة المعرفة نظراً لتعدد وجهات النظر التي تناولت ذلك، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف لإدارة المعرفة مما أثار نوع من البلبلة غير المقصودة حول ذلك مما زاد من التنوع والتعدد في التعاريف المقدمة التي زادت الموضوع ثراءً. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (عليان، 2008، ص 136-149).

☞ إدارة المعرفة حسب Newman هي مجموعة من العمليات التي تتحكم وتخلق وتشر وتستخدم المعرفة من قبل الممارسين لتزودهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها، وبالتالي هي نشاط إنساني بالدرجة الأولى تتعلق بالعمليات العقلية الداخلية لخلق ونشر المعرفة واستخدامها، وهي بذلك أكثر من شيء تقني أوله علاقة بالتقنيات والحاسبات بالدرجة الأولى، ولكنه يستخدم هذه التقنيات للمساعدة حيث توفر الوقت والجهد، وعليه فإن إدارة المعرفة هي العمليات التي تربط بين الباحثين عن المعرفة ومصادرها لنقلها.

☞ إدارة المعرفة حسب Bertels هي إدارة المنظمة تجاه التجديد المستمر لقواعد المعرفة لدى المنظمة، وهذا يشير إلى ضرورة إيجاد الهيكل التنظيمي المساعد على ذلك الذي يقدم التسهيلات لأعضاء المنظمة.

☞ إدارة المعرفة تعني القدرة على إدارة المعرفة وبذلك إلى إدارة المعلومات لكي تصبح مفيدة للمنظمة عن طريق التخطيط والتحليل للمعلومات وبذلك فالمنظمة بحاجة إلى طرق خاصة لإدارة المعرفة في المنظمة من حيث التخطيط والتحليل.

- ☞ إدارة المعرفة حسب **Gatner Group** عبارة عن عملية تعمل على تعزيز بناء مدخل متكامل لتحديد وانتزاع موجودات المعلومات لمشروع ما، والتشارك فيها وتقييمها.
- ☞ إدارة المعرفة حسب **Zerger** هي فن تحويل الموجودات الفكرية إلى قيمة أعمال.
- ☞ إدارة المعرفة حسب **Horder & Fearnley** هي استخدام المعرفة والكفاءات والخبرات المجمعة المتاحة داخلياً وخارجياً أمام المنظمة كلما تطلب الأمر ذلك فهي تتضمن توليد المعرفة وانتزاعها، ونقلها بشكل نظمي، بالإضافة إلى التعلم من أجل استخدام المعرفة وتحقيق الفائدة للمنظمة، يشير هذا التعريف إلى أن إدارة المعرفة عبارة عن نشاطات ذات صلة بالمعرفة.
- ☞ إدارة المعرفة مدخل نظمي متكامل لإدارة وتفعيل المشاركة في كل المشروع، بما في ذلك قواعد البيانات، الوثائق، السياسات، الإجراءات، بالإضافة إلى تجارب وخبرات سابقة يحملها الأفراد العاملين. (الرفاعي وياسين، 2004، ص12).
- ☞ في حين هناك من يرى أن إدارة المعرفة هي العمليات والنشاطات التي تساعد المنظمة على توليد والحصول على المعرفة من حيث اختيارها، تنظيمها واستخدامها ونشرها، وتحويل الخبرات والمعلومات التي تمتلكها المنظمة وتوظيفها في أنشطتها الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وإجراءات العمل والتخطيط الاستراتيجي.
- ☞ يعرف كل من **Frappola & Capshaw** إدارة المعرفة على أنها الممارسات والتقنيات التي تسهل توليد وتبادل المعرفة على مستوى المنظمة، يؤكد هذا التعريف على البعد التقني وعلاقته بالمعرفة من حيث توليدها وحفظها ونشرها.
- ☞ إدارة المعرفة حسب **Little** نظام توليد عمل مزدهر وبيئة تعلم من شأنه تشجيع توليد كل من المعرفة الشخصية والمعرفة المنظمة، وتجميعها، واستخدامها، وإعادة استخدامها سعياً وراء قيمة جديدة للأعمال. (Little, Stephen and Quintals, Paul and Ray, Tim, 2002, P, 09)
- ☞ ويقول **Alee** أن إدارة المعرفة هي إدارة نظامية وصريحة وواضحة وهادفة للأنشطة والسياسات والبرامج داخل المنظمة والتي تتعلق بالمعرفة.
- من العرض السابق نلاحظ أن هناك تعدداً وتنوعاً في تعاريف إدارة المعرفة، وأنه لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، إذ يعبر الموضوع في حد ذاته عن حقل معرفي جديد لا يزال في مرحلة التطور والنمو - لذلك فإن التأطير المفاهيمي لإدارة المعرفة لم يكتمل بعد -، وهنا فإنه لا بد من تعريف إدارة المعرفة وفق مناهج معينة كالآتي:

- **المنهج الوثائقي:** ويرى هذا المنهج في إدارة المعرفة استخلاص للمعرفة من الأفراد وتحليلها وتشكيلها وتطويرها إلى وثائق مطبوعة أو إلكترونية في ديسكات أو الاسطوانات المضغوطة (C.D) ليسهل فهمها وتطبيقها ونقلها إذ يتمثل ذلك بتكوين قاعدة معرفية في المنظمة تدار من خلالها وبواسطتها المعرفة ذاتها.
- **المنهج التقني:** وينحاز هذا المنهج إلى تقنية المعلومات مع إغفال الجوانب الفكرية لإدارة المعرفة وبتأكيد ذلك بموجب تعريف إدارة المعرفة كونها تجسد العمليات التنظيمية التي تبحث في قابلية المعلومات على معالجة البيانات، وبالتالي فإن الشبكة العالمية والبريد الإلكتروني تعد من قنوات ووسائل المشاركة المهمة في المعرفة وتأكيد مضمونها التقني.
- **المنهج الاجتماعي:** وتعتبر إدارة المعرفة هنا طريقة للتعامل بين العاملين عن طريق توفير الوسائل اللازمة لذلك لتؤمن المشاركة الجماعية في الخبرة والقيم والثقافة.
- **منهج القيمة المضافة:** ويعتبر هذا المنهج إن إدارة المعرفة منهجا وطريقة لاستخلاص القيمة المضافة عن طريق تطبيق واستخدام المعرفة، وهنا يوجد مكونات لإدارة المعرفة تتمثل بالأفراد والتقنية والعملية والإستراتيجية.
- **المنهج المالي:** حيث إن إدارة المعرفة تتضمن مهمات تكوين رأس المال الفكري بصفته موجوداً عن طريق الاستعمال والتداول.
- **المنهج المعرفي:** ويختص بالمنظمة المعرفية حيث تمتد تطبيقات إدارة المعرفة إلى أقسام المنظمة كافة، وحيث أن المنظمة منتج للمعرفة فهي مصدر للقيمة المضافة التي يوفرها صناع المعرفة فيها كونهم ذوي مؤهلات عالية، ولك يتطلب توفير المعتقدات المعرفية والالتزام والشكل التنظيمي ومعرفة الكيف بالإضافة إلى دور تقنية المعلومات المهم.
- **منهج العملية:** وفق هذا المنهج تعتبر إدارة المعرفة عملية تجمع وابتكار المعرفة وإدارة قاعدتها وتسهيل المشاركة فيها من أجل تطبيقها بفاعلية في المنظمة، وهذا يشير إلى أن إدارة المعرفة هدفها الارتقاء بالأداء المنظمي باعتماده الخبرة والمعرفة من أجل الاستثمار وتحقيق عوائد ملموسة. (بسمان، 2004، ص102-103).
- ونستطيع القول أنه من الصعب إيجاد تعريف واحد لإدارة المعرفة، فلو وضع عشرة خبراء ومختصين في مجال إدارة المعرفة في غرفة واحدة لتعريف إدارة المعرفة لخرجوا بثلاثين تعريفاً على الأقل.

ومع ذلك فقد عُرفت إدارة المعرفة بأنها تشير إلى الإستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من المواد الفكرية والمعلوماتية، من قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجيا تتعلق بجمع بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار.

وقد عرف البعض إدارة المعرفة بأنها عملية تعريف وتحصيل وتخزين واسترجاع ونشر وتطبيق رأس المال الفكري الظاهر والضمني لمنفعة أفضل للأفراد والسوق والمجتمع.

وقد عرفها آخرون بأنها توظيف للحكمة المتراكمة لزيادة سرعة الاستجابة والابتكار.

في حين ركز كتاب آخرون على أن إدارة المعرفة تتضمن إيجاد بيئة مثمرة في المنظمة تسهل عملية إبداع ونقل ومشاركة المعرفة، بالتركيز على إيجاد الثقافة التنظيمية الداعمة، وبدعم من القيادة العليا ذات الرؤية الثاقبة، وتحفيز العاملين والعمل على زيادة ولاء الزبون.

كذلك فقد عرفت إدارة المعرفة بأنها معرفة صريحة منتظمة وحيوية تعتمد على قاعدة المعرفة، كما أنها عملية يقصد منها إبداع وتنظيم ونشر واستخدام واستكشاف المعرفة.

وقد عرفها آخرون بأنها عملية يتم بموجبها تجميع واستخدام الخبرات المتراكمة من أي مكان في الأعمال، سواء أكان في الوثائق أو قواعد البيانات أو في عقول العاملين، لإضافة القيمة للشركة من خلال الابتكار والتطبيق وتكامل المعرفة في طرق غير مسبقة.

ويعرف عبد الستار العلي وزملاءه إدارة المعرفة بأنها إدارة المعرفة الحرجة التي تعتمد على قاعدة المعرفة والتي تهدف إلى إضافة قيمة للأعمال، وتتم من خلال عمليات منتظمة تتمثل في تشخيص واكتساب وتوليد وتخزين وتطوير وتوزيع وتطبيق المعرفة في الشركة.

(العلي وآخرون، 2006، ص 26-27).

من العرض السابق يمكن لنا ذكر بعض العناصر الرئيسية لإدارة المعرفة كالاتي:

1. أنها إدارة نظامية صريحة وواضحة.
2. تحتوي على أنشطة وممارسات وسياسات وبرامج ترتبط بالمعرفة.
3. إنتاج المعرفة عن طريق توليدها والبحث عن مصادرها المختلفة.
4. اختيار المعرفة وتنقيحها وترشيحها وتبويبها وتصنيفها وتنظيمها.
5. استخدام المعرفة وتوظيفها بما يخدم مصلحة العمل مثل استخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات وحل المشكلات ونشر المعرفة عبر الوسائل المتاحة.

6. استخدام مخرجات المعرفة برسم عمليات التعلم وبناء منظومة المعرفة والتخطيط الإستراتيجي. (الملكاوي، 2007، ص77).

كما جمع هيثم علي حجازي التعريفات التالية لإدارة المعرفة:

يعرف **Wiig** إدارة المعرفة بأنها مجموعة من المداخل والعمليات والواضحة على نحو جيد تهدف إلى اكتشاف وظائف المعرفة الخطرة، الإيجابية منها والسلبية، في مختلف أنواع العمليات، وإدارتها، وتحديد المنتجات أو الإستراتيجيات الجديدة، وتعزيز إدارة الموارد البشرية، وتحقيق عدد آخر من الأهداف الأخرى المرغوب فيها، وبالتالي، فإن إدارة المعرفة عند **Wiig** هي:

- فلسفة إدارية تهدف إلى جعل المنظمة أكبر براعة وذكاء.
- مبادرة إدارية تستخدم في مواقف عملياتية من أجل إحداث التحسينات الإستراتيجية طويلة المدى.
- طريقة أو وسيلة تعمل على اكتشاف وتحليل مجالات المعرفة الحاسمة، ولفرص الإدارية ذات العلاقة.
- أساليب ومداخل تسمح للمديرين بتحديد الأشخاص والاحتياجات والقنوات والفرص المرتبطة بعمليات محددة.

ويعرفها **Wiig** أيضاً بأنها تخطيط وتنظيم ومراقبة وتنسيق وتوليف **Orchestration** المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري، والعمليات، والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، و كل يتم معه إنجاز أكبر قدر ممكن من الأثر الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية.

ويعرف **Hackett** إدارة المعرفة بأنها مدخل نظمي متكامل لإدارة وتفعيل المشاركة في كل أصول معلومات المشروع، بما في ذلك قواعد البيانات، والوثائق، والسياسات، والإجراءات، بالإضافة إلى تجارب وخبرات سابقة يحملها الأفراد العاملون.

ويعرف **Cross** إدارة المعرفة بأنها نظام توليد عمل مزدهر وبيئة تعلم من شأنه تشجيع وتوليد كل من المعرفة الشخصية، والمعرفة المنظمة، وتجميعها، واستخدامها، وإعادة استخدامها سعياً وراء قيمة جديدة للأعمال.

وحسب **Dorothy Yu** فإن إدارة المعرفة فن تحويل الموجودات الفكرية إلى قيمة أعمال.

كما يعرفها **Klasson** بأنها القدرة على إدراك وفهم العوائد المتزايدة من كفايات الأعمال.

☞ ويعرفها **Griffiths** بأنها التشارك في المعلومات والحكمة بين وحدات الأعمال العالمية ومنظماتها الداعمة.

☞ ويعرف كل من **Horder & Fearnley** إدارة المعرفة بأنها استخدام المعرفة والخبرات والكفايات الجمعية المتاحة داخلياً وخارجياً أمام المنظمة متى ولما تطلب الأمر ذلك، ويلاحظ أنهما اعتبرتا إدارة المعرفة عملية داعمة مشابهة لإدارة الأفراد، فهي تتضمن توليد المعرفة، وانتزاعها، ونقلها بشكل نظمي، بالإضافة إلى التعلم من أجل استخدام المعرفة وفائدة المنظمة كلها. (حجازي، 2005، ص 21-25).

☞ وتعرف ريم الزامل إدارة المعرفة بأنها "العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، واختيارها، وتنظيمها، واستخدامها، ونشرها، وأخيراً تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الإستراتيجي (الزامل، 2003، ص 1).

ويلاحظ من خلال ما سبق أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم إدارة المعرفة، كما يلاحظ أن غالبية التعاريف السابقة تركز على العمليات الأساسية لإدارة المعرفة من حيث التوليد، والتشارك والتعلم، وبناءً على ذلك فإنه يمكن تعريف إدارة المعرفة بأنها عملية تحليل وتركيب وتقييم وتنفيذ التغيرات المتعلقة بالمعرفة لتحقيق الأهداف الموضوعية بشكل نظمي مقصود وهادف، وهي عملية إدارة المعرفة المنظمة من أجل إيجاد قيمة للأعمال وتوليد الميزة التنافسية.

وقد جمع البيلاوي وزميله التعريفات التالية لإدارة المعرفة:

☞ تعريف مالوترا **Malhotra**: حيث يرى أن إدارة المعرفة ترتبط ببعض القضايا الهامة للتكيف التنظيمي والكفاءة التنظيمية في مواجهة التغيير المستمر في بيئة التنظيم، وبصفة أساسية فإنها تتضمن العمليات التنظيمية التي تؤكد على ارتباط البيانات والمعلومات وكيفية معالجتها والاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، وكذلك القدرات الابتكارية والإبداعية للفرد، ومعنى ذلك أنه ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها الإبداع البشري والاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات.

☞ تعريف **Sveiby**: يركز في تعريف إدارة المعرفة على مجالين وهما:

1. إدارة المعرفة تعني إدارة المعلوماتية، ويميل الباحثون في هذا النطاق إلى زيادة تعلمهم الكمبيوتر وعلوم المعلوماتية، وتكنولوجيا المعلومات، حيث يشتركون في بناء نظم إدارة المعلومات، وتعني المعرفة لديهم الموضوعات التي يمكن تحديدها وتناولها في نظم المعلومات، ويعتبر هذا المجال جديد ومتنامي بطريقة سريعة في الوقت الحاضر.

2. إدارة المعرفة تعني إدارة الأفراد، وينصب التركيز هنا على تعلم الفلسفة، وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الإدارة، حيث يسعى الباحثون إلى المشاركة في تقييم وتطوير المهارات الإنسانية وتحسين السلوك الإنساني، وطبقاً لوجهات نظرهم فإن المعرفة هي مرادف للعمليات، ومجموعة معقدة من المهارات الدينامكية، التي تتغير بصورة مستمرة، ومن ثم فإنهم يسعون إلى الاشتراك في عملية التعلم وتنمية هذه القدرات بطريقة شخصية على غرار علماء النفس، وعلماء الاجتماع والفلاسفة وأصحاب النظرية التنظيمية، ويعتبر هذا المجال قديم وثابت دون تغيير.

تعريف إيلن ناب Ellen Knapp: تعرف إدارة المعرفة على أنها تحويل المعلومات والرصيد الفكري إلى قيم لعملاء التنظيم وأعضائه، وتعتقد "ناب" أنه من المهم أن توضح أن إدارة المعرفة فن أكثر منها سيناريو، وكذلك أنها لا تتضمن إدارة الأصول الفكرية الخاصة بالتنظيم، ولا يمكن النظر إلى التغيير على أنه إدارة، وأن بعض الأشياء الأخرى غير المعرفة قد يكون لها قيمة ما، ولذا فإن هذا التعريف يخلط بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة أو ما يمكن تحديده بين معالجة المعرفة وإدارتها.

تعريف جامعة كنتاكي Kentucky: تعتبر إدارة المعرفة موردا رئيسيا للتنظيم، فهي بمثابة المادة الخام، والعمليات والمنتج النهائي لعملية صنع القرار، وتتضمن الأنواع المميزة للمعرفة والمعلومات والإجراءات والبيانات، وبعض الأساليب على الكمبيوتر لإدارة المعرفة (تمثيل ومعالجة المعرفة)، وتهتم إدارة المعرفة باختراع وتحسين وتكامل، واستخدام وإدارة وتقييم أثر مثل هذه الأساليب.

تعريف وينيج Wenig: تتكون إدارة المعرفة من الأنشطة والإجراءات التي تركز على اكتساب المعرفة التنظيمية من الخبرات الخاصة بالمنظمة، وخبرات المنظمات الأخرى، والتأكد من أن تطبيقها يساعد على تحقيق رسالة المنظمة، ولا يوجد اتفاق واضح حول ماهية المعرفة لدى العلماء، ولكن يمكن تعريفها على أنها فهم عمليات النظم المعرفية، فهي بمثابة بنية لا

يمكن ملاحظتها بسهولة، إلا أن المعلومات وليست المعرفة هي التي يمكن توصيلها من خلال النظم المعرفية.

تعريف موراي **Murray**: يرى أن إدارة المعرفة هي إستراتيجية تحول الرصيد الفكري - كل من المعلومات المسجلة والأعضاء - لإنتاجية أفضل، وقيم جديدة، وميزة تنافسية متزايدة، حيث تعمل على تدعيم التعاون بين المديرين والأفراد العاملين، وتدعيم مهاراتهم وتحسينها بصورة جماعية.

تعريف سكايرم **Skaimer**: فيعرفها على أساس أنها الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها وتجميعها وتنظيمها ونشرها واستخدامها، وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل واضح من خلال المنظمة.

أما تعريف جامعة تكساس في أوستن لإدارة المعرفة فيختلف قليلاً عن التعريفات السابقة، فهي تُعرف إدارة المعرفة على أساس أنها العمليات النظامية لإيجاد المعلومات، واستيعابها، وتنظيمها، وتنقيتها، وعرضها بطريقة تُحسن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله، وتساعد إدارة المعرفة المنظمة في الحصول على الفهم العميق من خلال خبراتها الذاتية، كما تساعد بعض فعاليات إدارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استيعاب وحفظ واستخدام المعرفة لأشياء مثل حل المشكلات، والتعلم الديناميكي والتخطيط الإستراتيجي، وصناعة القرارات، كما أنها تحمي الموارد الذهنية من الاندثار، وتضيف إلى نكاء المنظمة، وتتيح مرونة أكبر. (البيلاي وسلامة، 2007، ص 81-85).

ويتضمن مفهوم إدارة المعرفة، تعريف وتحليل موارد المعرفة المتوفرة والمطلوبة والعمليات المتعلقة بهذه الموارد والتخطيط والسيطرة على الأفعال الخاصة بتطوير الموارد والعمليات، وما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة، وموارد المعرفة في هذا السياق هي المعرفة التي تمتلكها المنظمة أو التي تحتاج إلى امتلاكها والمتعلقة بالمنتجات والسوق والتكنولوجيا والمنظمات بحيث تسهم في زيادة الأرباح أو توفير قيمة مضافة للخدمات والمنتجات.

وبعد عرض هذه التعريفات يستخلص البيلاي وزميله ما يلي:

1. تنوع تعريفات المعرفة بصورة واضحة على الرغم من خلط بعضهم بين المعرفة والمعلومات، ومن ثم فقد يرفض بعضهم بذل مزيد من الجهد في تحليل طبيعة المعرفة.

2. تتبؤ عملية إدارة المعرفة بالفشل إذا لم يتجنب مجالها التحليل العلمي والنفسي لطبيعة المعرفة.
3. لا بد أن يتسم التفكير في إدارة المعرفة بالموضوعية وخصوصاً في تكوين وجهات النظر حولها.
4. تعاني معظم التعريفات الخاصة بإدارة المعرفة من نقص المعالجة الجيدة للإدارة بالإضافة إلى المعرفة، حيث يبدو أن خبراء المعرفة يعتقدون أن إدارة المعرفة ليست شكلاً من أشكال الإدارة، ولذلك فإنه لا ينبغي تعريفها من خلال سلوك يتناسب مع المعاني التي تم صياغتها لهذا المصطلح.
5. يمكن تقسيم إدارة المعرفة إلى ثلاث صيغ هي السلوك الجماعي، وسلوك معالجة المعرفة، وسلوك اتخاذ القرار، وتتضمن الصيغة الأولى القيادة (متضمنة التدريب، والدافعية، والإرشاد، والتقييم) وبناء وتكوين علاقات خارجية وتدعيم مصادر الدعم، والتركيز على تحسين الأداء، أما سلوك معالجة المعرفة فيتضمن إنتاج المعرفة، وتكامل المعرفة، ويتضمن سلوك اتخاذ القرار قواعد عملية تغيير المعرفة مثل اتخاذ قرار بعملية التغيير لهذه القواعد ووضع قواعد جديدة، واحتواء الأزمة وإدارتها، وتوزيع الموارد في التدريب، والمؤتمرات المهنية، والإعتمادات الخاصة بإدارة المعرفة، واتفاقيات التفاوض. (البيلوي وسلامة، 2007، ص85).

ويقول نجم عبود نجم أنه في مثل هذه الحالة فإننا نورد فيما يأتي ثلاثة تعريفات لإدارة المعرفة تكون شاملة لطيف التعريفات كلها في هذا المجال:

1- إن إدارة المعرفة هي العملية المنهجية لتوجيه رصيد المعرفة وتحقيق رافعتها في الشركة، فهي تشير بهذا المعنى إلى المعرفة الخاصة بعمل الأشياء بفاعلية وبطريقة كفوءة لا تستطيع الشركات الأخرى تقليدها أو استنساخها لتكون المصدر الأساسي للربح، إن هذا التعريف هو المستوى الأدنى في إدارة المعرفة لأنه يعمل على استخدام الرصيد المعرفي (قاعدة المعرفة الصريحة) وتحقيق رافعته المتمثلة في تعدد حالات أو مجالات استخدام المعرفة المتاحة بدلا من استخدامها في توليد معرفة جديدة.

2- إن إدارة المعرفة هي مدخل لإضافة أو إنشاء القيمة من خلال المزج أو التركيب أو التزاوب بين عناصر المعرفة من أجل توليفات معرفية أفضل مما هي عليه كبيانات أو معلومات أو معارف منفردة، إن هذا المدخل هو أقرب إلى عملية التحسين

Improvement أو لى أسلوب إديسون **T. Adeson** الذي اعتُبر بطلاً إبتكارياً حقق 455 راءة اختراع في ست سنوات حيث كانت ابتكاراته تعجُ باستخدام الأفكار، المواد، والأشياء القديمة بطريقة جديدة.

3- لأن إدارة المعرفة تقوم على أساس أن المعرفة هي المورد الأكثر أهمية في الشركات الحديثة، فإنها لا تكتفي بما لديها من رصيدها المعرفي، بل تسعى إلى إغنائها بإنشاء المعرفة الجديدة، ووفق هذا السياق فإن إدارة المعرفة هي العملية المنهجية المنظمة للاستخدام الخلاق للمعرفة وإنشائها، وهذا التعريف يمثل إلى حد كبير المفهوم الذي يدعو إليه **Nonaka** فيما أسماه بحلزونية المعرفة عام 1991 ونموذج العمليات الأربع : التنشئة، التخريج، الترابط، التدويت فيما يعرف بـ: (**SECI Model**) عام 1998، وهذا التعريف يمكن التعويل عليه ليس في استخدام المعرفة بفاعلية وإنما وبالدرجة الأهم في التأكيد على أن هدف إدارة المعرفة هو إنشاء المعرفة الجديدة.

والشكل الموالي يوضح أبعاد هذه العمليات الأربعة في إنشاء المعرفة، في حركة خلاقة تبدأ من التنشئة (**Socialization**) كعملية تقاسم المعرفة الضمنية بين الأفراد وإنشاء فضاء متقاسم، ثم الترخيم (**Combination**) وهو تحويل المعرفة الضمنية إلى أشكال شاملة يمكن فهمها من قبل الآخرين أي تحويلها إلى معرفة صريحة، ثم الترابط (**Combination**) الذي يجعل المعرفة الصريحة أكثر قابلية على الاستخدام في أعمال الشركة، وأخيراً التدويت (**Internalization**) والذي يقوم على تحويل المعرفة الصريحة كطرق جديدة مستخدمة إلى معرفة ضمنية عن طريق المحاكاة والمعايشة والتعلم.

وفي الحقيقة أن مفهوم إدارة المعرفة لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض، حتى أن بعض المؤلفين يعتبرونه مفهوماً ضبابياً، وقد ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك؛ إذ يرون بأنه إيديولوجية تظليلية من صنع مكاتب الاستشارات الخدماتية المتنامية في جميع أنحاء العالم، التي تريد أن تعطي للنشاط الذي تقوم به صفة المنتج عوض صفة الخدمة، وبالتالي تصبح أكثر تموقعاً في السوق وأحد الأطراف الفعالة والأساسية فيه... ورغم كل هذا فإدارة المعرفة لم تعد نشاطاً جزئياً ضمن الأنشطة الأخرى، بل أصبحت تمثل نسقاً إدارياً كاملاً، بحيث كلما كان هذا النسق أكثر فعالية كلما حققت المنظمات أداءً أكبر، وبالتالي الريادة في مجال نشاطها.

كما أدى إتباع إدارة المعرفة إلى التحول وبشكل سريع نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، - وأصبحت تحقق القيمة المضافة الأعلى من عمليات وأنشطة المعرفة - مما جعلها تتحول إلى مؤسسات قائمة على المعرفة، تعتمد على مفاهيم ومعايير تختلف عن معايير نماذج الإدارة التقليدية (الإدارة قبل عصر المعرفة)، وتتوافق مع معطيات عصر أساسه العلم والتقنية والمعرفة المتجددة، وسنورد في الجدول التالي مقارنة - حسب مجموعة من المعايير -، بين عصر إدارة المعرفة وعصر ما قبل المعرفة أي عصر الإدارة التقليدية. (نجم عبود نجم، 2005، ص 96-98).

الجدول (01): المقارنة بين إدارة المعرفة ونظام التسيير التقليدي

معايير الاختلاف	عصر الإدارة بالمعرفة	عصر ما قبل المعرفة
اتخاذ القرار:	- المنهج العلمي أساس اتخاذ القرار.	- الخبرة والرؤية الشخصية للمدير أساس اتخاذ القرار.
تخطيط وإدارة العمليات:	- البحث العلمي والتطوير التقني أساس تخطيط وإدارة العمليات.	- التجربة والخطأ Trial and Error أساس تخطيط وإدارة العمليات.
الثروة الحقيقية:	- رأس المال الفكري هو الثروة الحقيقية للمؤسسة.	- الثروة الحقيقية هي الأموال وما تشتريه من أصول مادية.
أفضل الاستثمارات:	- أفضل الاستثمارات وأكثرها جدوى هو الاستثمار في بناء وتنمية القدرات المعرفية (الأصول غير الملموسة Intangibles).	- أفضل الاستثمارات وأكثرها جدوى هو الاستثمار في بناء القدرات المادية (الأصول الملموسة Tangibles).
تقويم الأفراد:	- المعرفة أساس تقويم قدرات الأفراد.	- المهارات والقدرات العلمية أساس تقويم الأفراد.
تطور ونجاح المؤسسة:	- التراكم المعرفي هو المظهر الرئيسي لتطور ونجاح المؤسسة.	- التراكم الرأسمالي هو المظهر الرئيسي لتطور ونجاح المؤسسة.
مصدر وأصحاب السلطة:	- المعرفة هي مصدر السلطة، وأصحاب المعرفة هم أصحاب السلطة.	- الموقع التنظيمي هو مصدر السلطة وشاغلي المناصب.

الأعلى هم أصحاب السلطة.	السلطة الحقيقية.	
أساس التنظيم:	- مصادر واستخدامات المعرفة - هي أساس تصميم البناء التنظيمي للمؤسسات.	- الاختصاصات والمهام - والعلاقات الوظيفية وطبيعة الإنتاجية والتسويقية هي أساس التنظيم.
العاملين:	- النسبة الأكبر من العاملين هم من أصحاب المعرفة.	- النسبة الأكبر من العاملين هم من أصحاب القدرات والمهارات العلمية.
القيمة المضافة:	- الأنشطة المعرفية هي المصدر الأساسي للقيمة المضافة.	- الأنشطة الإنتاجية التقليدية هي مصدر القيمة المضافة.
بناء القدرات التنافسية:	- الابتكارات والاختراعات ومنتجات البحوث والتطوير هي وسائل كسب وبناء القدرات التنافسية.	- تخفيض التكاليف وخفض أسعار بيع المنتجات هي أساس القدرات التنافسية.

المصدر: السلمي، 2002، ص 205. (بتصرف).

خلاصة:

شك أن المؤسسات قد أدركت أن المعرفة هي الموجود الغير ملموس والأكثر أهمية، حيث أن أغلبها يمتلك المعرفة لكنها لم تُستخدم أو استخدمت بأسلوب غير ملائم، وأن العاملين فيها لا يستطيعون اكتشافها والوصول إليها ولا تطبيقها، لأنهم لا يعرفون الوسائل المناسبة لذلك، لذا سعت المؤسسات إلى إدارة هذا الموجود وهو الموضوع الذي تركز عليه الآن ومستقبلاً. كما بدأت إدارة المعرفة تحتل مكانتها بوصفها تطوراً فكرياً مهماً في عالم الأعمال اليوم، لمؤسسات أن المعرفة بدون فعل الإدارة ليست ذات نفع لكون المعرفة في أغلبها ضمنية وتحتاج إلى الكشف عنها وتشخيصها وإلى توليدها من جديد و تخزينها وتوزيعها ونشرها في المؤسسة، ومن ثم استعمالها بالتطبيق وإعادة استعمالها مرات عدة فضلاً عن حاجتها إلى التمثيل بصور منطقية لإظهار ما تحويه من دلالات. وهنا يأتي دور الإدارة التي تصوغ النظم والبرامج الملائمة للكشف عن تلك المعرفة.

قائمة المراجع المعتمدة:أولاً: باللغة العربية :

1. إبراهيم الخلوف المكاوي، إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
2. حسن البيلالي وحسين سلامة، إدارة المعرفة في التعليم، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.
3. ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
4. الزامل ريم، إدارة المعرفة لمجتمع عربي قادر على المنافسة، مجلة العالم الرقمي، العدد السادس عشر، نيسان، 2003.
5. عبد الستار العلي وعامر إبراهيم قنديلجي وغسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006.
6. علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
7. غالب عوض الرفاعي وسعد غالب ياسين، دورة إدارة المعرفة في تقليل مخاطر الائتمان : دراسة ميدانية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 26-28/4/2004.
8. محجوب بسمان، عمليات إدارة المعرفة للتحويل إلى جامعة رقمية، مجلة الرابطة، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، 2004، المجلد الرابع.
9. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
10. هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة: مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

11. Little, Stephen and Quintals, Paul and Ray, Tim (ed.), **Knowledge Management: An Essential Reader**, London, Sage publication, 2002.

محددات بلوغ الخدمة الصحية في الجزائر-حالة الخدمات الصحية الجوارية-

Les déterminants de l'accessibilité aux services de soins en Algérie -le cas des services de soins de proximité-

نصرالدين عيساوي، جامعة أم البواقي،الجزائر

تاريخ التسليم:(2015/10/11)، تاريخ القبول:(2016/05/23)

Résumé

Nous allons essayer à travers ce papier de cerner et d'analyser les déterminants de l'accessibilité aux soins qui influencent la décision des demandeurs de soins le cas de l'Algérie. Une étude a été réalisée durant l'année 2012 et qui a regroupé 7 wilayas de l'Est algérien (Oum El Bouaghi, Batna, Tébessa, Skikda, Constantine, Khenchla, Souk Ahras) dont 14 EPSP ; 2 EPSP dans chaque wilaya, l'un d'entre eux dans le chef lieu du wilaya, cette étude nous a permis de collecter 472 réponses des demandeurs de soins.

Les résultats obtenus ont montré que les déterminants de l'accessibilité aux soins généraux ne sont pas les même par rapport aux soins spécialisés, les déterminants de l'accessibilité sont essentiellement la distance parcourue par le demandeur de soins, les préjugés sur la qualité des soins, quelques illusions subjectives...en contre partie les moyens financiers de l'individu influencent peu la décision de soins, ce dernier résultat qui ne s'accorde pas avec la majorité des études réalisées dans d'autres systèmes de santé.

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل مميزات محدّات بلوغ الخدمات الصحية المتحكّمة في قرار طالب العلاج في الجزائر، من خلال تناول حالة الخدمات الصحية الجوارية على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية. تم إجراء الدراسة سنة 2012 وقد شملت 7 ولايات من الشرق الجزائري (أم البواقي، باتنة، تبسة، سكيكدة، قسنطينة، خنشلة وسوق أهراس)، كما تضمنت العينة 14 عيادة متعددة الخدمات من خلال اختيار هيكل صحي قاعدي في مقر الولاية والآخر خارجها، وعلى هذا الأساس بلغ عدد استمارات الاستبيان التي تمت الإجابة عليها 472 استمارة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها؛ أن هناك بعض الاختلاف في حدّدات المتحكّمة في طلب خدمات الطب العام و طب المتخصص، أن المتحكّم في قرار العلاج هو القرب المكاني لمؤسسات العلاج، بعض الأحكام المسبقة لطالب العلاج، بعض النزوات الذاتية... و ليس الإمكانيات المالية التي يتمتع بها الفرد مثل ما تم التوصل إليه في جل الدراسات الأجنبية.

1- التعريف بالبحث:

1-1 المقدمة:

إن عملية الحصول على الخدمات الصحية حق من الحقوق الأساسية للفرد في كل دول العالم بغض النظر عن الخصائص التنظيمية للمنظومة الصحية المحلية. هذا الحق ليس وليد اليوم بل نصت عليه اتفاقات عالمية بداية من اتفاق أوتاوا سنة 1986 « la charte d'Ottawa »، التي وضعت نطوط العريضة للعدالة و الإنصاف في الحصول على الخدمات الصحية مهما اختلف الوضع الاجتماعي، السن، الجنس... لطالب العلاج. لا يختلف اثنان في وجود تناقضات داخل المنظومة الصحية الواحدة من ناحية تفاوت طلب العلاج هذا من جهة، من جهة أخرى وجود فروقات بسيطة بين الدول المتقدمة تتسع شيئاً فشيئاً كلما انتقلنا من دول الشمال نحو دول الجنوب. هناك من المسببات ما هو موضوعي و خارج عن الإرادة الإنسانية بسبب الأمراض المستعصية و المزمنة، بالمقابل هناك بعض المتغيرات الذاتية المؤثرة على طلب العلاج مثل الأحكام المسبقة، القدرة الشرائية للفرد...

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية من إبراز دور المتغيرات الذاتية (الحكم الذاتي المسبق عن نوعية الإمكانات الموضوعية للعلاج، الحكم الذاتي المسبق عن نوعية الموارد البشرية الموضوعية للعلاج...)، لتي يمكن أن تؤثر على الطلب الفردي على العلاج، والمتغيرات الموضوعية التي يمكن أن تؤثر على جماعة لها نفس الخصائص (البعد عن مقر العلاج، توفر العلاج في الأوقات المحددة لتوزيعه، ضمان المناوبة...) كما سنقارن هذا بر إن وجد بين الطلب على خدمات الأطباء العامين و خدمات الأطباء الأخصائيين للوقوف على حجم و نوع هذا التأثير هل هو متماثل على كل الخدمات أو يتغير و خصوصية تلك الخدمة.

1-2 مشكلة البحث:

نهدف من خلال هذا التشخيص الإجابة على التساؤل التالي: ما هي أهم المحددات الذاتية و الموضوعية التي تثبط أو تشجع طلب الخدمة الصحية؟ و ما هي خصائص محددات طالب الخدمة الصحية الجوارية في الجزائر ؟

1-3 أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا المقال التعرف على ما يلي:

- الإحاطة بأهم المحددات الذاتية و الموضوعية المتحكممة في قرار طالب العلاج في المنظومة الصحية الجزائرية.
- خصائص المحددات الذاتية و الموضوعية المتحكممة في الخدمات الصحية الجوارية في الجزائر.
- أهم الفروق بين محدّدات طلب خدمات الأطباء العامين و الأخصائيين.

1-4 فرضيات الدراسة:

- تم وضع ثلاثة فرضيات صفرية بمستوى دلالة (0.05) و بالصيغة التالية:
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تأثير المحددات الذاتية و الموضوعية في طلب خدمات الأطباء العامين.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تأثير المحددات الذاتية و الموضوعية في طلب خدمات الأطباء الأخصائيين.
- لا توجد اختلافات بين محدّدات بلوغ خدمات الأطباء العامين و الأخصائيين.

1-5 حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة 7 ولايات من الشرق الجزائري (أم البواقي، باتنة، تبسة، سكيكدة، قسنطينة، خنشلة و سوق أهراس) بحيث وزعت 472 استمارة على 14 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية (عيادة متعددة الخدمات)، و قد تم اختيار في كل مرة عيادة متعددة الخدمات (Une polyclinique) داخل مقر الولاية و أخرى خارج مقرها.

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في الفترة بين 2012/01/01 و 2013/06/30.

1-6 تحديد مصطلحات البحث:

- سننطلق من خلال هذه الورقة البحثية على مجموعة من المصطلحات الأساسية والتي يتركز عليها البحث و المتمثلة فيما يلي:
- 1-6-1 محدّدات بلوغ الخدمة الصحية:**

تتضمن محدّدات بلوغ الخدمة الصحية مجموعة من المتغيرات الموضوعية و الذاتية التي تختلف من طالب علاج إلى آخر و من منظومة صحية إلى أخرى؛ مفادها تشجيع أو تثبيط عزيمة طالب العلاج في طلبه لخدمة صحية معينة. تدخل محدّدات بلوغ الخدمة

حية ضمن المتغيرات الاجتماعية للصحة، و هي مجموعة من المحددات إلى جانب المحددات الوبائية و البيئية التي يمكن أن تؤثر في الرصيد الصحي و قرار طالب العلاج.

1-6-2 الهياكل الصحية القاعدية:

سنحاول عرض التنظيم الخاص بالخدمات الصحية الجوارية في الجزائر حسب آخر إصلاحات المتعلقة بالمرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007: تضم توزيع الخدمات الصحية في الجزائر المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP) علما أن المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تعرف على أنها: "عبارة عن مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و التي تدخل تحت وصاية الوالي"⁽ⁱ⁾.

تتكون المؤسسة العمومية للصحة الجوارية خصوصا من مجموع العيادات المتعددة الخدمات (Les polycliniques)، المراكز الصحية (Les centres de santé) التي تغطي حوض سكاني معين، يحدد الحوض السكاني بمرسوم صادر من طرف وزير الصحة.⁽ⁱⁱ⁾ يقع على عاتق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ضمان الخدمات التالية: رعاية، التشخيص، العلاجات الجوارية، الفحوصات الخاصة بالطب العام والفحوصات ناصة بالطب المتخصص، النشاطات المتعلقة بالأمومة و الطفولة و التخطيط العائلي بالإضافة إلى وضع البرامج الوطنية للصحة والسكان.⁽ⁱⁱⁱ⁾

1-6-3 الخدمات الصحية الجوارية:

بتصفح كتب عن اقتصاديات الصحة و تسيير المستشفيات يظهر مفهوم الخدمة الصحية الجوارية من خلال مصطلحات و عناوين ظاهريا مختلفة فيما بينها إلا أنها متماثلة في مضمونها. سنحاول فيما يلي التعرّيج على مختلف التعاريف التي تمت بصلة عن قريب للخدمة الصحية الجوارية.

أ- الخدمات الصحية الأساسية « Les soins de santé primaires » :

تم وضع تعريف الخدمات الصحية الأساسية من طرف المنظمة العالمية للصحة (OMS) سنة 1978 من خلال إعلان "ألما-أتا" « La déclaration d'Alma-Ata » ، الذي تضمن محتواه أن: "الخدمات الصحية الأساسية عبارة عن خدمات صحية تعتمد أساسا على وسائل و تكنولوجيات تطبيقية و علمية فعالة و مقبولة اجتماعيا، يتم إنتاجها عالميا بتضافر جهود الأفراد و العائلات داخل المجتمع و بتكلفة يمكن للأطراف الفاعلين تحملها في إطار مسؤول و إيرادي"^(iv).

ب- العلاج المتعلق بالطلب الأولي « Les soins de premier recours » :

نجد هذه التسمية لدى الدول الأنجلوساكسونية على الخصوص قبل إعلان "ألما- أتا" بـ ترمي إلى مختلف خدمات الوقاية و العلاج ذو الطلب الواسع الذي يمكن أن يوفره التنظيم الموضوع بالقرب من طالب العلاج. قد ظهرت هذه التسمية في فرنسا حديثاً من خلال المادة 36 من قانون 879-2009 المؤرخ في 21 جويلية 2009 و المتضمن للإصلاحات المتعلقة بالمستشفى، المريض، الصحة و المحيط. يمثل العلاج ذو الطلب الأولي بالنسبة للمشرع الفرنسي: "إمكانية الحصول على هذا النوع من العلاج بالإضافة إلى التكفل المستمر بالمرضى، تأخذ تعريفها من احترام قرب الخدمة الصحية من المواطن، و التي تتحقق خلال التقريب المادي و الزمني للمسار العلاجي و نوعيته بهدف حماية المريض..."^(٧)

ن العلاج ذو الطلب الأولي في التشريع الفرنسي من: الوقاية، الكشف المبكر، الفحوصات، معالجة و متابعة المرضى، بالإضافة إلى تقديم الأدوية للمريض بالإضافة إلى النصائح الصيدلانية، توجيه المرضى و رسم المسار العلاجي للمريض ضمن المنظومة الصحية و كذا تأطير التربية الصحية^(٧).

ج- العلاجات الجوارية « Les soins de proximité » :

يقصد بالجوار في هذا الصدد: ب المادي بالإضافة إلى القرب الاجتماعي و المالي (نمط التكفل). توزع العلاجات الجوارية من خلال شبكات توزيع منظمة و متدرجة يتم خلالها و بدرجة كبيرة معالجة الأمراض المزمنة خصوصا مثل السرطان، السكري، السيدا... وبدرجة أقل الأمراض العقلية من خلال تنظيم جغرافي خاص. ما نريد التأكيد عليه من خلال التطرق إلى مفهوم العلاجات الجوارية، أن الموقع الجغرافي ليس هو المدخل الوحيد ريب الخدمة من المواطن و إن كان هو المدخل الرئيسي، يبقى هناك نوع من التوازن والتوافق بين متغيرات أخرى مثل إمكانية التواصل (Accessibilité)، الحماية (Sécurité) والفاعلية (Efficiency).^(٧)

7-1 الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تطرقت لموضوع البحث بشكل جزئي أو كلي نعرض أهمها فيما يلي:

1-7-1 دراسة 1-7-1 (2001) Véronique Lucas GABRIELLI et al : Les déterminants sociaux de la santé : une exception française^(viii)

ناطع موضوع دراستنا مع هذه الدراسة من ناحية: العدل و الفعالية كشرطين رئيسيين لتوزيع العلاجات الأساسية (الجوارية) لمتغيرات المتحكمة في ذلك، مختلف المصطلحات المستعملة على الصعيد الدولي لتقريب الخدمة الصحية الأساسية من المواطن، العلاجات ذات الطلب الأولي ضمن التنظيم العام للمنظومة الصحية الوطنية على المستوى الدولي. تتطرق هذه الدراسة إلى المتغيرات الاجتماعية المتحكمة في اللجوء إلى طلب العلاج، و قد تم التركيز على البعد المكاني فقط كمدخل واحد لتقريب العلاجات من المواطن مع إغفال القرب الاجتماعي، الاقتصادي، الوبائي و البيئي.

من بين أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: أن للبعد المكاني الأثر الأكبر للجوء إلى طلب العلاج. تقريب الخدمة الصحية من المواطن يمر من لامركزية التنظيم و القرارات، بعبارة أخرى خلق نوع من الإدارة الجوارية (محلية/جهوية) تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة و التركيبة السكانية في تحديد الاحتياجات الصحية المحلية مثل ما هو جار في (ألمانيا و الدنمرك). هناك مجموعة من الموارد المادية و البشرية التي لا يمكن توفيرها على مستوى كل الهياكل الصحية القاعدية و ذلك لترشيد التكاليف و تحقيق اقتصاديات الحجم.

2-7-1 دراسة 2-7-1 (2001) Richard WILKINSON et Michael MARMOT : Les déterminants sociaux de la santé^(ix)

تقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة من ناحية: ول المحددات الاجتماعية بمختلف أنواعها؛ الفردية، الجماعية و سياسة الدولة في توزيع بعض الخدمات المؤثرة بشكل أو بآخر على صحة الفرد و المجتمع.

لم تتطرق هذه الدراسة إلى سبل تدليل التفاوت بين طالبي العلاج من جهة، من جهة أخرى لم تتطرق إلى مسؤولية العلاجات الأساسية (الخدمات الصحية الجوارية) في تدليل العقوبات المالية و الجغرافية أمام طالب العلاج لتحقيق نوع من العدالة في توزيع الخدمات الصحية.

من بين أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة: تأثير المباشر للمحددات الاجتماعية على صحة الفرد، المحددات الاجتماعية لا تقل أهمية عن المحددات الاقتصادية والوبائية في تأثيراتها السلبية على صحة الفرد والمجتمع، حتمية التكفل بالمحددات الاجتماعية

للطبقات المعدومة و التي ستأتي بأكملها حتما على مستوى المنظومة الصحية والاقتصادية.

2- إجراءات البحث:

2-1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالطريقة المسحية لملائمته و طبيعة البحث.

2-2 عينة البحث:

تم إجراء الدراسة سنة 2012 التي شملت 7ولايات من الشرق الجزائري(أم البواقي، باتنة، تبسة، سكيكدة، قسنطينة، خنشلة و سوق أهراس)، و قد تضمنت العينة 14 عيادة متعددة الخدمات من خلال اختيار هيكل صحي قاعدي في مقر الولاية و الآخر خارجها. تضمنت العينة 472 استمارة مسترجعة تتضمن الأجوبة عن الأسئلة المطروحة.

3-3 صدق الأداة و ثباتها:

سنتناول فيما يلي نتائج اختبار الثبات و الصدق للمقاييس المستخدمة في الدراسة. يعرف (UMA) ثبات المقياس «Reliability» بأنه الاتساق الداخلي بين عباراته.(*) لثبات المقياس شرطان، أحدهما متعلق باستقرار المقياس «Stability» بالحصول على نفس النتائج تقريبا إذا كررت التجربة على نفس الأشخاص مرات عديدة، أما الشرط الثاني لثبات المقياس هو الموضوعية «Objectivity» كأن يتم الحصول على نفس النتائج تقريبا مهما كان راف الذي صمم الدراسة. لحساب ثبات المقاييس اعتمدنا على طريقة "كرونباخ" ألفا (Cronbach's Alpha) باستخدام البرنامج الإحصائي المسمى بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.16). يقيس معامل "كرونباخ" ثبات المقياس (التجانس) من جهة و نساقه الداخلي من جهة أخرى. يتغير معامل ألفا في المجال [0,1] و نعتبر اختبار المصادقية "كرونباخ" مقبولا إذا كان أكبر من 0.5 و ضعيف إذا كان أقل من 0.5. تم تجريب عينة أولية (عينة استطلاعية) وزعت من خلالها الاستمارة على 50 شخصا يترددون دوريا على العيادات متعددة الخدمات. بعد أسبوعين تم توزيع نفس الاستمارات على نفس الأشخاص و قد تم الحصول على توافق الإجابات في المرة الأولى أو الثانية بنسبة 96%.

تم اختبار معامل "كرونباخ" على هذه العينة التي تم تحديدها بنسبة 10% من أفراد العينة الإجمالية المزمع توزيع الاستمارات عليهم و التي قارب عدد أفرادها 500 فرد، بعبارة

أخرى: $n = \frac{10}{100} N$ ، حيث يمثل n عدد أفراد العينة الاستطلاعية، أما N فيمثل عدد أفراد العينة الإجمالية الذين ستجرى عليهم الدراسة 682 كرونا باخ وصلت إلى نسبة . أشارت النتائج إلى أن قيمة ألفا

أفراد العينة الإجمالية الذين ستجرى عليهم الدراسة 682 كرونا باخ وصلت إلى نسبة .

4-0 و هي نسبة مقبولة إلى حد بعيد:

لقد تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات:

➤ تقبل فرضية العدم (اختبار فرضيات الدراسة $\text{sig} > 0.05$).

➤ ترفض فرضية العدم (H_0) و تقبل الفرضية البديلة (H_0) إذا كانت القيمة المعنوية $\text{sig} < 0.05$.

4-1 نتائج الفرضية الأولى:

➤ فرضية العدم (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول

تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء العامين.

➤ الفرضية البديلة (H_a): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول

تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء العامين.

يوضح الجدول رقم (1) H_a إذا كانت القيمة المعنوية (One Way ANOVA) بين

نتائج اختبار التباين الأحادي

الإجابات حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء العامين على مستوى الهيكل الصحي القاعدية للعينة المدروسة

الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في

طلب خدمات الأطباء العامين عند درجة حرية (2، 469) وبمستوى دلالة

.P.value=0.05

جدول رقم (1): استخدام اختبار تحليل التباين (One Way ANOVA) بين الإجابات حول

تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء العامين

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
مدى قرب الهيكل الصحي القاعدي من مقر السكن	بين المجموعات	5.195	2	2.597	3.260	0.039
	داخل المجموعات	373.684	469	0.797	-	
	المجموع	378.879	471	-	-	
نتائج اختبار التباين الأحادي على طلب العلاج	بين المجموعات	0.581	2	0.290	0.830	0.437
	داخل المجموعات	164.112	469	0.350	-	

	-	-	471	164.693	المجموع	
0.195	1.640	0.455	2	0.911	بين المجموعات	مدى تأثير الحكم المسبق حول الإمكانات المالية المتوفرة
	-	0.278	469	130.206	داخل المجموعات	
	-	-	471	131.117	المجموع	
0.148	1.921	0.605	2	1.210	بين المجموعات	مدى تأثير الحكم المسبق حول نوعية الموارد البشرية المتوفرة
	-	0.315	469	147.731	داخل المجموعات	
	-	-	471	148.941	المجموع	
0.105	2.263	1.036	2	2.071	بين المجموعات	طول الانتظار لتلقي العلاج
	-	0.458	469	214.632	داخل المجموعات	
	-	-	471	216.703	المجموع	
0.294	1.227	0.623	2	1.246	بين المجموعات	نوع الاستقبال الذي يحض به طالب العلاج
	-	0.508	469	238.245	داخل المجموعات	
	-	-	471	239.492	المجموع	
0.421	0.868	0.217	2	0.434	بين المجموعات	مدى العدالة في توزيع العلاج
	-	0.250	469	117.261	داخل المجموعات	
	-	-	471	117.695	المجموع	
0.028	3.593	1.021	2	2.042	بين المجموعات	مدى استجابة نوعية الخدمات المقدمة لتطلعات طالب العلاج
	-	0.284	469	133.272	داخل المجموعات	
	-	-	471	135.314	المجموع	
0.007	4.952	2.610	2	5.219	بين المجموعات	نوع الصلة بين الطبيب وطالب العلاج
	-	0.527	469	247.154	داخل المجموعات	
	-	-	471	252.373	المجموع	
0.052	2.979	0.588	2	1.176	بين المجموعات	مدى توفر العلاج في جميع الأوقات المحددة للعلاج
	-	0.197	469	92.568	داخل المجموعات	
	-	-	471	93.744	المجموع	
0.300	1.209	0.369	2	0.738	بين المجموعات	مدى ضمان المناوبة
		0.305	469	143.219	داخل المجموعات	
		-	471	143.958	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بتحليل نتائج الجدول رقم (1) نستنتج ما يلي:

- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول قرب الهيكل الصحي القاعدي من طالب العلاج وتأثيره على طلب خدمات الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.039$) أقل من $\text{P.value}=0.05$. هذا دليل على تأثير القرب المكاني على طلب علاج الأطباء العامين، و هو ما يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الموارد المالية على طلب
ت الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.437$) أكبر من
 $P.\text{value}=0.05$. و هو دليل على قلة تأثير الموارد المالية على طلب الخدمات
الصحية القاعدية، يعزى ذلك إلى الأسعار الرمزية المطبقة على خدمات الأطباء
لعامين و التي تعتبر في متناول أغلب المواطنين، هذا ما لا يتفق مع دراسة [V.L
GABRIELLI et al, 2001].
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الحكم المسبق لنوعية
الإمكانيات المادية على طلب خدمات الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة
($\text{sig}=0.195$) أكبر من $P.\text{value}=0.05$. يعزى ذلك إلى قلة الإمكانيات المادية
المعتمد عليها لتقديم تشخيص الأطباء العامين، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L
GABRIELLI et al, 2001].
- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الحكم المسبق لنوعية
الموارد البشرية على طلب خدمات الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة
($\text{sig}=0.148$) أكبر من $P.\text{value}=0.05$. يعزى ذلك إلى العدد المعتبر للأطباء
العامين في هذا النوع من الهياكل الصحية، و توفر هذه الخدمة في جميع الأوقات
المحددة لتوزيعها، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير طول الانتظار على طلب
الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.105$) أكبر من
 $P.\text{value}=0.05$. يعزى عدم الإجماع حول تأثير هذا المتغير إلى توفر خدمة الأطباء
عامين و قلة الطوابير المشكلة حول هذه الخدمة، و هو ما لا يتفق مع دراسة
[V.L GABRIELLI et al, 2001].
- يجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير نوع الاستقبال الذي
يحضى به طالب خدمات الأطباء العامين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.294$)
أكبر من $P.\text{value}=0.05$. قد سجلنا انقسام كبير في الإجابة على هذا السؤال،
يعزى ذلك إلى اختلاف المعاملة باختلاف الهيكل الصحي موضوع خدمة الأطباء
العامين، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية لتأثير الحكم حول مدى عدالة توزيع
الأطباء العامين على قرار طالب العلاج نظرا لأن مستوى الدلالة

- (sig=0.421) أكبر من $P.value=0.05$. و قد تم تسجيل انقسام كبير في الإجابة حول هذا السؤال، يعزى ذلك إلى اختلاف الحكم حول مدى توفر العدالة و الإنصاف عند تقديم خدمات الأطباء العامين في مختلف الهياكل الصحية القاعدية ضمن العينة موضوع الدراسة، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول مدى استجابة نوعية الخدمات المقدمة لتطلعات طالب العلاج و تأثيره على طلب خدمات الأطباء العامين، نظرا لأن مستوى الدلالة (sig=0.028) أقل من $P.value=0.05$. يعزى ذلك لثقافة طالب العلاج و تجاربه السابقة التي تمكنه من الحكم على نوعية خدمات الأطباء العامين، وهو ما يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير نوع العلاقة بين طالب العلاج العام و مقدمه على طلب خدمات الأطباء العامين، نظرا لأن مستوى الدلالة (sig=0.007) أقل من $P.value=0.05$. هذا دليل على تأثير نوعية العلاقة؛ التي يمكن أن تشجع أو تثبط التردد على هذا النوع من الهياكل الصحية، و هو ما يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول توفر خدمات الأطباء العامين في الأوقات المحددة لتوزيعها و تأثيرها على قرار طالب العلاج، نظرا لأن مستوى الدلالة (sig=0.052) أكبر من $P.value=0.05$. يعزى ذلك لتوفر هذا النوع من الخدمات الصحية في أغلب الهياكل الصحية القاعدية، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].
- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول ضمان المناوبة لاسيما خدمات الأطباء العامين وتأثيرها على قرار طالب العلاج نظرا لأن مستوى الدلالة (sig=0.300) أكبر من $P.value=0.05$. قد تم تسجيل انقسام كبير في الإجابة حول هذا السؤال، يعزى ذلك إلى اختلاف توفر مناوبة الأطباء العامين في مختلف الهياكل الصحية القاعدية في العينة موضوع الدراسة، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

2-5-2 الفرضية الثانية:

- **فرضية العدم (H_0):** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء الأخصائيين.
- **الفرضية البديلة (H_a):** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء الأخصائيين.

يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين ، حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء الأخصائيين على مستوى الهياكل الصحية القاعدية للعينة المدروسة. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بار الفروق حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء الأخصائيين عند درجة حرية (2، 469) وبمستوى دلالة $P.value=0.05$.

جدول رقم (2): نتائج اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين الإجابات حول تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية في قرار طلب خدمات الأطباء الأخصائيين

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
مدى قرب الهيكل الصحي القاعدي من مقر السكن	بين المجموعات	7.362	2	3.681	4.647	0.010
	داخل المجموعات	371.518	469	0.792	-	
	المجموع	378.879	471	-	-	
مدى تأثير الموارد المالية على طلب العلاج	بين المجموعات	0.485	2	0.242	0.692	0.501
	داخل المجموعات	164.208	469	0.350	-	
	المجموع	164.693	471	-	-	
مدى تأثير الحكم المسبق حول الإمكانيات المالية المتوفرة في هذه المؤسسات الصحية	بين المجموعات	0.246	2	0.123	0.442	0.643
	داخل المجموعات	130.870	469	0.279	-	
	المجموع	131.117	471	-	-	
مدى تأثير الحكم المسبق حول نوعية الموارد البشرية المتوفرة في هذه المؤسسات الصحية	بين المجموعات	1.762	2	0.881	2.807	0.061
	داخل المجموعات	147.179	469	0.314	-	
	المجموع	148.941	471	-	-	
طول الانتظار لتلقي العلاج	بين المجموعات	2.939	2	1.469	3.224	0.041
	داخل المجموعات	213.765	469	0.456	-	
	المجموع	216.703	471	-	-	
نوع الاستقبال الذي يحض به طالب العلاج	بين المجموعات	1.233	2	0.617	1.214	0.298
	داخل المجموعات	238.258	469	0.508	-	
	المجموع	239.492	471	-	-	
مدى العدالة في توزيع العلاج	بين المجموعات	1.230	2	0.615	2.477	0.085
	داخل المجموعات	116.465	469	0.248	-	

	-	-	471	117.695	المجموع	
0.278	1.285	0.369	2	0.737	بين المجموعات	مدى استجابة نوعية الخدمات المقدمة لتطلعات طالب العلاج
	-	0.287	469	134.576	داخل المجموعات	
	-	-	471	135.314	المجموع	
0.149	1.911	1.020	2	2.040	بين المجموعات	نوع الصلة بين الطبيب و طالب العلاج
	-	0.534	469	250.333	داخل المجموعات	
	-	-	471	252.373	المجموع	
0.094	2.378	0.471	2	0.941	بين المجموعات	مدى توفر العلاج في جميع الأوقات المحددة للعلاج
	-	0.198	469	92.803	داخل المجموعات	
	-	-	471	93.744	المجموع	
0.111	2.211	0.672	2	1.345	بين المجموعات	مدى ضمان المناوبة
	-	0.304	469	142.613	داخل المجموعات	
	-	-	471	143.958	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بتحليل نتائج الجدول رقم (2) نستنتج ما يلي:

➤ توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول قرب الهيكل الصحي القاعدي من مقر طالب العلاج وتأثيره على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين، نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.010$) أقل من $\text{P.value}=0.05$. هذا دليل على تأثير القرب المكاني لطلب علاج الأطباء الأخصائيين، و هو ما يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الموارد المالية على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.501$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. هو دليل على قلة تأثير الموارد المالية على طلب الخدمات الصحية القاعدية، يعزى ذلك إلى الأسعار الرمزية المطبقة على خدمات الأطباء الأخصائيين و التي تعتبر في متناول أغلب المواطنين. و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الحكم المسبق لنوعية الإمكانات المادية على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.643$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. يعزى ذلك إلى توفر الإمكانات المادية المعتمد عليها لتقديم تشخيص الأطباء الأخصائيين، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الحكم المسبق لنوعية الموارد البشرية على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.061$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. زى ذلك إلى العدد المحدود من الأخصائيين في هذا النوع من الهياكل الصحية لاسيما خارج الولايات التي تحتوي على مؤسسات استشفائية جامعية و انقسام الآراء حول هذه السؤال، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير طول الانتظار على طلبات الأطباء الأخصائيين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.041$) أقل من $\text{P.value}=0.05$. يعزى ذلك للعدد المحدود من الأخصائيين المداومين و في أيام ددة من الأسبوع، ما يخلق نوع من الطوابير و طول انتظار للحصول على هذه الخدمة، و هو ما يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ جد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير نوع الاستقبال الذي سى به طالب خدمات الأطباء الأخصائيين نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.298$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. و قد سجلنا انقسام كبير في الإجابة على هذا السؤال، يعزى ذلك إلى اختلاف المعاملة باختلاف الهيكل الصحي موضوع خدمة الأطباء الأخصائيين، وهو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ ' توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير الحكم على عدالة توزيع مامات الأطباء الأخصائيين على قرار طالب العلاج نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.085$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. و قد تم تسجيل انقسام كبير في الإجابة على هذا السؤال، يعزى ذلك إلى اختلاف توفر العدالة (المساواة) لتقديم خدمات الأطباء الأخصائيين في مختلف الهياكل الصحية القاعدية في العينة موضوع الدراسة، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول مدى استجابة نوعية الخدمات مقدمة لتطلعات طالب علاج و تأثيره على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين، نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.278$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. يعزى ذلك للثقافة البسيطة لطالب العلاج لاسيما حالة العلاج المتخصص التي لا تمكنه من

الحكم على نوعية خدمات الأطباء الأخصائيين، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ توجد اختلافات ذات دلالة معنوية حول تأثير نوع العلاقة بين طالب العلاج ا نصوص ومقدمه على طلب خدمات الأطباء الأخصائيين، نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.194$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. هذا دليل على انقسام الإجابات حول هذا السؤال، و التي لا تجعل طالب العلاج يتمتع بالحرية - لاسيما الأشخاص محدودي القدرة الشرائية- في التردد على هذا النوع من الهياكل الصحية، ا يجعل هذه العلاقة لا تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار طلب هذا النوع من العلاج، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ ند اختلافات ذات دلالة معنوية حول توفر خدمات الأطباء الأخصائيين في الأوقات المحددة لتوزيعها و تأثيرها على قرار طالب العلاج نظرا أن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.094$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. يعزى ذلك لتوفر بعض هذه الخدمات الصحية في عدد محدود من الهياكل الصحية القاعدية، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

➤ توجد اختلافات ذات دلالة معنوية ل ضمان المناوبة من طرف لباء الأخصائيين وتأثيرها على قرار طالب العلاج نظرا لأن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.111$) أكبر من $\text{P.value}=0.05$. و قد تم تسجيل انقسام كبير في الإجابة ول هذا السؤال، نظرا لجهل أغلبية طالبي العلاج لتوفر هذه الخدمة من عدمها، و هو ما لا يتفق مع دراسة [V.L GABRIELLI et al, 2001].

5- مناقشة النتائج:

سنحاول فيما يلي عرض نتائج فرضيات الدراسة الثلاث التي تم وضعها في بداية الورقة البحثية كما يلي:

5-1 مناقشة نتائج تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية على طلب علاج الأطباء العاميين:

من خلال نتائج الجدول رقم (1) يتبين ما يلي:

يمكن القول أن الفرضية الصفرية (H_0) تحققت جزئيا في الأبعاد التالية (تأثير الإمكانات المالية ، الفكرة المسبقة حول الإمكانات المادية المتوفرة، الفكرة المسبقة حول نوعية الموارد البشرية المتوفرة، طول الانتظار لتلقي العلاج، نوع الاستقبال، المساواة في توزيع

لعلاج، توفر العلاج في الأوقات المخصصة له، مدى ضمان المناوبة (ر لم تتحقق (أي تحقق الفرضية البديلة H_a) في الأبعاد المتبقية التالية (الهيكل الصحي القاعدي عن مقر السكن، مدى استجابة نوعية العلاج لتطلعات الأفراد، نوعية العلاقة بين طالب ومقدم العلاج). ليس للقدرة الشرائية التي يتمتع بها طالب العلاج (الإمكانات المالية) تأثير في طلب استشارات الطب العام نظرا لغياب الحواجز المالية ضمن المؤسسات العمومية للصحة الجوارية لاسيما المبالغ الرمزية المدفوعة مقابل استشارات الطب العام (50دج ما يعادل \$0.7)، هذا ما يجعل نوع من العدل في توزيع هذا النوع من الخدمات على المؤمنين أو غير المؤمنين. ما تم التوصل إليه أيضا أنه هناك انقسام كبير في الإجابات حول الآراء الشخصية لأفراد العينة حول الأفكار المسبقة عن نوعية العلاجات المقدمة و كذا التنظيم العام داخل الهيكل الصحي القاعدي فيما يتعلق بنمط توزيع العلاج و الأوقات المحددة لذلك، هذا ما توصلت إليه بعض الدراسات والتي تم ربطه بميول و نزوات طالب العلاج.

يوجد تأثير لمدى بعد الهيكل الصحي القاعدي عن مقر سكن المريض على طلبه لاستشارات الطب العام هذا ما أظهرته جل الدراسات، و التي بينت أن طلب العلاج يتغير عكسيا مع البعد عن مقر سكن طالب العلاج. فيما يتعلق بتأثير الرأي الشخصي حول نوعية العلاجات المقدمة على طلب استشارات الطب العام فقد توصلنا إلى أن هناك تأثير نظرا لتواجد قطاع خاص يقدم نفس الخدمات مع توفيره كل الخدمات الملحق، بالإضافة إلى السمعة غير الحسنة التي يتمتع بها بعض الهياكل الصحية القاعدية حول قلة الموارد المادية و البشرية المتوفرة و اللجوء في الأخير إلى القطاع الخاص من أجل الحصول على الخدمات الملحقة للتشخيص (أشعة، تحاليل...). من بين النتائج المتوصل إليها هو تأثير العلاقات الإنسانية على طلب استشارات الطب العام، و دليل على احتياج المريض إلى من يوجهه، ينصحه و يرافقه في علاجه... وهو الدور المنوط بالطبيب العام للهياكل الصحية أو ما يسمى بطبيب العائلة.

5-2 مناقشة نتائج تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية على طلب علاج الأطباء الأخصائيين:

من خلال نتائج الجدول رقم (2) يتبين ما يلي:

يمكن القول أن الفرضية الصفرية (H_0) تحققت جزئيا في الأبعاد التالية (تأثير الإمكانات المالية ، الفكرة المسبقة حول الإمكانات المادية المتوفرة، الفكرة المسبقة حول

نوعية الموارد البشرية المتوفرة، نوع الاستقبال، المساواة في توزيع العلاج، مدى استجابة نوعية العلاج لتطلعات الأفراد، نوعية العلاقة بين طالب و مقدم العلاج، توفر العلاج في الأوقات لمخصصة له، مدى ضمان المناوبة (و لم تتحقق) ، تحقق الفرضية البديلة (H_a) في الأبعاد المتبقية التالية (بعد الهيكل الصحي القاعدي عن مقر السكن، طول الانتظار لتلقي العلاج).
 ليس للقدرة الشرائية التي يتمتع بها طالب العلاج (الإمكانات المالية) تأثير في طلب استشارات الطب المتخصص نظرا لغياب الحواجز المالية ضمن المؤسسات العمومية للصحة الجوارية لاسيما المبالغ الرمزية المدفوعة مقابل هذا النوع من الاستشارات (100دج ما يعادل \$1.4). ما تم التوصل إليه أيضا أنه ليس لأغلب الأحكام الذاتية و النزوات الفردية (الأحكام المسبقة حول توفر الموارد المستعملة في العلاج، نمط توزيع العلاج و توفره في جميع الأوقات المحددة له) تأثير في طلب استشارات الطب المتخصص نظرا لقلة بعض الاختصاصات خارج القطاع العام، بالإضافة إلى فرصة التوجيه للعلاج في المستويات العلاجية العليا التي يمكن أن توفرها مستشفيات القطاع العام هذا من جهة، من جهة أخرى الأسعار العالية المطبقة من طرف الأطباء الخواص والعيادات الخاصة لاسيما أمراض القلب و الشرايين و التي تجعل من جل طالبين العلاج المتخصص التنازل على آرائهم و نزواتهم الشخصية أملا في الحصول على العلاج.

يوجد تأثير لمدى بعد الهيكل الصحي القاعدي عن مقر سكن المريض على طلبه لاستشارات الطب المتخصص هذا ما أظهرته بعض الدراسات، والتي بينت أن طلب العلاج يتغير عكسيا مع البعد عن مقر سكن طالب العلاج. من بين النتائج المتوصل إليها أيضا تأثير الوقت المخصص للانتظار طلبا في استشارات الأخصائيين نظرا للحالة الصحية الرديئة ما أصحاب الأمراض المزمنة من الشيوخ، بالإضافة إلى قلة الممارسين في بعض الاختصاصات والتي تؤدي حالة توفر تلك الخدمة تشكل طوابير طويلة أو تحديد مواعيدويلة من أجل الحصول على استشارة مثلا حالة أمراض الغدد، أمراض القلب والشرايين، الكلى و المسالك البولية...

5-3 شدة فرق نتائج تأثير محددات بلوغ الخدمة الصحية على طلب علاج الأطباء العامين والأخصائيين:

بمقارنة نتائج الفرضية الأولى و الثانية نستنتج أنه لا يوجد اختلاف كبير بين الطلب على استشارات الطب العام و المتخصص إلا فيما يتعلق بما يلي:

➤ يوجد تأثير لمدى استجابة نوعية العلاج لتطلعات الأفراد و كذا نوعية العلاقة بين طالب و مقدم العلاج على طلب استشارة الطب العام دون الطب المتخصص. إن توفر الهياكل الصحية القاعدية و كذا الأطباء العامين على الأقل على مستوى كل بلدية بالإضافة إلى العدد المعتبر للعيادات الخاصة، يجعل من طالب استشارات الطب العام يفاضل- نظرا للبدائل المتوفرة- ومن ثم تدخل بعض الآراء الذاتية و النزوات الشخصية عند تحديد مقدم العلاج.

➤ يوجد تأثير لطول الانتظار من أجل تلقي العلاج المتخصص من دون الطب العام، يرجع السبب عموما لتوفر الأطباء العامين و في جل الأوقات المحددة للعلاج، على عكس الأخصائيين حيث يمكن أن تقتصر مداومتهم على يوم أو يومين فقط في الأسبوع.

هناك تماثل في تأثير ثمانية محددات على طلب العلاج العام و العلاج المتخصص، بالمقابل تم تسجيل تأثير مختلف لثلاث محددات منها. هذا يعني أنه لا يوجد اختلاف حول المحددات المؤثرة على طلب استشارات الطب العام و الطب المتخصص ضمن الهياكل الصحية القاعدية للعينة المدروسة.

الخاتمة:

إن ساوت طلب العلاج ليست ظاهرة محلية فقط بل هي ظاهرة عالمية بسبب مجموعة من المحددات الاجتماعية، الوبائية و البيئية. تعتبر المحددات الاجتماعية من بين أهم المتغيرات المتحركة في تفاوت طلب العلاجات على مستوى الهياكل الصحية عموما وعلى مستوى الهياكل الصحية القاعدية في الجزائر خصوصا.

تمثل الهياكل الصحية القاعدية في الجزائر خط الدفاع الأول أمام التهديدات الوبائية والمتغيرات الصحية التي يعاني منها طالب العلاج، و تتزايد أهميتها نظرا لقربها من المواطن و قلة الحواجز المالية للحصول على خدماتها. تزيد أهمية هذا النوع من الهياكل الصحية كلما ركزنا على أهدافها الوقائية، كما أن تطرقنا لمحددات بلوغ الخدمة الصحية ما هو إلا دليل على تكريس هذا الدور الوقائي المنوط بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية بالجزائر.

تفعيل دور الهياكل الصحية القاعدية في الجزائر يمر عبر تحليل خصائص الطلب على هذا النوع من الخدمات الصحية، كما أن الوقوف على المحددات المتحركة في الطلب هي أهم خدمتين مقدمتين و هما استشارات الطب العام و الطب المتخصص سيمنكن من

- تغطية أوسع للحوض السكاني محل الهيكل الصحي القاعدي من جهة، من جهة أخرى تحقيق نوع من التغطية النوعية التي تتماشى و الاحتياجات الحقيقية لطالب العلاج.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن بلورة مجموعة من التوصيات كما يلي:
- وضع نظام تسيير لا مركزي للهيكل الصحي القاعدي، نظرا للاحتياجات الصحية للسكان المختلفة مكانيا و زمنيا.
 - تشجيع الدراسات المقارنة (Bench marking) لمحددات بلوغ الخدمة الصحية الجوارية، فمن خلال تحليل نتائج المقارنة و تحليلها سيتم ضمان تحسين أداء الهياكل الصحية القاعدية، و من ثم الإجابة على أكبر عدد ممكن من طلبات العلاج.
 - التركيز على الوقاية بمعناها الواسع و الاستثمار فيها بغرض تلافي الاستشفاء غير المبرر، ولتجنب تكاليف صحية ظاهرة و أخرى خفية يتحملها طالب العلاج، مقدمه و الجهات الممولة له.

قائمة الإحالات و المراجع:

- ⁱ Décret exécutif n° 07-140 du 2 Joumada El Oula 1428 correspondant au 19 mai 2007 portant création, organisation et fonctionnement des établissements publics hospitaliers et des établissements publics de santé de proximité, Art. 6)
- ⁱⁱ Ibid, Art.7
- ⁱⁱⁱ Ibid, Art.8
- ^{iv} Médecine et soins de proximité, document en ligne, 28juillet 2010, p 6.
- ^v L'article L.1434-16 de la loi n°2009-879 de la santé en France du 21 juillet 2009.
- ^{vi} Idem.
- ^{vii} Médecine et soins de proximité, op.cit, p 7.
- ^{viii} L. GABRIELLI et al, « Les soins de proximité : une exception française ? » questions d'économie de la santé, CREDES, juillet 2001, p 12.
- ^{ix} M.G MARMOT et al, Contribution of job control and other risk factors to social variations in heart disease incidence. The Lancet, 1997; 350: 235-239.
- ^x S. UMA, Research Methods for Managers: a Skill-Building Approach, ED John Wiley and Sons, New York 1992, p 227.

مدى اعتماد المراجع الخارجي على أسلوب المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات
The extent of adoption of the external auditor on statistical sampling in the audit technique

د شريط صلاح الدين، أ. عبد الباسط مداح، جامعة المسيلة، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/09/12)، تاريخ القبول: (2016/02/10)

Abstract

This study aims to shed light on one of modern audit techniques, and also study the views of professionals and academics about the awareness of the importance of the application of statistical sampling method and its impact on audit quality through a field study held by the researchers. In order to achieve the objectives of the study and testing of hypotheses have been relying on my style interview and questionnaire, as tools for data collection, the study included 12 states from the states of the nation.

The study found that the external auditors in Algeria awareness of the importance and impact of the use of statistical sampling in the audit on the quality of the review process, in addition, there are many obstacles that impede the optimal use of this method between the external auditors.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واحدة من تقنيات التدقيق الحديثة، وأيضاً دراسة الآراء من المهنيين والأكاديميين حول مدى الوعي بأهمية تطبيق أسلوب العينات الإحصائية وأثرها على جودة المراجعة من ل دراسة ميدانية أقيمت من قبل الباحثين .

، أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على أسلوب المقابلة والاستبيان، كأداتين لجمع البيانات، وقد شملت الدراسة 12 ولاية من ولايات الوطن .

ملت الدراسة الى أن لدى المراجعين الخارجيين في الجزائر وعي بأهمية وأثر استخدام العينات الإحصائية في ، على جودة عملية المراجعة، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من العقبات ، تعيق الاستخدام الأمثل لهذا الأسلوب بين المراجعين الخارجيين.

مقدمة:

إن المتتبع لمهنة المراجعة ولتطورها عبر التاريخ يجد بأنه وفي بداية ظهور المراجعة حين كانت المؤسسات صغيرة الحجم كان المراجع أثناء قيامه بفحص ومراجعة عمليات المؤسسات يعتمد على أسلوب المراجعة الشاملة، أي القيام بمراجعة جميع عناصر القوائم المالية حتى يتمكن من إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية للشركة، ومع التطور الحاصل في بيئة الأعمال وكبر أعمال المؤسسات حجما وتعقيدا أصبح من غير الممكن القيام بمراجعة شاملة لجميع أعمال المؤسسات، كان من المحتوم على المراجع اختيار عينات عشوائية من المجتمع المدروس وتعميم ذلك على جميع عناصر المجتمع

- إضافة إلى ذلك فإن عملية جمع البيانات، باستخدام العينات أبرزت نجاحا كبيرا في معاينة جزء من المجتمع للوصول إلى خصائص المجتمع الذي لا نستطيع دراسته ككل، لأسباب كثيرة فهو يحتاج إلى تكاليف عالية ووقت وجهد كبيرين، خاصة عندما يتطلب الأمر الوصول إلى نتائج سريعة لاتخاذ قرارات معينة كما هو الحال في مراجعة الحسابات التي هي مجال دراستنا.

: أدت تلك التطورات الحاصلة باتساع حجم المشروعات الاقتصادية بالمراجعين إلى البحث عن أساليب علمية موضوعية، مثل أسلوب المعاينة الإحصائية وذلك لاختيار عينة سبة تمثل قدر الإمكان مجموع المستندات، أو مجموع العمليات المحاسبية، واستخدام لمعلومات الناتجة للوصول إلى صورة عامة عن مجتمع الحسابات، بدل إجراء مراجعة شاملة تكون في كثير من الأحيان غير مجدية وعالية التكاليف خاصة إذا كان حجم المستندات أو العمليات المالية كبيرا.

ما ينبغي التأكيد عليه أنه مهما بلغت نتائج العينة من الدقة فإنها تظل تقديرا لمعالم المجتمع وعرضه لمخاطر كوننا لا نقوم بفحص المجتمع بأكمله، ومن خلال هذه الدراسة سنتناول بشيء من التفصيل المعاينة الإحصائية في المراجعة، والغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق أسلوب المعاينة في المراجعة، والذي بالرغم من أهميته، إلا أنه ليس من الواضح أو المعلوم كم يعي مراجع الحسابات في الجزائر هذه الأهمية أثناء القيام بواجباته، أو كم يستخدم أسلوب المعاينة إذا كان يعيه، لذلك تمحورت إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يعتمد مراجع الحسابات في الجزائر على أسلوب المعاينة الإحصائية في

المراجعة؟

وبعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تجيب على التساؤلات التالية:

- هل هناك إدراك من قبل المراجع الخارجي بأهمية أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة؟

- ١ مدى تأثير تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية على جودة عملية المراجعة؟
- ما هي مستوى المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة وعلى كل تلك التساؤلات، حددنا الفرضيات التالية:

- لدى المراجع الخارجي إدراك بأهمية أساليب المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات.
- يؤثر تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية على جودة عملية المراجعة.
- مستوى المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية مرتفعة

➤ أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي نتناوله وهو أهمية استخدام العينات الإحصائية في عملية المراجعة الذي يعول عليه كثيرا للارتقاء بمستوى الأداء المهني لمكاتب المراجعة الخارجية وتعزيز قدرتها على مواجهة المنافسة، ومواجهة تكاليف الوقت والجهد الكبيرين، ومن خلال الدراسة سنسلط الضوء على كيفية استخدام أساليب المعاينة الإحصائية من قبل المراجعين في أداء اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية، وبذلك تتجلى أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

❖ ل هذا الدراسة خطوة هامة لإثراء التطبيق العملي للأساليب الكمية في تدقيق الحسابات.

❖ إبراز مدى وعي المراجعين في الجزائر بأهمية أسلوب المعاينة في المراجعة

❖ يقدم دليلا عمليا لكيفية الاستفادة من أساليب المعاينة الإحصائية في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفي أداء الاختبارات التفصيلية للأرصدة دون الاكتفاء بالعرض النظري لهذه الأساليب.

➤ أهداف الدراسة: إضافة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار صحة الفرضيات، تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ معرفة مدى وعي المراجع الخارجي بأهمية أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة.
- ❖ معرفة تأثير تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية على جودة عملية المراجعة.
- ❖ معرفة مستوى المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية

المحور الأول: الإطار النظري للمعاينة الإحصائية في المراجعة

أولاً: العينات الإحصائية من منظور مهني

تبر أساليب المعاينة الإحصائية من أهم الأدوات التي يمكن للمراجعين العمل بها في مراجعة لحسابات حيث أظهرت هذه الأخيرة نجاحاً كبيراً في معاينة جزء من المجتمع للوصول إلى خصائص المجتمع الذي لا نستطيع دراسته عن طريق المسح الشامل¹، ولإظهار الأبعاد المهنية للمعاينة الإحصائية في مجال تدقيق الحسابات، سوف نتعرض في هذا المحور لمفهوم المعاينة وأهميتها بالنسبة لمراجع الحسابات، المصطلحات الأساسية المرتبطة باستخدامها، إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى مزايا ومخاطر استخدام العينات في المراجعة.

(1) **تعريف عينات المراجعة:** يقصد بعينات المراجعة تطبيق إجراءات المراجعة على عدد أقل من 100% من المفردات المكونة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات لتساعد المراجع في الحصول على وتقويم أدلة المراجعة بشأن خاصية معينة من المفردات المختارة لتكوين استنتاج بشأن المجتمع الذي يكون رصيد الحساب أو النوع من العمليات²، وتتمثل الفكرة سية للمعاينة بصفة عامة في أن النتائج العينة توفر معلومات عن المجتمع الذي سحرت منه العينة، ومن ثم فإنه يمكن أن ينظر لعينات المراجعة باعتبارها طريقة فعالة وتتسم بالكفاءة للحصول على أدلة وقرائن المراجعة، ويلاحظ أنه في حالة عدم استخدام عينات المراجعة فإن المراجع يقوم بفحص كل المفردات المكونة لرصيد حساب أو النوع من العمليات، وتكون التكلفة في هذه الحالة عالية جداً نتيجة للوقت والجهد الذي يبذله المراجع لفحص هذه المفردات، لا تبرر المنافع المترتبة على المراجعة بنسبة 100 % التكلفة العالية هذا المراجعة، ومن ثم فإن استخدام عينات المراجعة يمكن المراجع من الحصول على المعلومات اللازمة ولكن بتكلفة أقل³، ويعرف معيار المراجعة الدولي رقم (530) الخاص بعينة المراجعة والإجراءات الاختبارية الأخرى، استخدام أسلوب عينة المراجعة على أنها تطبيق إجراءات المراجعة بنسبة أقل من 100% على المفردات الواردة في رصيد حساب أو نوعية معاملات، ليتمكن المراجع من الحصول على أدلة مراجعة وتقييم للمفردات التي تم اختيارها من أجل إبداء أو المساعدة في إبداء رأي نهائي يتعلق بأجمالي مجتمع العينة⁴.

ما عرف أمين السيد أحمد لطفي المعاينة بأنها أسلوب يستخدم لجميع معظم أدلة إثبات المراجعة المستندية وبداية كان يتم اختيار العينة على أساس تقديري أو حكمي محض، أما الآن فإن المراجعين قد بدءوا في استخدام أساليب المعاينة الإحصائية بشكل متزايد عند اختيار مفردات وعناصر عينات المراجعة المختلفة⁵، وتتأثر عينات المراجعة بعدد من العوامل منها⁶:

- الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم المراجع بفحصه.
- درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر موضع الفحص.
- تكلفة عملية المراجعة.
- درجة كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

(2) **تطور التاريخي لاستخدام العينات في المراجعة:** الهدف الأساسي من وراء قيام المراجع بتنفيذ إجراءات الفحص والاختبارات التفصيلية لتدقيق العمليات يكمن في تمكينه من تقييم مدى إمكانية الاعتماد على السجلات الأساسية للمنشأة كأساس لإعداد قوائمها المالية. ي سبيل تحقيق ذلك الهدف نادراً ما يجد المراجع ضرورة في فحص واختبار كل ما تتضمنه السجلات الأساسية للعميل من عمليات بشكل مفصل، ليس فقط لصعوبة إنجاز تلك عملياً وإنما أيضاً لأن دور المراجع المتوقع نظامياً من إنجاز عملية المراجعة لا يمتد ليشمل تقديم ضمان أو شهادة مطلقة على دقة وصدق وعدالة محتويات السجلات والقوائم المالية، وإنما يقتصر دوره تحديداً على إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة ما تعكسه السجلات والقوائم المالية من رأي حول نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي وبالتالي يكتفي المراجع باختيار عينة من العمليات وفحصها فحصاً شاملاً على أن تكون هذه العينة.⁷

. كان الهدف الأساسي من المراجعة في بداية ظهورها (الفترة الممتدة من سنة 1500 وحتى سنة 1850) منصبا على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب والتزوير، وذلك عن طريق المراجعة العمليات النقدية والبضاعة تدقيقاً مستندياً وفعلياً، كما كانت عملية المراجعة في هذه الفترة تفصيلية.

بدأت المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية الضخمة تظهر خلال الفترة الممتدة من 1850 وحتى 1905 والتي شهدت نمواً اقتصادياً كبيراً وتطوراً في الحياة التجارية نتيجة ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وأوروبا، مما أدى إلى ازدياد مجالات عمليات المراجعة المستندية والمالية، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها، كما عرفت لأول مرة المراجعة الاختباري باستخدام العينات الحكمية. استخدمت أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة خلال الفترة الممتدة من 1905 إلى وقتنا الحاضر خاصة بعد سنة 1940 وبظهور المؤسسات الكبيرة، وتبني أنظمة الرقابة الداخلية، والتي أصبح المراجع يعتمد عليها اعتماداً كلياً في عملية المراجعة، وأصبح الهدف من المراجعة هو إعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، وتمثيلها للمركز

المالي، ونتائج للشركات، ولم يعد الهدف الأساسي للمراجعة هو اكتشاف الخطأ والغش، بل يأتي ذلك كنتيجة طبيعية لقيام المراجع المؤهل علمياً بمهمته، وأصبح هذا النوع من المراجعة يسمى "مراجعة اختبارية" وأصبحت العينة التي يتم اختيارها تسمى اختبارات المراجعة.⁸

ثانياً: مزايا ومخاطر المعاينة الإحصائية في المراجعة

1) مزايا المعاينة الإحصائية في المراجعة: يهتم الباحثون والمهنيون بالحصول على معرفة تول صفات وخصائص مجتمعات من نطاق دراستهم أو عملهم ويمكنهم الحصول على هذه المعرفة من خلال دراسة كافة الأجزاء الواقعة ضمن مجال اهتمامهم وهو ما يسمى بالحصص الشامل أو من خلال دراسة جزء فقط من المجتمع (العينة)، وربما تفرض عوامل محددة اللجوء إلى أحد هذين الأسلوبين، وعلى الرغم من الثقة المرافقة لاستخدام أسلوب الحصر الشامل إلا أن هذا لا ينفي فعالية أسلوب العينات الذي يتمتع بعدة مزايا مقارنة مع الأسلوب الأول.

إن العينة الإحصائية هي جزء من مجموعة مترابطة من العمليات أو البيانات المالية أو أي مجتمع آخر من البيانات ومختارة لكي تعكس أو تساعد في تحديد خصائص هذا المجتمع ككل، وهي تخضع في اختيارها وتحديد حجمها لشروط معينة وتتميز العينة الإحصائية عند استخدامها في المراجعة بالميزات التالية:⁹

- أنها تعطي نتائج موضوعية يمكن الدفاع عنها؛
- ن اختيار حجمها يتم بشكل موضوعي؛
- أنه يمكن تقدير خطأ العينة؛
- أنه يمكن أن تكون نتائجها أكثر دقة من المراجعة الشاملة في ظروف معينة؛
- إن استخدامها يؤدي إلى خفض تكلفة المراجعة؛
- يمكن تجميع نتائج مراجعة مجموعة من المراجعين؛
- تجبر المراجع على تحديد الهدف من المراجعة بدقة.

2) مخاطر المعاينة الإحصائية في المراجعة: عرفت معايير المراجعة مخاطر المراجعة

عموماً بأنها احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على القوائم المالية تحتوى على غش أو أخطاء مهمة¹⁰، أما مخاطر العينات عرفت من أنها احتمال وصول المراجع إلى نتائج، وعلى أساس العينات التي يتم اختيارها، تختلف عن الاستنتاجات على أساس المجتمع ككل، وعلى سبيل المثال مدقق يقوم بالمراجعة وعلى أساس العينات لفواتير المبيعات توصل إلى الاستنتاج بعدم وجود انحراف أو خطأ أو أن هذه الانحرافات

أخطاء، في مثل هذه الحالة فإن الاستنتاجات وعلى أساس العينات كانت خاطئة، وأن هذه العينات لم تكن ممثلة للمجتمع بصورة جيدة .

ناظر العينات تعني احتمالية عمل قرارات أو الوصول إلى استنتاجات خاطئة وعلى أساس العينات التي يتم أخذها، هذه القرارات أو استنتاجات الخاطئة موجودة في العينات الإحصائية وغير الإحصائية ولكن الفرق بينهما أنه بالإمكان قياس الأخطاء في العينات إحصائية بالإمكان الحد منها وذلك بتوسيع أو اخذ عينات كافية، أما في العينات غير الإحصائية فبالإمكان معرفة الأخطاء أو الانحرافات ولكن لا يمكن قياسها ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن استعمال العينات الإحصائية ربما يؤدي إلى تكلفة إضافية من جراء تدريب المراجعين وتصميم إجراءات تدقيقية مختلفة عن المراجعة ير الإحصائي.¹¹

(3) أنواع مخاطر العينات

1. مخاطر المعاينة لأغراض اختبارات الرقابة: يهتم المراجع عند استخدامه لعينات المراجعة لأغراض اختبارات الرقابة بجانبين لمخاطر المعاينة وهما:
 - o تقدير المخاطر الرقابية بأعلى مما ينبغي: وذلك نتيجة اكتشاف معدل للانحراف في العينة يزيد عن المعدل الحقيقي للانحراف في المجتمع ككل، ويؤدي ذلك إلى إجراء اختبارات إضافية أو زيادة حجم العينة مما يؤثر على كفاءة المراجعة¹²
 - o تقدير المخاطر الرقابية بأقل مما ينبغي: وذلك نتيجة اكتشاف معدل للانحراف في العينة يقل عن معدل الحقيقي للانحراف في المجتمع ككل، ويؤدي ذلك إلى عدم إجراء اختبارات مراجعة كان يجب على المراجع القيام بها للحصول على أدلة وقرائن كافية مما يؤثر على فعالية المراجعة.
2. مخاطر المعاينة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية: يهتم المراجع بجانبين لمخاطر المعاينة عند استخدامه لعينات المراجعة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات:¹³
 - o ل مجتمتع يحتوي على خطأ جوهري: وذلك إذا كانت العينة تؤيد الاستنتاج بأن الرصيد المسجل لا يتضمن خطأ جوهرياً، في الوقت الذي يكون فيه هذا الحساب يتضمن خطأ جوهري.
 - o رفض مجتمتع لا يحتوي على خطأ جوهري: وذلك إذا كانت العينة تؤيد الاستنتاج بأن الرصيد المسجل يتضمن خطأ جوهرياً، في الوقت الذي يكون فيه هذا الحساب لا يتضمن خطأ جوهري في الحقيقة.

المحور الثاني: خطط المعاينة وأساليب القياس الإحصائي للعينة

أولاً: خطط المعاينة

- (1) **المعاينة على أساس التقدير:** تعني تقدير معالم المجتمع من خلال فحص عينة صغيرة يتم اختيارها بالطرق العشوائية وتستخدم في حالة كل من المعاينة للصفات والمعاينة للمتغيرات إلى حد سواء، فهي تمد المراجع بتقدير تكرر حدوث خاصية معينة، أو بتقدير للقيمة الإجمالية أو المتوسطية لمجموعة من المفردات بالإضافة لتقدير خطأ المعاينة والذي يؤخذ في الاعتبار عند استخدام نتائج لجميع مفردات المجتمع ومن ثم يحصل المراجع على مدى من القيم وليس قيمة واحدة وعليه أن يحدد أهمية القيم المختلفة داخل هذا المدى معتمداً في ذلك على بعض الاختبارات الأخرى أو المعلومات المتاحة، وهي تمثل أكثر الخطط تطبيقاً في مجالات اختبارات المراجع¹⁴، فمعاينة التقدير تصمم لغرض تقدير خاصية ما بمجتمع المراجعة، كإجمالي القيمة المالية أو معدل حدوث صفة معينة لنظام الرقابة الداخلية¹⁵
- (2) **المعاينة على أساس القبول أو الرفض:** وتعني هذه الخطة سحب عينة ذات حجم معين بطريقة عشوائية بحيث يكون مجتمع الدراسة مقبولا إذا تبين من فحص العينة أنه لا يوجد من عدد معين من حادثة معينة والعكس صحيح فإذا أظهرت العينة أكثر من العدد المحدد فإن هذا المجتمع يجب رفضه باعتباره غير مقبول، ويعاب على هذه الطريقة أنها تد المراجع فقط بقرار قبول أو رفض المجتمع الذي سحبت منه العينة دون تحديد سلامة أو عدم سلامة هذا المجتمع مما قد يتطلب معه إجراء اختبارات إضافية باستخدام خطط أخرى للمعاينة كما يعاب عليها أنها تحتاج من المراجع تحديداً مسبقاً لمعدل الخطأ الذي يكون عند رفضه ضرورياً، أي تحديد حد القبول أو الرفض للمجتمع محل الدراسة ومثل هذا القرار سيكون غاية في الصعوبة بالنسبة للمراجع¹⁶، كما تسمى بمعاينة الحماية فالمراجع يستخدم أساليب الاختيار العشوائي للحصول على أكبر تغطية للقيمة المالية للمجتمع، وهذا الأسلوب يضمن أن العناصر ذات القيمة المالية الكبيرة لم تهمل.¹⁷
- (3) **المعاينة الاستكشافية:** إن أهم خصائص هذه المعاينة هو أنها أفضل تقدير لمعدل حدوث طاء هو قريب جداً من الصفر ويتضح من ذلك أنها تختص بنسبة أو معدل حدوث خاصية معينة وتستخدم في بعض الاختبارات التي لا يتحقق فيها هدف المراجع عن طريق خطط المعاينة السابقة فقد لا يهتم بعدد مرات حدوث خاصية معينة أو قيمة إجمالية وفي هذه الحالة يرى أن حدوث الخاصية لمرة واحدة يعد كاف لبيان الحاجة لإجراء اختبارات أكثر شمولاً، من الممكن استخدام أكثر من خطة للمعاينة في اختبار معين فمن الأفضل

إجراء المراجعة لمستندي استخدام خطة معاينة على أساس تقدير وخطة المعاينة الاستكشافية.

ثانياً: أساليب القياس الإحصائي للعينة

1) أسلوب العينات التي تختص بصفة (اختبارات الرقابة)

- ❖ تعريف معاينة الصفات: معاينة التقدير للصفات غالباً من أكثر الطرق المستخدمة بواسطة المراجع لأداء اختبارات الالتزام بالسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، فخاصية جتمع المقدره عادة ما تتحرف عن إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية المقررة، هذا الانحراف يعبر عنه كنسبة¹⁸، لى سبيل المثال يمكن للمدقق استخدام معاينة الصفات لتحديد معدل الحدوث المتوقع في العناصر التالية:¹⁹
 - فواتير البيع التي لم تسعر تسعيراً سليماً.
 - فواتير الشراء التي ليس لها مستندات مؤيدة.
 - سحب شيكات بدون توقيع المختصين.

تطبق معاينة الصفات لأغراض تحديد مدى توافر خاصية أو صفة معينة في المجتمع بناء على مدى توافر هذه الخاصية أو الصفة في العينة الممثلة لهذا المجتمع²⁰، ويوضح الجدول التالي أمثلة عن صفات معينة وحالات استثناء حول المبيعات وعمليات التحصيل:

الجدول رقم (01): أمثلة عن صفات معينة وحالات استثناء

الصفة	حالة الاستثناء
وجود رقم فاتورة البيع في يومية المبيعات	عدم تسجيل رقم فاتورة البيع في اليومية المبيعات
المبالغ والبيانات الأخرى وبصورة فاتورة البيع تتطابق مع القيد في يومية المبيعات	لا توجد أي إشارة علامة تدل على التحقق من صحة المسجل بيومية المبيعات
وجود دليل على التحقق من صحة السعر وصحة حاصل ضرب السعر في الكمية	لا توجد أي إشارة علامة تدل على التحقق من صحة حاصل ضرب السعر في الكمية
الكميات والبيانات الأخرى المدونة بأمر البيع تتطابق مع ما هو مدون بصورة فاتورة البيع	تلف الكمية المدونة في أمر البيع عما هو مسجل بفاتورة البيع

المصدر: أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية،

الإسكندرية، 2007، ص 154.

- ❖ خطوات تطبيق معاينة الصفات: يتطلب استخدام عينات المراجعة لأغراض اختبارات الرقابة المرور بمراحل معينة والتي يمكن تمثيلها إيجازاً فيما يلي:
- 1. تحديد هدف المعاينة

2. تحديد مجتمع الفحص ووحدة المعاينة
3. تحديد الخاصية موضع الاهتمام (شروط الانحرافات)
4. تحديد حجم العينة: ويتحدد حجم العينة بناء على العوامل المذكورة في المراحل السابقة وهذا باستخدام الجداول كما يلي:²¹
 - يقوم المراجع بتحديد مخاطر الرقابة بشكل منخفض جدا وبالتالي اختيار صفة الجدول التي تتعلق بهذا التقدير (لجدول التالي يبين المخاطر عند مستوى 5%)
 - يحدد المراجع معدل التحريف المقبول حسب الجداول وتتراوح هذا المعدل بين 2-15
 - يحدد المراجع معدل التحريف المتوقع في المجتمع
 - يتم استخدام الجدول والتي تبين حجم العينة (الجدول رقم 02)
 - المواقع الخالي من الجدول تشير إلى أن حجم العينة يصبح كبير بشكل غير مبرر

جدول (02): تحديد حجم العينة لأغراض تطبيق معاينة الصفات

معدل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة منخفضا جدا = 5%											معدل الاستثناء المقدر للمجتمع %
معدل الاستثناء (الانحراف) المقبول %											
20	15	10	9	8	7	6	5	4	3	2	

14	19	29	32	36	42	49	59	74	99	149	0.00
22	30	46	51	58	66	78	93	117	157	136	0.25
22	30	46	51	58	66	78	93	117	157	E_{F_x}	0.50
22	30	46	51	58	66	78	93	117	208	x	0.75
22	30	46	51	58	66	78	93	156	x	x	1.00
22	30	46	51	58	66	78	124	156	x	x	1.25
22	30	46	51	58	66	103	124	192	x	x	1.50
22	30	46	51	77	88	103	153	227	x	x	1.75
22	30	46	68	77	88	127	181	x	x	x	2.00
22	30	61	68	77	88	127	208	x	x	x	2.25
22	30	61	68	77	109	150	x	x	x	x	2.50
22	30	61	68	95	109	173	x	x	x	x	2.75
22	30	61	84	95	129	195	x	x	x	x	3.00
22	30	61	84	112	148	x	x	x	x	x	3.25
22	40	76	84	112	167	x	x	x	x	x	3.50
22	40	76	100	129	185	x	x	x	x	x	3.75
22	40	89	100	146	x	x	x	x	x	x	4.00
30	40	116	158	x	x	x	x	x	x	x	5.00
30	50	179	x	x	x	x	x	x	x	x	6.00
37	68	x	x	x	x	x	x	x	x		7.00

المصدر: عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الجزء الأول، 2001، صفحة

349.

(2) أسلوب معاينة التقدير للمتغيرات (معاينة المتغيرات)

❖ تعريف معاينة المتغيرات: يعتبر هذا النوع مناسباً جداً للتطبيق في مجال المراجعة، نظراً لكونه يمكن المراجع من عمل الاختبارات الكمية ذات قيم عددية للصفات أو المتغيرات الخاصة بمجتمع معين عن طريق عينة مختارة منه، حيث يستطيع المراجع تقدير متوسط القيمة النقدية للمجتمع عن طريق متوسط القيمة النقدية للعينة التي تم اختيارها من هذا المجتمع.

يهتم المراجع عند استخدام عينات المراجعة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية بما إذا كانت القيم النقدية لأرصدة الحسابات أو النوع من العمليات تشتمل على خطأ جوهري، ويمكن للمراجع استخدام أي من أساليب المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية للحصول على أدلة مراجعة كافية للوصول إلى استنتاج بشأن أرصدة هذه الحسابات أو النوع من العمليات، وتعتبر معاينة المتغيرات هي الأنسب لتحقيق هذا الغرض، ويتطلب تطبيق معاينة المتغيرات ضرورة قيام المراجع بخطوات محددة مثل تلك التي يقوم بها عند استخدام عينات المراجعة لأغراض اختبارات الرقابة،²² كما ستخدم للتأكد من الأهمية النسبية للرصيد وذاك، في الحالات التالية (أحمد حامى جمعة، 2007، ص 236): المدينين، أوراق القبض، الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتم تبيان خطوات معاينة المتغيرات لاحقاً، وتختص أساليب المعاينة في مجال الاختبارات التفصيلية للأرصدة بتقدير القيمة النقدية لرصيد الحساب وتحديد ما إذا كانت هناك تحريفات نقدية في هذه القيمة، وتتمثل هذه الأساليب في:

- معاينة الوحدات النقدية MUS؛

- معاينة المتغيرات (ف نتعرض في هذا العنصر لمعاينة المتغيرات بشكل موجز ونركز أكثر على معاينة الوحدات النقدية باعتبارها أحدث هذه الأساليب وأكثرها استخداماً)

❖ **خطوات تطبيق معاينة المتغيرات (الوحدات النقدية)**

1. تحديد الهدف من المعاينة²³.
 2. تعريف مجتمع الفحص ووحدة المعاينة²⁴.
 3. تحديد حجم العينة: لتحديد حجم العينة في معاينة الوحدات النقدية تستعمل نفس الطريقة التي استعملناها سابقاً في معاينة الصفات، ويتطلب ذلك معرفة خمس عوامل أو محددات، هي:
 - طراز المقبول للقبول غير الصحيح (الخاطئ)، التحريف المقبول، التحريف المقدر في المجتمع، حجم المجتمع (القيمة الدفترية للمجتمع)، وفي حالة استخدام منهجية معاينة الوحدة النقدية فإن حساب حجم العينة كالتالي²⁵:
- بفرض أن القيمة الدفترية للمجتمع محل الفحص هي قيمة رصيد الذمم المدينة والتي يتم اختبارها 800000 دج، والملاحظ أنه كلما زادت القيمة الدفترية لمجتمع الفحص كلما زاد حجم العينة.
- من أجل تحديد مستوى مخاطر القبول الخاطئ لابد من أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار وهي: مستوى المخاطر المقبولة، وكذا نتائج الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية فإذا استنتج المراجع على سبيل المثال بأن نظام الرقابة قوي وكانت نتائج الاختبارات التفصيلية والإجراءات

التحليلية لا تشير إلى وجود تحريفات فإن ذلك يزود المراجع بدرجة عالية من الطمأنينة وبالتالي فإن مخاطر القبول الخاطئ التي يقبلها المراجع يمكن أن تكون عالية وكذلك العكس، ولقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعداد جداول خاصة تزودنا بمعاملات الثقة

الجدول (03) المقابلة لمخاطر القبول الخاطئ بافتراض انحرافات بالتضخيم

مخاطر القبول الخاطئ	1%	5%	10%	15%	20%	25%	30%	37%	50%
معامل الثقة	4.60	3.00	2.31	1.90	1.61	1.39	1.21	1.00	0.70

المصدر: الحسن محمد زعرب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

قيمة الانحرافات المقبولة تمثل الحد الأعلى من الانحرافات التي يقبلها لمراجع بوجودها في الحساب بدون اعتبارها مادية، وهناك علاقة عكسية بين مستوى المادية وحجم العينة، فإذا قرر المراجع بأن مستوى المادية قيمة يتعلق بمراجعة الذمم يساوي 5% من إجمالي القيمة الدفترية لها، فإن مستوى المادية يكون 40000 دينار.

يقوم المراجع بتحديد قيمة الانحرافات المتوقعة في المجتمع بناء على خبرته السابقة والاستفسارات التي يقوم بها من الإدارة أو المراجع السابق، وعادة يتم استخدام هذا التقدير ليعوض عن مخاطر الرفض الخاطئ، لأن المراجع في هذه المعاينة معنى بشكل رئيسي بمخاطر القبول الخاطئ، أما مخاطر الرفض الخاطئ فبشكل غير مباشر

وعندما يكون هناك انحرافات متوقعة فإنه يتم استخدام ما يسمى بمعامل التوسع، وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعداد جداول خاصة تزودنا بمعاملات التوسع المقابلة لمخاطر القبول الخاطئ والجدول التالي جزء من تلك الجداول، ويلاحظ فيه وجود علاقة عكسية بين عامل التوسع ومخاطر القبول الخاطئ

الجدول رقم (04): معامل الثقة المقابل لمخاطر القبول الخاطئ بافتراض انحرافات

مخاطر القبول الخاطئ	1%	5%	10%	15%	20%	25%	30%	37%	50%
عامل التوسع	1.9	1.6	1.5	1.4	1.3	1.25	1.2	1.15	1.0

المصدر: الحسن محمد زعرب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(3) معاينة الاكتشاف

❖ مفهوم المعاينة الاستكشافية: على الرغم من أن المعاينة الاستكشافية تعد شكلاً من أشكال صفات، إلا أن هذه المعاينة قد يكون لها هدف مراجعة يختلف عن معاينة لصفات، فهدف المعاينة الاستكشافية هو اختيار عينة n لها احتمال محدد X للحصول

على حدوث واحد على الأقل لصفة داخل حجم المجتمع p بدل حدوث حرج p ، والصفة التي يبحث عنها في هذه الحالة تكون عادة وجود مخالفة،²⁶ أنها تهدف إلى مساعدة المراجع على اكتشاف انحراف واحد على الأقل عند فحص مفردات العينة، لأن ذلك يؤكد وجود هذا النوع من الانحرافات في المجتمع الذي سحبت منه مفرداتها²⁷، وتعد هذه المعاينة الاستكشافية على درجة كبيرة من الأهمية في الحالات التالية:

- عندما يشك المراجع في حدوث نوع معين من المخالفات أو الغش الجوهري ويود أن يحدد ما إذا كانت هذه الحالة وحيدة، وعندها يكون من الممكن تقدير معدل الحدوث الحرج للمخالفة التي يمكن أن تؤدي إلى تحريف جوهري للقوائم المالية إذا لم يفصح عنها

- عندما يشير مجتمع المراجعة المحاط بمخاطر عالية كالنقدية مثلاً إلى وجود خلل في جزء معين من الواجبات مثل التسجيل أو الاستلام النقدية وذلك بعد الفحص المبدئي للرقابة الداخلية.

❖ **تحديد حجم العينة:** يوضح الجدول (05) قول للمعاينة الاستكشافية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم العينة المجتمع يجب أن يحدد كمعلمة بالنسبة للمعاينة الاستكشافية، ومن فسيكون هناك جداول مختلفة لمجتمعات ذات أحجام مختلفة، ويختص الجدول بأحجام المجتمع التي تتراوح بين 5000 و10000 مفردة، وتزيد أحجام العينة من أعلى إلى أسفل بالعمود الأول بالجدول، وتظهر معدلات الحدوث الحرجة أفقياً بأعلى الجدول بدءاً من جهة اليسار إلى اليمين، أما احتمال الحدوث فيظهر في صلب الجدول.

ولتوضيح ذلك نفترض أن المراجع يشك في حدوث غش بالمتحصلات النقدية المستلمة وترحيل هذه المتحصلات إلى الجانب الدائن بحسابات العملاء، وأن كلاهما قد تم بواسطة نفس العاملين لدى العميل، افترض كذلك أن مجتمع المراجعة يتضمن 10000 عملية ترحيل إلى الجانب الدائن بحسابات العملاء، وأن المراجع قد يختار أن تحريف جوهري للقوائم المالية يمكن أن يحدث إذا ما تم ترحيل 100 عملية بشكل خطأ (1%)، ولهذا فإن المراجع يرغب في تحديد حجم العينة الواجب سحبه وثقاً بدرجة 99% من اكتشاف حدوث واحد على الأقل لهذا الغش، في هذه الحالة فإننا نجد من الجدول أن حجم العينة الواجب فحصه هو 460،²⁸ ولكي يتمكن مراجع من تحديد حجم العينة الملائم بأسلوب إحصائي عند تطبيق معاينة الاكتشاف، لا بد أن يحدد العناصر التالية بوضوح: الصفة الخاضعة للتقييم، معدل الحدوث الأعظمي المقبول (الحد الأعلى للثقة)، مستوى الثقة المرغوب فيه، وصف وحجم المجتمع، وتوجد هناك جداول خاصة لتحديد حجم العينة عند استخدام معاينة الاكتشاف.

جدول رقم (05): جدول معاينة الاكتشاف (للمجتمعات من 1000 إلى 5000 مفردة)

SAMPLE SIZE	UPPER PRECISION LIMIT: CRITICAL RATE OF OCCURRENCE							
	.1%	.2%	.3%	.4%	.5%	.75%	1%	2%

50	5%	10%	14%	18%	22%	31%	40%	64%
60	6	11	17	21	26	36	45	70
70	7	13	19	25	30	41	51	76
80	8	15	21	28	33	45	55	80
90	9	17	24	30	36	49	60	84
100	10	18	26	33	40	53	64	87
120	11	21	30	38	45	60	70	91
140	13	25	35	43	51	65	76	94
160	15	28	38	48	55	70	80	96
200	18	33	45	56	64	78	87	98
240	22	39	52	62	70	84	91	99
300	26	46	60	70	78	90	95	99+
340	29	50	54	75	82	93	97	99+
400	34	56	71	81	87	95	98	99+
460	38	61	76	85	91	97	99	99+
500	40	64	79	87	92	98	99	99+
600	46	71	84	92	96	99	99+	99+
700	52	77	89	95	97	99+	99+	99+
800	57	81	92	96	98	99+	99+	99+
900	61	85	94	98	99	99+	99+	99+
1000	65	88	96	99	99	99+	99+	99+
1500	80	96	99	99+	99+	99+	99+	99+

المصدر: وليم تماس، إمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص 599

المحور الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الأولى؛ لدى المراجع الخارجي إدراك بأهمية أساليب المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات^{***} ولاختبار صحة الفرضية الأولى من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي *للعينة الواحدة (one simple t-test) وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

لجدول رقم (06): اختبار t للمحور الأول

العبارة	الانحراف	المتوسط	t	sig	الدالة
يجب أن تتوفر لدى المراجع الدراية والقدرة على استخدام الأساليب الإحصائية العلمية	0,975	4,13	11,12	0,000	دال
يمكن تطبيق أسلوب المعاينة في المراجعة من الحصول على نتائج أكثر دقة من المراجعة الشاملة في ظروف معينة	0,835	3,70	7,989	0,000	دال
تختلف منهجية استخدام المعاينة الإحصائية باختلاف الهدف من المراجعة	0,801	3,87	10,40	0,000	دال
يساعد تطبيق المعاينة الإحصائية من تجميع نتائج المراجعة لعدد من الفروع التابعة للشركة	0,791	3,89	10,81	0,000	دال
يؤدي تطبيق المعاينة الإحصائية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الموضوعية	1,061	3,20	4,820	0,000	دال
تختلف نتيجة المراجعة النهائية في حالة استخدام للمراجعة الشاملة بدل المراجعة الاختبارية	0,815	3,80	9,464	0,000	دال
في حالة تطبيق للمعاينة الإحصائية فإن ذلك يعطي دليل إثبات يستند عليه في حالة الطعن في تقرير المراجع	,847	3,75	8,495	0,000	دال
استخدامك للمعاينة الإحصائية يؤدي إلى توفير الجهد المحدد لعملية المراجعة	1,005	3,68	6,537	0,000	دال
عدم القناعة بجدوى إجراءات المعاينة الإحصائية	1,000	3,52	5,006	0,000	دال
ق المعاينة الإحصائية درجة من الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية	1,229	3,63	4,920	0,000	دال
	1,36	3,717	74,49	0,000	دال

المتوسط المفترض الذي تم الاعتماد عليه للاختبار وترجمة الدلالات ذات الأهمية هو 0.03*.

المصدر: مخرجات spss

دل المتوسط الحسابي للفقرات كوحدة واحدة والمقدر ب(3.71) بأن العوامل المحددة لأهمية أساليب المعاينة الإحصائية لها أهمية في المراجعة الخارجية من وجهة نظر أفراد العينة حيث كانت الإجابات حول هذا المحور متباينة وبالنسبة لكل فقرة على حده ومدى تحديدها لأهمية المعاينة الإحصائية في المراجعة فيلاحظ أن هناك تفاوت في أهمية كل فقرة من الفقرات المتعلقة بهذا المحور في تحديد أهمية أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة.

ولقد حصلت (09) رات من على تأييد قوى من قبل أفراد العينة، حيث تزيد المتوسطات الحسابية لها عن (3.4) ووفقاً لمقياس ليكرت، شملت العوامل (1,2,3,4,6,8,9,10) وكانت الأفضلية من بين هذه العوامل للفقرة الأولى و المتمثلة في توفر الدراية و القدرة لدى المراجع على استخدام الأساليب الإحصائية العلمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.13)، ثم تليها الفقرة الرابعة المتمثلة في مساعدة تطبيق المعاينة الإحصائية من تجميع نتائج المراجعة لعدد من الفروع التابعة للشركة بمتوسط حسابي يقدر ب (3.89)، لتليها فيما بعد الفقرة الثالثة المتمحورة حول 'ف منهجية استخدام المعاينة الإحصائية باختلاف الهدف من المراجعة بمتوسط حسابي (3.87) تم توالت بعدها الفقرات رقم (2,6,8,9,10) بمتوسطات متقاربة تتراوح ما بين 3.4-3.8.

نما تحصلت الفقرة الخامسة على أهمية متوسطة من قبل عينة الدراسة حيث كان متوسطها الحسابي يقدر ب 3.2 وفقاً لاسم ليكرت.

كما يدل الانخفاض النسبي للانحراف المعياري المحور ككل والذي بلغ (1.36) أو الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات كل على حدة تراوحت بين (0.791-1.229) في فقرات المحور دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات النظر لأفراد العينة اتجاه تقييم الأهمية النسبية للعبارة المحددة لأهمية المعاينة الإحصائية في المراجعة الخارجية.

من خلال الجدول نفسه والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) فإن أساليب المعاينة الإحصائية لها أهمية بارزة من وجهة نظر المراجع الخارجي حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية $\text{sig} > 0.05$ و القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98) وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الأول (74.49) و هي أكبر من القيمة الجدولية، و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\text{sig} > 0.05$ و حسب قاعدة

القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بمعنى أنه

" لدى المراجع الخارجي إدراك بأهمية أساليب المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات "

ثانيا: الفرضية الثانية؛ " يؤثر تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية على جودة عملية المراجعة"

ولاختبار صحة الفرضية الثالثة من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة (one

simple t-test) وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (07): اختبار t للمحور الثاني

القرار	الدالة	sig	t	المتوسط	الانحراف	العبارة
رفض فرضية العدم	دال	,000	11,660	3,90	0,742	تسهم المعاينة الإحصائية في توافر نتائج موضوعية حيث يتم تحديد حجم العينة ومفرداتها بطريقة موضوعية
	دال	,000	10,402	3,93	0,862	تمكن المعاينة الإحصائية المراجع من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي في عمليات المراجعة المالية
	دال	,000	11,455	3,92	0,774	تساعد المعاينة الإحصائية على اختيار لا أقل ولا أكثر من اللازم بل تكون مناسبة مع مجتمع المراجعة مما يزيد من كفاءة عملية المراجعة
	دال	,000	11,784	3,99	0,805	تتطلب المعاينة الإحصائية تقدير مسبق لحجم العينة مبنية على أسس مما ينعكس بشكل ايجابي على عملية المراجعة
	دال	,000	6,467	3,68	1,016	تسهم المعاينة الإحصائية في تقدير لخطأ العينة للوصول إلى نتائج موضوعية في عملية المراجعة
	دال	,000	6,467	3,68	1,016	تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل
	دال	,000	9,191	3,82	0,851	يمكن تخفيض مخاطر أخطاء العينة الإحصائية بزيادة حجم العينة
	دال	,000	9,101	3,87	0,916	إن الاختيار العشوائي لمفردات العينة يقدم ضمان كافي لتمثيل العينة للمجتمع وبالتالي تزداد فاعلية عملية المراجعة

يساهم استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية على العمل وفق خطة مراجعة موضوعية	0,740	3,96	12,39	0,000	دال
يؤدي استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية إلى توفير الوقت عند تدقيق القوائم المالية	0,791	3,99	11,99	0,000	دال
	1,02	3,87	11,99	74,20	

المصدر: مخرجات spss

ل. المتوسط الحسابي للفقرات كوحدة واحدة والمقدر ب(3.87) بأن تطبيق المعاينة الإحصائية في المراجعة له تأثير على جودة المراجعة من وجهة نظر أفراد العينة حيث كانت الإجابات حول هذا المحور متقاربة.

وبالنسبة لكل فقرة على حده ومدى تحديدها لأهمية المعاينة الإحصائية في المراجعة لاحظ أن هناك تقارب في أهمية كل فقرة من الفقرات المتعلقة بهذا المحور في تأثير تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية على جودة المراجعة.

نصت فقرات المحور على تأييد قوى من قبل أفراد العينة، حيث تزيد المتوسطات الحسابية لها عن (3.6) وفقا لمقياس ليكرت، شملت كل الفقرات وكانت الأفضلية من بين هذه العوامل للفقرة العاشرة، والتمثلة في تأدية استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية إلى توفير الوقت عند تدقيق القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.99)، ثم تليها الفقرة التاسعة المتمثلة في مساهمة استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية على العمل وفق خطة مراجعة موضوعية متوسط حسابي يقدر ب (3.96)، تليها فيما بعد باقي الفقرات بمتوسطات اربعة مما يدل على اتفاق جل أفراد العينة المدروسة حول مدى تأثير استخدام المعاينة الإحصائية على جودة المراجعة.

كما يدل الانخفاض النسبي للانحراف المعياري المحور ككل والذي بلغ (1.02) أو الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات كل على حده تراوحت بين (0.740-1.016) في فقرات المحور دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات النظر لأفراد العينة اتجاه تأثير استخدام أساليب المعاينة الإحصائية على جودة المراجعة الخارجية.

و ، خلال الجدول السابق والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) فإن أساليب المعاينة الإحصائية لها تأثير عند تطبيقها على جودة المراجعة وجهة نظر مع الخارجي حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية $\text{sig} > 0.05$ و القيمة المطلقة

ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الأول (11,989) و هي أكبر من القيمة الجدولية، و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \text{ sig} >$ و حسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه: "لأساليب المعاينة الإحصائية تأثير على جودة المراجعة"

ثالثاً: الفرضية الثالثة؛ المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية "ولاختبار صحة الفرضية الثالثة من خطئها، تم إجراء الاختبار التائي للعينه الواحدة (one simple t-test) وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

لجدول رقم (08): اختبار t للمحور الثالث

القرار	الدلالة	sig	t	المتوسط	الانحراف	العبارة
رفض فرضية العدم	دال	,000	6,967	3,78	1,078	يوجد ضعف في استخدام برمجيات الحاسوب التي تساعدك على اختيار العينات بالأساليب الإحصائية
	دال	,000	10,306	4,04	0,971	لدى فريق العمل القليل من المعرفة بالأساليب الإحصائية.
	دال	,000	10,28	3,95	0,882	عدم الإلمام بخطوات المعاينة الإحصائية في المراجعة
	دال	,000	9,222	3,87	0,904	هناك ضعف في أنظمة الرقابة داخلية للمؤسسات التي تتعامل معها
	دال	,000	8,229	3,86	1,001	عدم انتشار استخدام أساليب المعاينة الإحصائية بين المراجعين
	دال	,000	11,32	4,03	0,870	هناك صعوبة في استخدام الأساليب الإحصائية مما يؤدي إلى وجود الأخطاء
	دال	,000	7,563	3,76	0,965	صعوبة استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية يقلل من فرص اكتشاف المخالفات في العمليات المحاسبية
	دال	,000	6,111	3,60	0,938	نظرة العملاء غير السليمة للأساليب الإحصائية في المراجعة

1,092	3,57	4,962	,000	دال
0,858	3,99	11,058	,000	دال
1,65	3,85	80,51	0,000	

المصدر: مخرجات spss

وبالنسبة لكل فقرة على حده ومدى تحديدها للمعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية أثناء قيامه بمراجعة الحسابات، نلاحظ أن هناك تقارب في أهمية كل فقرة من الفقرات المتعلقة بهذا المحور في تحديد المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لهذه الأساليب.

تصلت فقرات المحور على تأييد قوى من قبل أفراد العينة، حيث تزيد المتوسطات الحسابية لها عن (3.57) وفقا لمقياس ليكرت، شملت كل الفقرات وكانت الأفضلية من بين هذه العوامل للفقرة الثانية، و المتعلقة بفريق العمل الذي يعمل مع المراجع الخارجي ومدى معرفته بالأساليب الإحصائية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.04) ، ثم تلتها الفقرة السادسة المتعلقة في صعوبة استخدام لأساليب الإحصائية الأمر الذي يؤدي إلى الوقوع في خطأ، بمتوسط حسابي (4.03)، لتليها فيما بعد الفقرة العاشرة و التي تعلقت بالتنظيم القانوني للمهنة و تسجيل غياب تشريع واضح في الجزائر فيما يتعلق باستخدام الأساليب العلمية في المراجعة، و هذا بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، لتتوالى بعدها باقي الفقرات بمتوسطات حسابية متقاربة تراوحت ما بين (3.99-3.57) و هذا ما يدل على توجه إجابات أفراد العينة المدروسة إلى توافق كبير إلى وجود الكثير من المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي و استخدام لأساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة الخارجية و ترتبت أهم تلك المعوقات فيما يلي :

- قلة معرفة فريق العمل المساعد للمراجع بأساليب المعاينة الإحصائية
 - صعوبة استخدام الأساليب الإحصائية الأمر الذي أدى إلى وقوع أخطاء
 - غياب تشريعات أو معايير مراجعة فيما يتعلق باستخدام الأساليب العلمية في المراجعة
- كما يدل الانخفاض النسبي للانحراف المعياري المحور ككل والذي بلغ (1.65) أو الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات كل على حده تراوحت بين (1.08-0.858) في

فقرات المحور دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات النظر لأفراد العينة على وجود معوقات تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات من خلال الجدول السابق والذي قد بين نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) ان لتطبيق المعاينة الإحصائية العديد من المعوقات من وجهة نظر العينة المدروسة، حيث نت الفقرات ذات دلالة إحصائية $0.05 \text{ sig} >$ و القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.98)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الأول (80.514) و هي أكبر من القيمة الجدولية و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \text{ sig} >$ و حسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه: "مستوى المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية مرتفعة" خاتمة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن إثبات صحة الفرضيات التي طارحناها سابقا كما يلي:

بداية بالفرضية الأولى و التي كانت بعبارة : **يعتبر أساليب المعاينة الإحصائية ذات أهمية من وجهة نظر المراجع الخارجي، هذه الفرضية و التي تم إثباتها من خلال الدراسة الميدانية و المقابلات الشخصية التي أجريت مع المهنيين المزاولين للمهنة، حيث سجلت نتائج الدراسة أن هناك وعي لدى المراجع الخارجي بالولايات التي تمت بهم الدراسة بأهمية استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة، بداية من تخفيض التكلفة و الوقت اللازمين لعملية جعة إلى إمكانية تقدير خطأ العينة إضافة إلى الثقة التي تكتسب من طرف الأطراف ذات الصلة التي تهمها تقارير محافظ الحسابات.**

أما الفرضية الثانية و لتي تمحورت حول بعبارة يؤثر استخدام أساليب المعاينة الإحصائية على جودة المراجعة، حيث تم إثبات هذه الفرضية من خلال استجواب المهنيين المزاولين للمهنة، حول الميزات المحققة من استخدام المعاينة الإحصائية في المراجعة بداية من أن استخدام المعاينة يحقق نتائج موضوعية حت أن تحديد حجم العينة و مفرداتها يتم بطريقة موضوعية، إضافة إلى ذلك فإن المعاينة الإحصائية تمكن المراجع من قياس خطأ المعاينة و مخاطرها بشكل كمي في عمليات المراجعة المالية من جهة و من جهة أخرى فإن استخدام المعاينة يمكن المراجع من العمل وفق خطة عمل موضوعية.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها بأنه: هناك العديد من المعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه لأساليب المعاينة الإحصائية، فلقد تم إثباتها كذلك فهناك عدد من المعوقات والتي تم عدّها من خلل نتائج الدراسة والتي تتمثل أساسا في:

- ضعف في استخدام برامج المعلوماتية المتعلقة باستخدام المعاينة الإحصائية في

المراجعة

- قلة الخبرة لدى فريق العمل بالأساليب الإحصائية
 - النظرة غير السليمة من طرف العملاء للمعاينة الإحصائية في المراجعة
 - غياب رقابة نوعية من طرف الجهات الرسمية على المهنيين المزاولين للمهنة
 - غياب تشريعات واضحة في الجزائر أو معايير مختصة بالأساليب العلمية في المراجعة
- بناءً على النتائج السابقة، يمكن أن نقدم بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- (1) إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة باختبار فرضيات أخرى غير التي تم اختبارها في هذه الدراسة الحالية وذلك لإشباع الموضوع من كافة النواحي
- (2) ضرورة الاهتمام بكيفية تقديم خدمات المراجعة على المستوى الأكاديمي والعلمي
- (3) قيام الجامعات والمعاهد بإعداد مناهج ودراسات تطبيقية حول كيفية الاستخدام الأمثل للمعاينة الإحصائية في المراجعة
- (4) ضرورة الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تحد بين المراجع الخارجي واستخدامه للمعاينة الإحصائية في المراجعة
- (5) إقامة دورات تكوينية للمراجع وذلك لتمكينه من الاستخدام الصحيح لهذه الأساليب

أفاق الدراسة

تقوم أفاق البحث على محاولة استكمال الدراسة بالتطرق الى مواضيع مكملّة لموضوع الدراسة والتي تتمثل في:

1. مدى مسؤولية المراجع الخارجي بالجزائر من استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في

المراجعة

2. دراسة مقارنة للمعاينة الإحصائية وغير الإحصائية وأثرها على جودة المراجعة
3. دراسة تطبيقية لاستخدام المعاينة الإحصائية في تقييم الرقابة الداخلية

الهوامش

- ¹عبد ، خالد أمين، خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، الأردن، 1998، ص 250.
- ²السقا، السيد احمد، مراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية 1997، ص 401
- ³محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 388.
- ⁴ <http://accounting22.wordpress.com> consulté le 25/12/2016 a 08:18 h
- ⁵أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة باستخدام العينات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 7.
- ⁶عودة أحمد سليمان بني أحمد: "العوامل المؤثرة في اختيار عينات المراجعة في البنوك التجارية الأردنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، رسالة منشورة، ص 23.
- ⁷قلا عن: اتحاد المصارف العربية، المراجعة والرقابة الداخلية في المصارف، بيروت، 1986، ص 186-187.
- ⁸ <http://accounting22.wordpress.com> consulté le 11/12/2016
- ⁹راتب محمد البلخي، المعاينة الإحصائية واستخدامها في مراجعة الحسابات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، رسالة غير منشورة، 2001، ص 69-70.
- ¹⁰السعيد سبع محمود: "أهمية استخدام العينات الإحصائية في المراجعة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 199 197 12/20/08، مصر، ص 199 197
- ¹¹محمد الفيومي محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 389.
- ¹²هادي التميمي، مدخل إلى المراجعة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 117.
- ¹³محمد الفيومي وآخرون، مرجع سابق، ص 380.
- ¹⁴مرج نفسه، ص 382.
- ¹⁵الحسن محمود زعرب، العوامل المؤثرة في استخدام العينة الإحصائية في عملية التدقيق، ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص 40.
- ¹⁶وليم توماس وامرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، 1997، المملكة العربية السعودية، ص 581.
- ¹⁷الحسن محمود زعرب، مرجع سابق، ص 40.
- ¹⁸وليم توماس وامرسون هنكي، مرجع سابق، ص 581.
- ¹⁹مرج نفسه، ص 582
- ²⁰أحمد حلمي جمعة، المراجعة الحديث للحسابات، الطبعة الأولى، درا الصفا للنشر، عمان، 1999، ص 230.
- ²¹خديجة حجازي، استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيح الحكم الشخصي لمصدق الحسابات، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2009، الجزائر، ص 106.
- ²²الحسن محمود زعرب، مرجع سابق، ص 42.
- ²³محمد الفيومي وآخرون، مرجع سابق، ص 403.
- ²⁴الحسن محمد زعرب، مرجع سابق، ص 45.
- ²⁵هادي التميمي، مرجع سابق، ص 131.
- ²⁶الحسن محمد زعرب، مرجع سابق، ص 46.
- ²⁷وليم توماس وامرسون هنكي، مرجع سابق، ص 598.
- ²⁸خديجة حجازي، مرجع سابق، ص 127.
- ²⁹وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص 599.

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية
الدولية -دراسة مقارنة-

**Disclosure of accounting for financial statements in accordance with
the financial accounting system and in accordance with international
accounting standards- A comparative study**

د.إلياس شاهد، د. عبد النعيم دفرور، جامعة الوادي، الجزائر

تاريخ التسليم: (2016/01/04)، تاريخ القبول: (2016/04/26)

Resumé

Au cours des dernières années, il y a un changement dans le domaine de la comptabilité en Algérie, du régime comptable du système de comptabilité financière, qui à son tour a gardé le rythme des changements au niveau international dans une certaine mesure, est également la divulgation comptable des éléments essentiels de la mise au point par les normes comptables internationales, ainsi que le système de comptabilité financière après la modification en raison de son importance pour juger de la crédibilité de l'information comptable contenue dans les états financiers.

Afin de suivre le rythme avec les normes comptables internationales Algérie doit délivrer un système de comptabilité financière qui porte sur le processus de présentation de l'information aux utilisateurs des états financiers sont un moyen facile et clair.

Mots-clés: système financier comptable, les normes comptables internationales, l'information comptable, les états financiers, de l'information financière.

ملخص:

خلال السنوات الأخيرة حدث تغيير في مجال المحاسبة في الجزائر، من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، الذي بدوره يساير التغييرات على المستوى الدولي إلى حد ما، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل، وذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن أجل مسايرة المعايير المحاسبية الدولية قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية عرض المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بطريقة سهلة وواضحة، كما ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، معايير المحاسبة للإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعلومات المالية.

تمهيد:

يعد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها، من أهم المواضيع في وقتنا الحالي مما دفع الهيئات الدولية بصفة عامة والجزائر مؤخرا بالاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دورا هاما يتمثل في التعبير عن مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية للمؤسسة، ولهذا تم وضع معايير محاسبية دولية تحكم عملية العرض والإفصاح.

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق ومن أجل التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري و وفق المعايير المحاسبية الدولية تدور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" كيف يتم الإفصاح محاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المعايير المحاسبية الدولية؟".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإفصاح محاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال:

- أولا: التطرق، إلى ماهية القوائم المالية .
- ثانيا: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي .
- ثالثا: الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

أولا: ماهية القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ،لذا سنتطرق في

هذا العنصر إلى:

مفهومها، أنواعها ، المستخدمين للقوائم المالية ، وأهميتها .

1. مفهوم القوائم المالية

تُكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القسم الأول: قوائم مالية أساسية وتتمثل في القوائم التي يتعين على المؤسسة أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري

وهي : ئمة الدخل، قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة التدفقات النقدية، ئائمة الأرباح المحتجزة، التغير في حقوق الملكية. أما القسم الثاني فهي قوائم مالية مكمله للقوائم الأساسية وتتمثل في: قوائم القيمة المضافة، وقوائم تفصيلية أخرى لبنود إجمالية وردت في القوائم المالية¹. يوجد نوعان من القوائم المالية التي تعدها المؤسسة تتمثل في : القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية المرحلية. يمكن تعريف القوائم المالية المرحلية بأنها تلك القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسة عن فترات زمنة نقل عن السنة المالية، عادة في ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، وتختلف المدة من مؤسسة إلى أخرى. والهدف منها توفير معلومات محاسبية فورية وبصفة مستمرة وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية وخاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية².

أما بالنسبة للقوائم المالية المختصرة هي عبارة عن قوائم سنوية مشتقة من إئم المالية الكاملة التي تم مراجعتها ، وتكون التفاصيل في القوائم المالية المختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة. وتكمن أهمية القوائم المالية المختصرة في أنها تحقق منفعة قصوى لمستخدمي القوائم المالية بحيث انها توفر لهم الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة في فهم القوائم المالية الكاملة³.

من خلال ما سبق يتضح أن القوائم المالية ليست سوى جداول وأرقام منظمة فقط، إنما تتعدى ذلك لتصل إلى كونها تتضمن معلومات جد هامة وعلى درجة كبيرة من الحساسية للمؤسسة، لأنها تعبر عن الحالة الاقتصادية للمؤسسة من خلال المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة.

2. لهدف من إعداد القوائم المالية: إن وجود القوائم المالية في المؤسسة من بين أهدافها هو خدمة المستفيدين الخارجيين للبيانات المحاسبية والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على كافة البيانات والمعلومات التي يرغبون بالحصول عليها لأعمالهم الخاصة، ومن بينهم نجد: الأجهزة الحكومية على سبيل المثال مثل مصلحة الضرائب . الجدول الموالي يوضح القوائم المالية الأساسية التي تقوم بإعدادها المؤسسة إضافة إلى لهدف منها كما يلي:

الجدول رقم 01: القوائم المالية الأساسية والهدف من إعدادها.

الهدف من إعدادها	أساس إعدادها	القوائم المالية الأساسية
تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة	المقارنة بين الإيرادات و المصاريف	قائمة الدخل
تحديد موجودات المؤسسة والتزاماتها للغير	العرض المنظم للأصول والخصوم	قائمة المركز المالي (الميزانية)
تحديد موقف السيولة	المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة	قائمة التدفقات النقدية
تحديد أسباب التغيرات في حقوق الملكية	المقارنة بين حقوق الملكية أول و آخر المدة	قائمة التغيرات في المركز المالي

المصدر: محمد محمود عبد المجيد، وعاطف العوام، المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 138.

3. أنواع القوائم المالية

بعد التطرق إلى مفهوم القوائم المالية والهدف منها، سنتطرق الآن إلى

أنواع القوائم المالية الأساسية التي تعدده المؤسسة:

أ. **قائمة الدخل:** أول بالأصح جدول حسابات النتائج كما يطلق عليه في الجزائر. هو

عبارة على جدول يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة، محددة بالسنة المالية في الغالب⁴.

يتمثل الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعملها

بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية يشكل عقلاني وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي⁵:

أ- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

ب- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛

ت- قدرة المؤسسة على أساس الاقتراض من المصارف والمستثمرين أو الاستقلالية المالية.

ب. **قائمة المركز المالي أو الميزانية:** يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات عن

ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها ،

إضافة إلى حقوق الشركاء على المؤسسة، وذلك في الفترة المالية المحدد بالسنة

المالية⁶. أي يمكن القول بأنها وثيقة تحمل جانبين: جانب الأصول أو موجودات

مؤسسة، وجانب الخصوم أي التزامات المؤسسة تجاه الغير. ويجب أن يتحقق التوازن بين جانبي الميزانية.

ت. قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية تجاه لمؤسسة ما خلال فترة مالية محددة⁷. أي هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت فيها.

ث. ائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي احد أهم القوائم المالية التي تبرز التغيرات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول المؤسسة، وتمثل حلقة ربط بين قائمة الدخل (الميزانية) وقائمة قائمة المركز المالي .

إن أهمية قائمة الدخل تكمن في الإفصاح ن التغير الذي حدث في قائمة الدخل متمثلا في أرباح أو خسائر في الدورة المالية. وما نتج عنه من تغيير قائمة الأرباح المحتجزة⁸.

4. مستخدمو القوائم المالية

إن سعي المؤسسة لتوضيح مدى مصداقية و موثوقية القوائم المالية من أجل تقديمها في أحس صورة للمستفيدين منها أو مستخدميها كما حددهم المعيار دولي الأول بالتفصيل، لأنهم الطرف المستفيد منها بصفة مباشرة، وسنقوم بتوضيحهم في النقاط التالية: (ستثمرين، الموظفين الموردين، العملاء، المقرضين، أجهزة الحكومة، الجمهور المتكون من الباحثين والمحليلين الماليين...الخ).

رغم قلة المستفيدين من القوائم المالية إلا أنهم يصنفون إلى نوعين والمتمثلين في: المستخدمين الداخليين، والمستخدمين الخارجيين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 02: يوضح أصناف المستخدمين للقوائم المالية ومدى اهتمامهم بالقوائم المالية.

المستخدمين الداخليين	المستخدمين الخارجيين

الملاك والمديرون:	المستثمرون:
خصيص الموارد و اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها إضافة إلى تنظيم سداد الالتزامات و ترتيب التمويل	النظر في إمكانية إعادة استثمار الأرباح الخاصة بهم
العاملون:	الدائنون والموردون:
- تحديد موقف العمالة - مفاوضات الأجور والحوافز	بيع السلع للمؤسسة ومنح الائتمان لها
	الجهات الحكومية
	تحديد معدلات النمو أو قيود الربحية...الخ
	السلطات الضريبية:
	تحديد الأرباح والمطالبة بالضرائب إن وجدت

المصدر: رق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص: 39.

المعلومات الواردة في الجدول السابق تشير إلى أنه مهما كان نوع التقسيم أو التصنيف الذي يخضع له المستفيدين من القوائم المالية فإنه يبقى كل طرف ينظر إلى مصالحه الخاصة وفي تحقيق ما يخطط له نتيجة ما يحصل عليه من المؤسسة.

ثانيا : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

في هذا العنصر سننتقل إلى الإفصاح حاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) بالجزائر في العناصر التالية:

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

التعريف الأول : الإفصاح هو الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية⁹.

التعريف الثاني: "الإفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للوحدة مادية المعلومات التي يحتاجها مستخدميها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقة لأداء الوحدة"¹⁰

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على المنهجية والخلو من المغالطات والغموض الذي يشوب اعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة، كي تعبر في الاخير على صدق الوضعية المالية المتوصل إليها في نهاية السنة المالية .

2.أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي¹¹:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. ج. الإفصاح الكافي: تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف مؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل هم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية

العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح لوفائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

3. الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي :

1.3- تعريف النظام المحاسبي المالي: حسب ما ورد في نص المادة: 03 من القانون 07-

11: " المحاسبية المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."12.

2.3- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : " تطبق أحكام النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية"13

3.3- لتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي : حسب ما ورد في نص المادة 25 من ص القانون السابق :

"...تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

-الميزانية ، - حساب النتائج،

- جدول سيولة الخزينة، - جدول تغيرات الأموال الخاصة،

- لحق يبين الطرق والقواعد والطرق المحاسبية المتملة ويوفر معلومات

مكملة عن الميزانية وحساب النتائج ،

ويحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم .14

4.3- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يوجد معلومات يجب أن تتوفر في القوائم المالية وحسب ما ورد في نص الباب الثاني الخاص بعرض لكشوف المالية وفي الفصل الاول بالتحديد "... يحدد بوضوح كل مكون من

مكونات الكشوف المالية، ويتم تبين المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية،

- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية ، أو حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة)،

- تاريخ الاقفال،

-العملة التي تقدم بها والمستوى المجهور ، - وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان،

-عنوان مقر الشركة ،الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه، الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة. - اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الإقضاء،

-معدل عدد المستخدمين فيها خل الفترة توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ...¹⁵.

ثالثاً: الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية¹⁶:

اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح، و بحيث لا يوجد معيار واحد فقط يعالج موضوع الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية ، فقد تم إصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح ، وقد وضعت قواعد خاصة بالإفصاح متعلقة بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير .

1.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" ، ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي 1 IAS حل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة¹⁷. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

2.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها

وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة .

3.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من بها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

4.3. إفصاحات إضافية¹⁷

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: ب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقاً لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) ، مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلاً من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: ترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه ادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير

المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من دراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111,95,73,63 لصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- أ. الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.
 - ب. قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.
 - ج. التعهدات التعاقدية.
 - د. التعهد بضمان السلع المباعة.
 - هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة.
 - و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصصة.
 - ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.
- وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جودها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة :

يعتبر الإفصاح سبي من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل ، وذلك لما له من تأثير مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية ، مما دفع العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون بالمزيد من الدقة والشفافية في الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية ذات دلالة وواقعية للبيانات المالية التي تظهرها.

من أجل مسايرة قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وفواعل العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

¹ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص: 28.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 250.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المرجع نفسه، ص: 320.

⁴ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 29.

⁵ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر، عمان ، 1998، ص: 314.

⁶ عبد الإله نعمه جعفر، محاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين ، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص: 266.

⁷ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 49.

⁸ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص: 315.

- ⁹ ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 48.
- ¹⁰ محمد سعيد دحبور، مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضيق فجوة التوقعات، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 53.
- ¹¹ صبايحي نوال، مداخل بعنوان: "أثر الإفصاح وفق معايير المعاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 17 و18 نوفمبر 2013، ص: 05.
- ¹² القانون رقم 07-11 المؤرخ 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، المادة رقم 03، ص: 03.
- 13 المادة 02 من المرجع السابق
- ¹⁴ المادة رقم 25، المرجع نفسه، ص: 05.
- ¹⁵ قرار مؤرخ في: 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، الباب الثاني، الفصل الأول، ص: 22، 23.
- ¹⁶ صبايحي نوال، مرجع سابق، ص: 12.
- ¹⁷ صبايحي نوال، مرجع سابق، ص: 17، 18.



تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة و تمويلها
-ولاية عنابة نموذجاً-

**Le fond algérien de la Zakat comme instrument de création
et de financement des micro-projets- cas de la wilaya d'Annaba -**

أ. سايح فاطمة، المركز الجامعي غيليزان، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/07/11)، تاريخ القبول: (2016/01/13)

Abstract

L'aumône (la Zakat) est une source de financement primordiale. Elle contribue à la redistribution loyale de la richesse nationale et grâce au financement de ce fond et notamment celui de micro crédit (Elkard Elhassan) elle participe à la création de travail, la lutte contre le chômage, la pauvreté et conséquemment au développement local. Ce fonds est devenu un plier de développement durable. De plus, l'économie contemporaine s'intéresse beaucoup plus aux très petites entreprises TPE et les micros projets qui se trouvent souvent devant le problème du financement et singulièrement dans les pays en voie de développement et islamique. Dans ce cas, ce fond est la meilleure solution.

Mots clés: Zakat, fond algérien de la Zakat, micro entreprise, micro projet, micro crédit (crédit sans intérêt).

ملخص:

إن الزكاة مورد هام من الناحية الاقتصادية فهي تعمل على التوزيع العادل للثروة، و تسمح من خلال تمويل المشاريع المصغرة باستغلال أموال الزكاة واستثمارها كقروض حسنة بخلق فرص العمل و الحد من البطالة و الفقر و بالتالي المساهمة في التنمية المحلية، بحيث أصبح صندوق الزكاة من أهم دعائم التنمية المستدامة. تعتبر المؤسسات المصغرة إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، إلا أنها تعاني من قلة مصادر التمويل خاصة في الدول النامية و الإسلامية. و كان من بين الأنسب الحلول هو التمويل بالقروض الحسن. وفي هذا البحث سوف نسلط الضوء على دور التمويلي و التتموي لصندوق الزكاة الجزائري "القروض الحسن" لولاية عنابة.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، صندوق الزكاة في الجزائر، المؤسسات المصغرة، القروض الحسن، ، التمويل، التنمية المستدامة.

مقدمة:

تعتبر الزكاة من أهم أركان الإسلام الخمس التي فرضها الله على كافة المسلمين، و أحد أهم الأدوات في المنهج التنموي الإسلامي. حيث تعتبر وسيلة للتكافل الاجتماعي و الاقتصادي بين المسلمين، فمن جهة تعمل على تركيز المال و نفسية الأغنياء المؤدون لها، و من جهة أخرى تحقق التوازن البيني و النفسي للفقير، فهي تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين الأغنياء و الفقراء. كما تعتبر الحل للعديد من المشاكل كالتضخم، الانكماش و الركود الاقتصادي، مشاكل التمويل، مشكلة البطالة و التشغيل، الفقر وغيرها من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية. فالبطالة مثلا تعاني منها جميع المجتمعات الغربية

و الإسلامية على حد سواء مما بات يهدد أمنها و استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي. تعتبر البطالة من أعظم المشاكل التي تعاني منها الدول حاليا كما أن تفاقمها يؤدي إلى انتشار الفقر و المشاكل الاجتماعية و الانحلال الأخلاقي و الانحرافات الاجتماعية و عدم الاستقرار. فبالرغم من تقدم دول الغرب في إيجاد و ابتكار آليات للحد من البطالة إلا أنها فشلت في ذلك. فالزكاة تعتبر من أهم الوسائل للحد من البطالة و ذلك من خلال الصناديق الزكاة كونها مورد اقتصادي يعمل على إعادة التوزيع العادل للثروة. فبفضل إنشاء صناديق الزكاة في مختلف الدول الإسلامية أصبحت الزكاة تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال إعادة التوزيع الثروة التي تقلص البطالة و تعمل على خلق مناصب شغل جديدة عبر دعم المشروعات الصغيرة و هو ما تحقق في بعض الدول الإسلامية بحيث أصبحت الزكاة ركيزة من ركائز التنمية المستدامة. و هذا ما أدى إلى تخصيص جزء من أموال الزكاة لصالح الشباب البطال من أجل تمويل المشاريع الصغيرة التي تعتبر من أساسيات الاقتصاديات الحديثة. و يشكل الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الجزائري تفوق 75 % و هذا ما يزيد من حدة البطالة، و لإيجاد حل لهذه المعضلة قامت الجزائر بوضع العديد من البرامج و كان من بينها صندوق الزكاة الذي يعمل على تشغيل الشباب و تخفيض نسبة البطالة من خلال القرض الحسن و تمويل المشاريع الصغيرة و هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

إلى أي مدى يمكن تفعيل الزكاة من خلال القرض الحسن كحل لمشكل تمويل المشاريع الصغيرة أو الصغيرة؟

- و ما مدى نجاعة القرض الحسن في خلق مشاريع صغيرة وتمويلها؟
- إلى أي مدى يمكن للقرض الحسن تمويل المؤسسات الصغيرة و المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني و من ثم بالتنمية الاقتصادية و المستدامة ككل؟

- **فرضيات البحث:**
- على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، وهذه الفرضيات تتمثل في:
- 1- يلعب القرض الحسن دور أساسي في تمويل المؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات بالتمويل نظرا لنقص الضمانات أو ندائها و هذا ما يؤكد أهميته الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل على جذب و تشجيع الاستثمارات و دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- 2- تشكل المؤسسات المصغرة أو ما يعرف بالمشاريع المصغرة اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة و خلق مناصب العمل و الحد من الفقر و المساهمة في التنمية المحلية في الدول النامية والإسلام؛ و هذا لا يتحقق الا بالتمويل المصغر أو ما يعرف بالقرض الحسن و بالتالي فان تطور المؤسسات المصغرة مقرون بتطور القرض الحسن و إيرادات الزكاة ككل.
- **هدف البحث:**
- هدف هذا البحث إلى توضيح أهمية القرض الحسن و مدى فاعليته في تمويل المؤسسات المصغرة و في خلق مناصب العمل و الحد من البطالة و كذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدف إلى استعراض تجربة عنابة بصفتها من الأولى الولايات التي تم فيها تأسيس صندوق الزكاة تطبيق القرض الحسن في مجال تمويل و خلق وتطوير المؤسسات المصغرة لاستخلاص نتائج تطبيق هذه التجربة والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية و المستدامة و دفع عجلة النمو.
- **منهج البحث:**
- في هذا البحث سنبين الدور التمويلي للقرض الحسن لمختلف المشاريع المصغرة بمدينة عنابة و هذا من الفترة 2004 إلى غاية 2012 معتمدين في ذلك على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة بالأرقام والبيانات الموجودة في التقارير المقدمة. وسنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:
- المحور الأول: مفاهيم حول صندوق الزكاة و القرض الحسن.
- المحور الثاني: مفهوم التمويل، التنمية و مؤسسة المصغرة (المشروع المصغر)
- المحور الثالث: تقييم الدور التمويلي و التنموي للقروض الحسنة لولاية عنابة

المحور الأول: مفاهيم حول صندوق الزكاة و القرض الحسن.**1. تعريف الزكاة**

1. 1 لغة: النماء و الربح والزيادة، من زكا يزكو زكاة، و زكاء. فنقول زكى الشيء إذا نمى و زاد، و قول زكا فلان إذا صلح (القرضأوي، 2011، ص. 40)، فالزكاة لغة تشمل البركة و النماء و الطهارة و الصلاح. (مجمع اللغة العربية ، 1972، ص. 396)

1. 2 اصطلاحا: الزكاة هي الركن الثالث من اركان الإسلام فهي مفروضة على المسلمين الاغنياء بالكتاب و السنة و الاجماع، فلاسلام يضع مانع الزكاة في خانة العصاة. فالزكاة هي اخراج جزء من مال الاغنياء المفروض شرعا في وقت معين. فهي حق مخصوص من مال بلغ نصاب لمستحقه ان تم الملك و الحول. (محمد عليش، 1984، ص. 3) فهي قدر معين من النصاب لحول يخرج الغني المسلم الحر إلى الفقير المستحق، فهي قدر معين لأنها حق معلوم للمال يتم تحديده وفقا لقواعد معينة. (خليفة ابو زيد و حسين، 2002، ص. 8)

2. تعريف صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية و اجتماعية انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 و تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف و هي التي تضمن له التغطية الدينية. بحيث تم تأسيس الصندوق سنة 2003 و كان أول تطبيق له في ولايتي عنابة شرقا و ولاية سيدي بلعباس غربا. بحيث يجمع المال نقدا من خلال فتح حساب بريدي مع لمؤسسة المسجد ثم عمم على كافة التراب الوطني في سنة 2004. (لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية 2016) كما تم استحداث لجان الزكاة بمقتضى القرار المؤرخ في 25 محرم عام 1425 الموافق لـ 17 مارس 2004.

3. خصائص صندوق الزكاة الجزائري:

- يخضع صندوق الزكاة إلى اشراف وزارة شؤون الدينية والأوقاف بحيث يترأس الوزير مجلس ادارة الصندوق كما تتولى اجهزة الوزارة اعمال الصندوق.
- ان دفع الزكاة امر اختياري راجع لإرادة الفرد و الهيئات المركزية.
- اشراك القطاع الخاص في تسيير الصندوق بحيث نجد مجالس لجان الحي و كبار المزكين.
- يتم انفاق حصيلة الصندوق كالتالي:
 - 1- حصيلة توجه للفقراء و المساكين.
 - 2- حصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة.
 - 3- حصيلة توجه للاستثمار (القرض الحسن). و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: توزيع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة اقل من 5 ملايين دج	الحصيلة اكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	87,5 %	50 %
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (القروض الحسنة)	/	37,5 %
مصاريف تسيير الصندوق	12,5 % توزع كما يلي: 4,5 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية. 6 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية. 2 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الصندوق على مستوى الوطني.	

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إذا تجأوزت حصيلة الزكاة 5 ملايين دج فان نصفها يوزع لصالح الفقراء اما نسبة 37,5 % توزع على شكل قروض .سنة اما ان كانت اقل من 5 ملايين فيتم توزيع حوالي 87,5 % و لا يخصص ي مبلغ لقروض الحسنة. كما تقوم الزكاة بتوزيع الدخل الوطني و تحقيق حد الكفاية لمحدودي الدخل. فالزكاة تحصل بنسبة 2,5 % من رؤوس الاموال المنقولة و ما بين 5 % إلى 10 % من دخل الاموال الثابتة كالأراضي الزراعية و العقارات المستغلة و المصانع و الاسهم الموجهة للاستثمار و 20 % من البترول و الفحم. فالزكاة تعمل على توجيه جزء من اموال الاغنياء نحو الفقراء و بالتالي تنخفض مستويات النفقات الموجهة للفقراء من الميزانية العامة للدولة. (صالح، 2009، ص. 8)

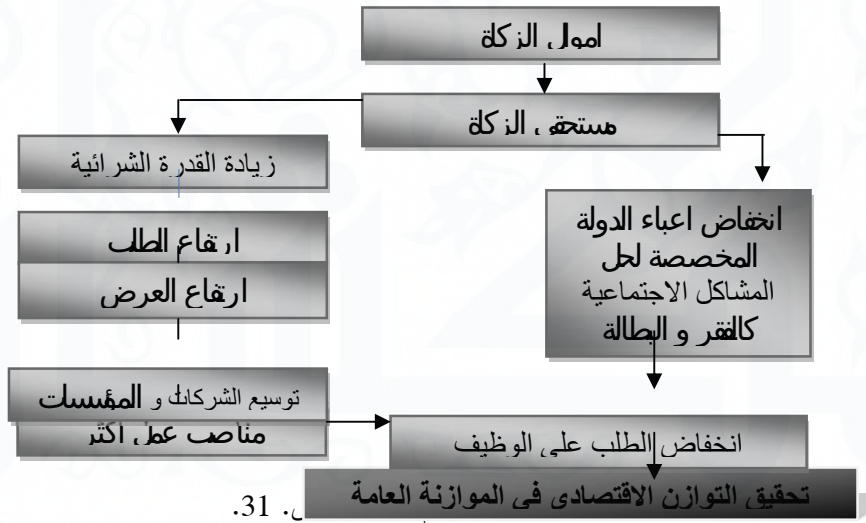
4. اذاف صندوق الزكاة: يمكن تلخيص اهداف الصندوق في النقاط التالية

- جمع المساعدات و التبرعات و الدعوة إلى اداء فريضة الزكاة. و القيام بأعمال الخيرو البر التي دعا اليها الدين الإسلامي وتوزيع اموال الزكاة على مستحقيها.
- توعية و اعلام الافراد بطرق جمعها و كيفية توزيعها يكون هذا من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة. زيادة الدخل الوطني و خلق فرص جديدة للعمل من خلال استثمار جزء من اموال الزكاة في المشاريع المصغرة و استغلال قرض الحسن في تمويل المشاريع و تقليل من حدة الفقر .

و لقد اثبتت التجارب السابقة و خاصة في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم و عهد عمر بن عبد العزيز ان الزكاة عندما تؤخذ بتمام حقها و تصرف في مصارفها الفعلية تساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية. تحقيق هذه الاهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في

نشاط الصندوق و مدى ايمانهم به. (نعمون و عناني، 2012، ص. 209 -212). فالشكل التالي يوضح لنا دور الصندوق في تحسين القدرة الشرائية للفرد و كذا انتعاش الاقتصاد الوطني و خلق فرص العمل و تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة.

الشكل رقم 1: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة (بلقاسم، 2015، ص. 31).



ص. 31.

اضافة إلى الدور الاساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على الفقراء و المساكين فانه يوجه جزء منها لتمويل المشاريع المصغرة من خلال القرض الحسن. ان وجود المؤسسات المصغرة يقترن بما يسمى التمويل المصغر أو التمويل الاصغر أو ما يعرف بالقرض الحسن . (سليمان ناصر، 2012، ص. 4) ان توزيع اموال الزكاة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية و بالتالي زيادة الطلب على العمل مما ينتج عنه انخفاض البطالة و لما تتخفف هذه الاخيرة تعمل على زيادة المداخيل و تراكم ثروات الفئات المنتجة و الغنية و زيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي و هذا ما يدفع بحصيلة الزكاة إلى الارتفاع بسبب توسع شرائح افعال الزكاة أفقياً و عمودياً و هذه الدورة تحقق ما يسمى بانتعاش الاقتصاد الكلي و بالتالي النمو و التنمية الاقتصادية (قنطقجي، ص. 7. على الانترنت www.kantakji.org) فالقرض الحسن هو قرض لا يكون فيه اي نوع من انواع الفائدة، بمعنى انه دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة و يرد دون زيادة أو نقصان. و يمنح لغايات اجتماعية و انسانية بحثة. (السبيعي،

2011، ص. 49). يعتبر القرض الحسن الوسيلة الانسب لتمويل المشاريع المصغرة خاصة تلك التي تشغل من 1 إلى 9 عمال و ذلك لصعوبة حصولها على التمويل البنكي.(عمر، 2005، ص. 12) و من بين أهم خصائصه عدم تعامله بالفائدة لان الإسلام حرم التعامل بالربا كما انه يوجه للمشاريع الحلال التي تساهم في زيادة الارزاق بانتهاج ما يعرف بالتمويل عن طريق المشاركة و عدم الضغط عن المستفيد في تسديده للدين في حالة العسر المالي. ان القرض الحسن هو حلقة تربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء و مساعدتهم على القضاء على المشاكل التي تصادفهم.(لسوامس و لعيوني، 2003، ص. 26) ان فكرة تمويل المشاريع المصغرة بالقرض الحسن كانت نتيجة لعزوف البنوك عن تمويلها بسبب ضعف الضمانات المقدمة من الطالب القروض.(سليمان ناصر، ص. 17). و له عدة اهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية (لسوامس و لعيوني، ص. 28 و 29):

- الهدف التنموي: ان التعامل بهذا النوع من القروض يسمح بإلغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الحرفيين و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص البطالة و التخفيض من حدة الفقر فيزداد الدخل الوطني و ينتعش الاقتصاد ككل. فالقرض الحسن يساعد على تشجيع الادخار و الاستثمار مما يساهم في ابقاء المال داخل الوطن و الاعتماد على الموارد المالية الداخلية.

- الهدف الاستثماري: ان استقطاب اموال الزكاة و توظيفها في مجالات اقتصادية و فقا لصيغ التمويل الإسلامية الشرعية يزيد من نسبة الاستثمارات، فيعتبر القرض الحسن من أهم الادوات المشجعة للاستثمارات و التقدم الاقتصادي.

- الهدف الاجتماعي: يعمل هذا القرض على الجمع بين الاهداف الاقتصادية للمشروع المصغر و كذا الاهداف الاجتماعية، فهو يعمل على الموازنة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي و بين التنمية و التكافل الاجتماعي.

ففي هذا النوع من التمويل يمكن ان يصادف الصندوق عجز المقرض عن سداد ديونه و بالتالي نكون امام حالتين:

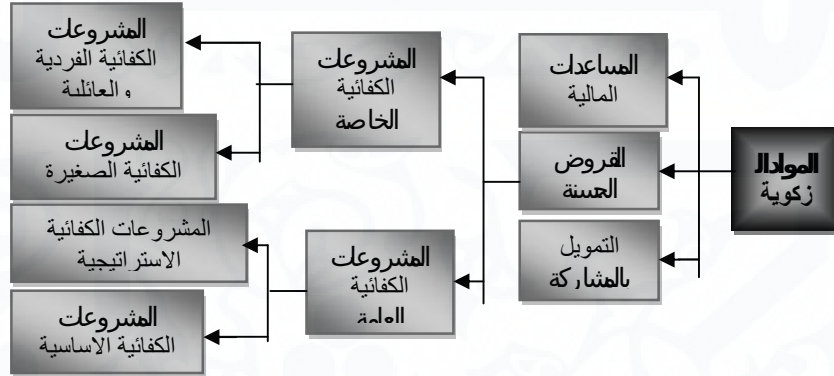
✓ حالة العجز عن السداد: و هنا يتم اعفاء الممتول عن السداد خاصة إذا كان بأمس الحاجة للمال.

✓ حالة تمديد فترة السداد: في حالة ما إذا كانت لديه القدرة على التسديد.

هذا يعتبر الهدف الاجتماعي من بين أهم أهداف القرض الحسن لأنه يراعي وضعية المالية للمقرض و يمنح له فرص التي يمكن ان تصل إلى اعفائه من سداد.

فافترض الحسن يسأهم بصورة مباشرة في التمويل المباشر للمشاريع المصغرة التي تهدف إلى اخراج شريحة واسعة من الفقر إلى القدرة و الاستغناء في مجال تامين الاحتياجات الكفائية للفرد و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 2: اشكال انسياب التمويل للمشروعات الكفائية الزكوية الخاصة و العامة



المصدر: صالح صالح، توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 9 ، 2009، ص. 9.

المحور الثاني : مفهوم التمويل، التنمية المستدامة و المؤسسة المصغرة (المشروع المصغر)

1. تعريف التمويل

التمويل في المؤسسات المصغرة هو توفير المبالغ المالية اللازمة لإنشاء و تطوير مشروع خاص أو ام اي هو الحصول على مال بغرض استخدامه لتشغيل أو تطوير مشروع ما. (بوراس، 2008، ص. 25.) و عليه فالتمويل هو توفير الاموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية و تطويرها و يتعلق الامر بالمبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات و ان يكون بالقيمة المطلوبة و الوقت المطلوب. (بوشوشة ، 2007، ص. 7) عموما التمويل في المؤسسة المصغرة يتمثل في حاجة هذه المؤسسات للتمويل عند انطلاق المشروع أو تجديد تجهيزاتها ومعدات أو توسيعها. (بن خالد و نصبة، 2014، ص. 26) عبارة عن تقديم خدمات مالية مثل التوفير، القرض و وسائل الدفع المختلفة إلى فئات ضعيفة الدخل مثل الحرفيين، صغار التجار، المزارعين و حتى الموظفين (سليمان ناصر و محسن، 2013، ص. 2).

2. تعريف التنمية المستدامة

يعتبر الانسان المحور الاساسي في التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي وذلك من خلال حفظ كرامة الانسان و رعاية حقوقه و حريته و رفع قيمته و زيادة كفاءته و تنمية قدراته من اجل رفع درجة مساهمته الايجابية. التنمية في الإسلام هي عمارة البلاد من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي و توفير التوزيع العادل للثروات اي الوصول إلى تحقيق مستوى الكفاية لكل فرد بضمه المجتمع الإسلامي.(شوشاوي و حماد، 2013، ص. 4.) كما تعرف على انها عملية متعددة الابعاد تقوم على التوازن بين ابعاد التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية من جهة و البعد بئي من جهة اخرى، و تهدف إلى الاستغلال الامثل للموارد و الانشطة البشرية القائمة عليها من منظور اسلامي، فالإنسان ملزم بتنمية الموارد مع مراعات الاستجابة لحاجات الحاضر دون اهدار حق الاجيال القادمة، وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية و النوعية للبشر.(نعمون و عناني، ص. 206.)

3. تعريف المؤسسات المصغرة

عرف البنك الدولي المؤسسات المصغرة على انها تلك التي تضم اقل من 10 عمال و اجمالي اصولها اقل من 100 000 دولار امريكي و حجم المبيعات السنوية لا يتجاوز 100 000 دولار امريكي(سليمان ناصر و محسن، 2011، ص. 3 و 4). اما في الجزائر تعتبر المؤسسات بالغة الصغر تلك التي تشغل اقل من 10 عمال. و تعرف المشاريع أو المؤسسات المصغرة من خلال عدد العمال كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 2: زيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تعريف القانون الجزائري (القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة 2001).

المؤسسة	المستخدمون	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/1 المؤرخ

في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

لا يوجد تعريف واحد و شامل للمؤسسة المصغرة هناك عدة تعاريف و هذا على حسب الدول فمثلا الجدول التالي يعطي تعاريف مختلفة الا انها تتفق حول عدد العمال الذي لا ينبغي ان يتجاوز 10 عمال.

جدول رقم 3: تعاريف المؤسسات المصغرة حسب بعض الدول

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الاتحاد الأوروبي	أقل من 10 عمال	5 حجم الاصول ملايين يورو
تركيا	أقل من 10 عمال	لا يوجد
الأردن	أقل من 10 عمال	لا يوجد
تونس	أقل من 10 عمال	رقم الاعمال لا يتعدى 20 مليون دينار

المصدر: بن خالد و نصبة، 2014، ص. 8.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة من أهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية بالنظر لما تساهم به في رفع الثروة و زيادة الناتج الداخلي الخام و زيادة الصادرات و خلق مناصب العمل و الحد من البطالة و بالتالي في المستدامة المستدامة (سليمان ناصر و عواطف محسن، 2014، ص. 2).

- أهمية المؤسسات الصغيرة

يعد الرهان الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر ذا أهمية بالغة، حيث أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة يوفر إجراءات أقل تعقيداً وطرق إنتاج أكثر مرونة رات تكيف أكثر ملائمة مع نسيج الأسواق المحلية لدولية التي تعرف ارتفاع في درجات عدم التأكد، ولهذا عرف هذا النوع من الاستثمار في الجزائر نمواً نتيجة العلاقات الباطنية الهامة وكذلك لارتفاع مكانته في النسيج الاقتصادي، فأصبح الاهتمام به وتنميته ضرورة لبلوغ التنمية. تكمن أهميتها في دورها المحوري الذي يساعد في احداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يمكن أن تحقق الأهداف التالية:

- زيادة الناتج المحلي الوطني و الحد من البطالة و الفقر من خلال احتواء الاثار الاجتماعية و استعمال لأساليب انتاجية كثيفة اليد العاملة. و كذا تتم المواهب و الابتكارات و تطوير روح المبادرة كما لها قدرة على التأقلم و التكيف مع مختلف المتغيرات الدولية مما يسمح لها بامتصاص ختلف الصدمات الاقتصادية الدولية. وتساهم تنمية الصادرات و احلال الواردات: تسمح المؤسسات الصغيرة بترقية الصادرات لمختلف السلع الصناعية و الحرفية و زيادة الاستثمارات كما مل على تحويل افكار استثمارية إلى مشاريع قائمة براس مال منخفض نسبيا و تطور التنمية البشرية و القدرة التنافسية (ابو جزر، 2006 ، ص، 132). كما تساهم في التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الكلية: اجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، احلال الواردات و الصادرات...فهي تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي فهي تعتبر كذلك كوسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

المحور الثالث: تقييم حصيلّة القروض الحسنة للفترة الممتدة ما بين 2004-2012 لولاية عنابة

1- إيرادات الزكاة لولاية عنابة

إيرادات الزكاة لولاية عنابة بالارتفاع و الانخفاض فنلاحظ ارتفاع مستمر منذ 2004 بحوالي 15.630.000,00 دج إلى غاية 2008 اقصاه بحوالي أكثر من 49.596.685,00 دج سنة 2007 ليبدأ الانخفاض إلى 35.870.036,11 سنة 2008 ليصل إلى 35.870.036,11 و هذا نظرا لما كان يروج على سمعة هذا الصندوق مما انعكس سلبا على حصيلته في حين بلغت أقصى قيمة له 65.738.283,00 دج سنة 2012 بمعدل نمو قدر بـ 4,2 مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 4: إيرادات الزكاة ولاية عنابة و معدل نموها للفترة الممتدة من 2004 إلى 2012.

السنة	إيرادات صندوق الزكاة (دج)	المبلغ المحصل عليه (%)	معدل النمو (%) ¹
2004	15.630.000,00	4,54	سنة الأساس
2005	16.230.127,00	4,37	1,03
2006	34.440.000,00	9,63	2,20
2007	49.596.685,00	13,88	3,17
2008	35.870.036,11	10,02	2,29
2009	46.144.018,00	12,93	2,95
2010	47.247.788,00	13,24	3,02
2011	46.371.264,00	12,98	2,97
2012	65.738.283,00	18,41	4,20
المجموع	357.268.207,40	100	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معلومات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية عنابة

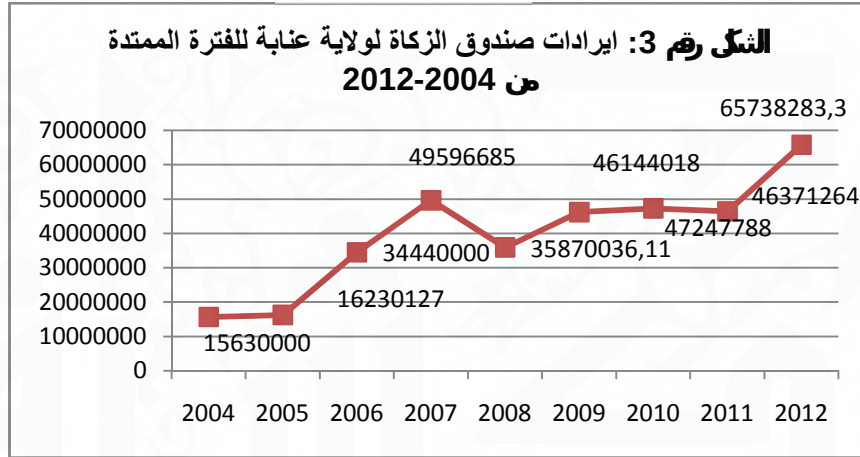
الجدول رقم 5: انواع الزكاة ولاية عنابة للفترة الممتدة من 2004 إلى 2012

الحملة	زكاة عيد الفطر	زكاة الزروع و الثمار
الأولى 2004	/	/
الثانية 2004	4.320.000,00	1.310.000,00
الثالثة 2005	8.420.000,00	8.127,00
الرابعة 2006	13.000.000,00	/
الخامسة 2007	18.000.000,00	1.520.000,00

¹ من حساب الباحث اعتمادا على الجدول مع الاخذ بعين الاعتبار سنة الأساس 2004.

السادسة 2008	17.897.857,00	/
السابعة 2009	18.089.678,00	91.840,00
الثامنة 2010	19.225.675,00	لا يوجد
التاسعة 2011	19.059.180,00	لا يوجد
العاشر 2012	28.777.630,00	1.550.000,00
المجموع العام	146.790.020,00	4.479.967,00

المصدر: صندوق الزكاة لولاية عنابة

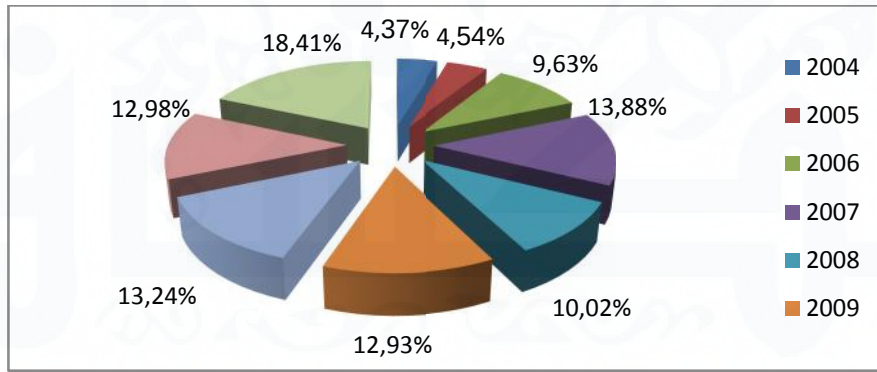


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 4.

ن خلال الشكل 3 ن ايرادات الزكاة في نمو متصاعد بحيث ارتفعت من 15.630.000,00 دج سنة 2004 إلى 65.738.283,00 دج سنة 2012. كما نلاحظ بعض الانخفاضات سنة 2008 بحيث انخفض معدل النمو من 3,17 سنة 2007 إلى 2,29 سنة 2008 و كذلك 2011 الا ان الانخفاض هنا كان طفيف بمعدل 0,5.

الشكل رقم 4: الإيرادات صندوق الزكاة بالنسبة المئوية لولاية عنابة





المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 4.

من خلال الشكل 3 و 4 يتضح ان الإيرادات الزكاة في ارتفاع مستمر منذ البدء العمل به إلى غاية سنة 2008 حيث نسجل انخفاض بـ 3,86% بمبلغ 35.870.036,11 دج بعدما بلغ سنة 2007 حوالي 49.596.685,00 دج. ثم يعاود الارتفاع سنة 2009 ثم يتكرر الانخفاض سنة 2011 ليبلغ حوالي 46.371.264,00 دج بعدما كان قد وصل إلى 47.247.788,00 دج. و تضح من خلال الشكل ان سنة 2012 هي التي تم فيها جمع المبلغ الأكبر من إيرادات الزكاة حيث بلغت حوالي 18,41 من اجمالي الارادات للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2012.

2- القروض الحسنة لولاية عنابة

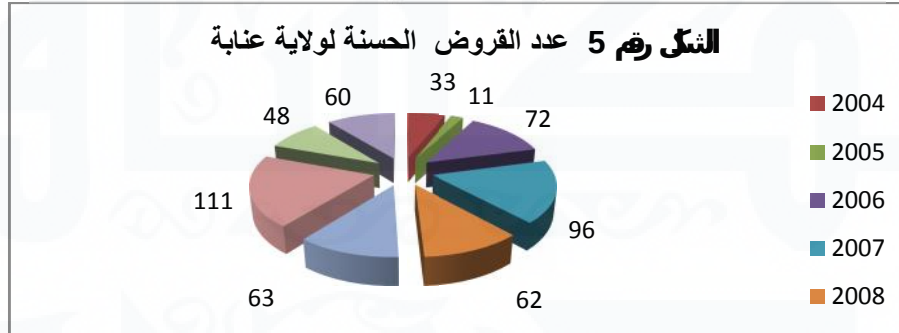
الجدول 6: القروض الحسنة للفترة 2004 - 2012 لولاية عنابة.

السنوات	قيمة القرض (بـ دج)	عدد القروض الحسنة	معدل نمو القروض (%) ²
2004	3.750.000,00	33	سنة الأساس
2005	770.000,00	11	0,33
2006	7.630.000,00	72	2,18
2007	11.278.757,04	96	2,9
2008	6.763.567,11	62	1,87
2009	6.990.625,00	63	1,9
2010	10.508.292,37	111	3,36
2011	10.242.031,50	48	1,45
2012	13.278.997,23	60	1,81

² من حساب الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6 مع الاخذ بعين الاعتبار سنة الأساس 2004.

المجموع	71.188.270,25	556
---------	---------------	-----

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معلومات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية عنابة

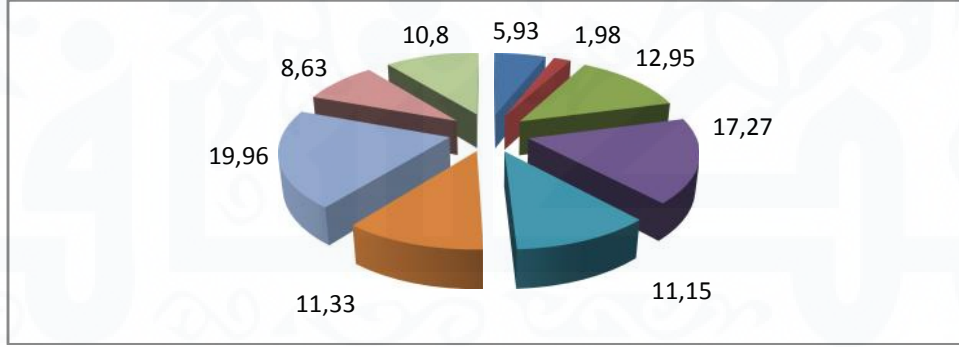


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6.

من خلال الشكل 5 لاحظ ارتفاع في قيمة القروض الممنوحة لتصل سنة 2012 حوالي 13.278.997.23 دج في حين لم تتجاوز 770.000.00 دج سنة 2005. كما تنوعت المشاريع ما بين حلاقة، روضة اطفال، اللحوم المجمدة، سيارة الاجرة، مواد غذائية عامة، شاحنة التبريد، خياطة، صيانة وبيع مواد الاعلام الالي، ورشة السمع البصري و مؤسسة فلاحية. و كان نصيب المستفيد منهم يتراوح ما بين 50 000 دج إلى 300 000 دج كما تنوعت الانشطة لتشمل الصيد البحري، مكاتب الترجمة، تعليم السياقة، تربية المواشي و الدواجن، مكاتب الحمامة و الحدادة و النجارة المعدنية.

فمن خلال الشكل 5 نلاحظ ارتفاع عدد القروض الممنوحة لتصل سنة 2010 حوالي 111 قرض أي حوالي 111 مشروع مصغر تم تمويله في حين لم تتجاوز عدد المشاريع الممولة في سنة 2005، 11 مشروع. فخلال الفترة 9 سنوات تم تمويل 556 مشروع مصغر 71.188.270,25 دج فإذا اخذنا مقارنة بسيطة مع ولاية بسكرة مثلا نجد هذه الاخيرة قد مولت حوالي 161 مشروع مصغر بما قيمته 33 000 000 دج للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2012 مقابل 26 665 102 دج قيمة القرض الحسن الممنوحة للفترة ما بين 2006 و 2013 لولاية وهران.

الشكل رقم 6 : القروض الحسنة لولاية عنابة للفترة الممتدة من 2004-2012 بالنسب المئوية



المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6.

فمن خلال الشكل 6 لاحظ ارتفاع في نسبة القروض الممنوحة لتصل سنة 2010 حوالي 19,96% في حين لم تتجاوز 1,98 % في سنة 2005 و هذا راجع لحدثة صندوق الزكاة الذي بدا العمل به في سنة 2004.

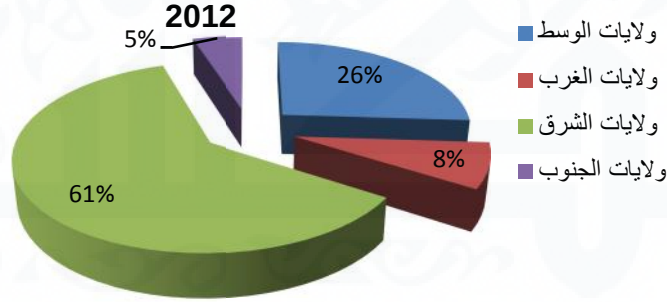
الجدول رقم 7: عدد المشاريع الممولة بالقروض الحسن من الفترة 2004 إلى 2010 في الجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007
عدد المشاريع	256	466	857	1147
السنة	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	800	1400	3000	4459

المصدر: سليمان ناصر و محسن، 2011، ص. 17. اما المصدر المتعلق بسنة 2011، منشورات وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، 2012، ص. 27.

لاحظ من خلال الجدول 6 النمو المتواصل للقروض الحسن في كافة التراب الوطني منذ بداية العمل به إلى غاية 2008 اين سجل انخفاض بحوالي 347 قرض ليعاود النمو إلى ان يصل لاكثر من 4500 مشروع سنة 2012 و اكثر من 5000 مؤسسة مصغرة (منصوري الزين و نقماري، 2013، ص. 9). سنة 2013 رصد لها حوالي 107 مليار سنتيم، لكن تبقى ولايات الشرق الجزائري رائدة في هذا المجال مثلما يوضح الشكل 7 التالي.

الشكل رقم 7: القرض الحسن لولايات الوطن بالنسب المئوية لسنة



المصدر: وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، القرض الحسن، منشورات خاصة بالصالون الوطني للقرض الحسن المنعقد في الجزائر العاصمة من 22 إلى 24 سبتمبر 2012، قصر المعارض، الجزائر، 2012، ص. 27.

فعلى سبيل المقارنة بلغت حصيلة الزكاة لسنة 2012 لولاية عنابة حوالي 65.738.283,00 دج مقابل 106 899 109 دج بالنسبة لولاية سطيف أي إيرادات سطيف تفوق إيرادات ولاية عنابة بحجمها و نسمتها و مكانتها الاقتصادية و التي تعتبر المدينة الرابعة بعد الجزائر العاصمة بالتقريب في الضعف، كما تجدر الإشارة إلى بعض الولايات مثل باتنة، قسنطينة، مسيلة و الجزائر(العاصمة) ارك بنسب افضل من ولايات الغرب التي لا تشارك الا بنسبة 8 % مقارنة بـ 61 % في ولايات الشرق فولاية وهران على سبيل المثال لا تشارك الا بـ 3% (منشورات وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، ص. 32). و إذا قارنا نسبة مشاركة ولاية عنابة في خلق المشاريع المصغرة على مستوى الوطني فإنها تمثل 10 % من مجموع مشاركة الولايات ككل كما يوضح الشكل رقم 8. و هذا إذا اخذنا بعين الاعتبار عدد مشاريع المصغرة التي تم خلقها منذ نشأة صندوق الزكاة بولاية عنابة و العمل بالقرض الحسن الذي بلغ حوالي 556 مؤسسة في حين بلغ عددها 5000 مؤسسة على مستوى الوطني.

الشكل رقم 8: مساهمة ولاية عنابة في خلق المشاريع المصغرة الممولة بالقرض الحسن منذ نشأة



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معلومات و معطيات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية عنابة.

الجدول رقم 8: توزيع المداخل الزكاة لولاية عنابة

مصاريف اللجان لقطاع غزة	—	/	/	/	/
المبلغ المخصص للحساب الوطني	—	200.000,00	156.400,00	428.800 ,00	601.533,70
مصاريف اللجان الولائية	—	/	/	/	/
المبلغ المخصص للجان الولائية	—	1	351.815,74	964.800,00	1.353.450,00
مصاريف اللجان القاعدية	—	/	/	/	/
المبلغ المخصص للجان القاعدية	—	1	469.087,65	1.286.000,00	1.804.601,12
عدد المستفيدين من القروض	—	33	11	72	96
المبلغ المخصص للقروض	—	3750.000	770.000,00	7.630.000,00	11.278.757,04
عدد المستفيدين من زكاة المحلات السكنية	—	5086	574 7	3450	460 8
عدد المستفيدين من زكاة المحلات التجارية	—	1200	4328	6538	5000
الحملة الأولى	—	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة

6.990.625,00	\	\	\	6.990.625,00	/
4.120.324,40	708.213,18	546.241,68	560.442,26	559.250,00	359.443,58
/	/	/	/	/	/
8.820.645,66	1.593.479,66	1.229.043,78	1.260.995,08	1.258.312,50	808.748,06
/	/	/	/	/	/
11.760.460 ,88	2.124.639,55	1.638.725,04	1.681.326,78	1.677.750,00	1.078.330,74
556	60	48	111	63	62
71.188.270,25	13.278.997,23	10.242.031,50	10.508.292,37	6.990.625,00	6.739.567,11
43.470	54 16	6100	5600	4008	3455
71.188.270,25	7170	4710	6500	5836	6519
المجموع العام	العاشرة	التاسعة	الثامنة	السابعة	السادسة

المصدر: صندوق الزكاة لولاية عنابة

النتائج:

حاول هذا البحث إبراز الدور الذي يلعبه القرض الحسن في خلق و تمويل المؤسسات المصغرة و بالتالي في التنمية الاقتصادية؛ بناءً على ما سبق يمكن الاستنتاج النقاط التالية:

تم تمويل حوالي 556 مشروع مصغر طيلة تسع سنوات بقيمة 71.188.270,25 دج جلها منحصر في قطاع الخدماتي و التجارة مثل النقل بنوعيه سيارة الاجرة و نقل البضائع.

ومن جهة أخرى بلغت زكاة المال والقوت حوالي **328.277.017,41** من سنة 2004 إلى

غاية 2012 ما استفاد حوالي 43470 من زكاة الفطر كما خصص مبلغ قدره

6.990.625,00 دج لصالح قطاع غزة مثلما يوضح الجدول رقم 8. بالمقارنة مع وهران

استفادت 17729 عائلة بوهرة من زكاة المال والقوت المقدرة بأكثر من 80 مليون دج و هذا للفترة

نفسها و تم توزيع أكثر من 14 مليون دج على 8969 مستفيد من زكاة الفطر منذ عام 2005 ،

حسبما أشار اليه مكتب صندوق الزكاة بالمديرية الولائية للقطاع.

و للتذكير فان صندوق الزكاة الجزائري قام خلال الفترة الممتدة من (2003 إلى 2011) بتمويل

أكثر من 4500 مشروع في إطار القرض الحسن رصد لها 107 مليار سنتيم. (منصوري الزين و

نقماري، 2013، ص. 10)

ن هذه النتائج يبين ان صندوق الزكاة لولاية عنابة استطاع ان يساهم و لو بشكل بسيط في

خلق مشاريع مصغرة و بعث التنمية المحلية من خلال تمويل بعض النشاطات الحرفية و ايجاد فرص

بطالين الحرفيين و اصحاب الشهادات بحوالي 556 مشروع مصغر بقيمة تفوق

71.188.270,25 دج مقارنة مع بعض الولايات فبإجراء مقارنة بسيطة مع ولاية وهران فان هذه

الاخيرة لم تمول سوى 134 مشروع بقيمة 26 665 102 دج فقط بالرغم من تكافؤ الفرص بينهما

فهي تفوقها بحوالي ثلاث اضعاف. اما ولاية بسكرة مثلا مولت حوالي 161 مشروع مصغر بما قيمته

33 000 000 دج من الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 أي لفترة سبع سنوات بقيمة تفوق

بالتقريب 7 ملايين دج. و تجدر الإشارة إلى ان زكاة الجزائريين الحقيقية حسب الخبير الاقتصادي

فارس مسدور، حسب تقدير أولي ومحسوب رياضيا، يساوي 5, 2 مليار دولار، أو ما يعادل 18 ألف

مليار سنتيم على أساس سعر 1 دولار يساوي 74,5 دينار. (فارس مسدور، 2013، ص. 11)

ان عدم المتابعة المستمرة و المراقبة الصارمة للمشاريع سمح للمستفيدين من تغيير انشطتهم و انفاق

القرض الحسن في غير الوجهة المبرمجة له مما نتج عنه استحالة استرجاع القروض التي قدرت

بحوالي 70 % من اجمالي قروض قاربت 4500 رض حسن على مستوى التراب الوطني، و هذا ما

دفع بالوزير الشؤون الدينية و الأوقاف إلى تجميد العمل بالقرض الحسن إلى ان يتم استرجاع كافة

الاموال الممنوحة.

و من جهة اخرى قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء مؤخرا لجنة مرافقة مختصة، مكونة من

خبراء في المالية والأعمال قصد توجيه ونصح و تصويب أداء المستثمرين الشباب المنخرطين في

ماز القرض الحسن، الذي تشرف على تسييره بغية ضمان أكبر قدر من فرص النجاح والفعالية للمشاريع والنشاطات المستحدثة و هذا لضمان استمرارية العمل بالقرض الحسن. كما حثت الوزارة على توزيع حصيلة الزكاة لسنة 2015 على العائلات دون التخصيص جزء للقرض الحسن و هذا ما يسمح بإنفاق إيرادات الزكاة في الاستهلاك فقط دون تمويل الاستثمارات و خلق مشاريع مصغرة و بالتالي لا يصبح لصندوق الزكاة دور في التقليل من البطالة كما كان في السابق و إنما يشجع الاستهلاك فقط. فأساس الزكاة هو الاغناء فعن عمر رضي الله عنه "إذا اعطيتم فاعنوا" و شعار القائمون على الصندوق الجزائري "لا نعطي له ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا" و هذا ما يجسده القرض الحسن.

الخاتمة:

إن الأهم الاقتصادية للزكاة تكمن في قدرتها على حل مشكلة الفقر والبطالة محلياً وعالمياً. فالعالم المازالي يبحث بكافة مؤسساته عن تمويل للتنمية المستدامة فلا يجد لها خلاصاً سوى فرض ضرائب جديدة أطلق عليها اسم ضريبة التنمية المستدامة. البنك الدولي "تعمل من أجل المصالحة مع الفقر" منذ عام 1947 إلى يومنا هذا فإذا حقق بعد ستين عاماً من معالجتهم مشكلة الفقر علماً أن شعاره لا زال المرفوعاً على حاله؟ والاستغاثات تمتاز بالتنطلق من أفريقيا دون مجيب، بلاستفحل الفقر و أصبح متفشياً في أزقة الأروقة الفرنسية والأمريكية وغيرهما من دول العالم المتقدم في حين استطاعت الزكاة و لو بنسبة ضئيلة خلق مشاريع مصغرة و الحد من البطالة و كذا التقليل من الفقر. إن البعد الحقيقي للقرض الحسن هو التكافل الاجتماعي و الاقتصادي وزيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتطوير التنمية المحلية. استطاع صندوق الزكاة لولاية عنابة رغم حداثة إن يساهم في مد يد العون لكثير من الفقراء و تمويل المشاريع المصغرة التي قاربت 556 سمة مصغرة خلال تسع سنوات و خلق مناصب عمل للشباب البطل بفضل القرض الحسن رغم قلة موارده و نقص تجربة الولاية في هذا المجال. لقد حقق صندوق الزكاة لولاية عنابة نتائج لا بأس بها مقارنة مع بعض ولايات الغرب. و لقد تبين من خلال دراستنا لتقييم صندوق الزكاة لعنابة و بالأخص القرض الحسن الدور فعال الذي يلعبه في مجال خلق المؤسسات المصغرة و خلق مناصب العمل و المساهمة في التنمية المحلية و من تم في التنمية الاقتصادية. و بالرغم من ذلك تبقى هذه المساهمة ضئيلة تقدر بـ 10 % فقط نظراً لنقص الثقة في صندوق الزكاة. و عنابة بإمكانياتها الاقتصادية و البشرية مؤهلة للمساهمة أكثر في خلق و تمويل المشاريع المصغرة.

التوصيات:

على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- يشكل نشاط النقل بسيارة الأجرة أغلب المشاريع الاستثمارية التي تم تمويلها في هذا الإطار، إلى جانب مجالات أخرى على غرار الخياطة وتربية النحل والحلويات والتصوير والنجارة الفنية والكهرباء و الحدادة. ويعد غلاء كراء المحلات التجارية من الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب المستفيدين من القرض الحسن للاستثمار في نشاط سيارات الأجرة. ان اهتمام بقطاع الخدماتي و أعمال قطاع الزراعي و الانتاجي لا يسهم في النمو الاقتصادي بشكل كبير، فلاستثمار في النقل و بصفة خاصة استغلال سيارة الاجرة لا يخلق مناصب شغل من شأنها الحد من البطالة عكس نشاط الانتاجي و الفلاحي. اذن من الافضل الاهتمام بالمشاريع الموجهة لتطوير قطاعي الانتاج و الزراعة اللذان يساهمان في خلق القيمة المضافة لاقتصاد الوطني.
- دراسة مشاريع الخاصة بطالبي القروض دراسة معمقة وتقدير قيمة الارباح الممكن تحصيلها و كذا عدد العمال الممكن توظيفهم و القيام بعملية المقارنة ما بين مختلف المشاريع حتى يسهل تقدير الأولوية في منح القروض الحسنة.
- تتبع المشاريع التي تم تمويلها و معاينة المستفيدين الذين استعملوا القرض الحسن في اغراض اخرى. و توجيه القروض نحو استثمارات طويلة الاجل و ذات عائد اكبر.
- تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية الزكاة و دورها اقتصاديا و اجتماعيا و ذلك من خلال وسائل الاعلام خاصة وان مزيكين ولاية عنابة يفضلون اداء زكاتهم إلى المستحقين عوض وق الزكاة و ذلك لانعدام الثقة في مسري و القائمين على الصندوق و بالتالي فان نشر الوعي الديني و الثقافي في أوساط المجتمع و حثهم على ضرورة تفعيل دور الزكاة امر بالغ الأهمية.
- زيادة نسبة اموال الزكاة الموجهة لاستثمار من 37,5 % إلى 50 % .
- وضع سياسات و استراتيجيات مساعدة و مساندة لقطاع التمويل الإسلامي بالقرض الحسن. و لعمل على انشاء صندوق مستقل خاص بالقرض الحسن و محاولة توسيع عملية منح القروض. تقديم التوجيهات و الاشارات لصالح الشباب الراغب في انشاء مؤسسات مصغرة و تقديم يد العون لهم.
- اشراك واسع للمجتمع المدني و التواصل المستمر مع المزيكين باستعمال مختلف الوسائل لتعزيز الثقة كالحصص التلفزيونية و الإذاعية و الاعتماد على الصحف و المجلات بالإضافة إلى القيام بأيام تحسيسية و ندوات لإظهار أهمية الزكاة للنهوض بعجلة التنمية.
- انشاء لجنة خاصة مكونة من خبراء في المالية ومختصين في الأعمال لدراسة مردودية المخاطرة لمختلف الطلبات المتعلقة بتمويل المشاريع المصغرة من اجل الاستغلال الامثل لموارد الزكاة.

المراجع:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
- 2- بلقاسم فتيحة، " صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003-2013"، مذكرة ماستر، العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.
- 3- باتل جبر بتال السبيعي، " محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز و اثرها في الوقاية من الجريمة دراسة تأصيلية"، رسالة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض، السعودية، 2011.
- 4- بن خالد حدة و نصبة مسعودة، تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2006-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2014.
- 5- بوشوشة محمد، مصادر التمويل و اثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة بسكرة، 2007.
- 6- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط" المجلد الثاني " دار المعارف، الطبعة 2، مصر، 1972.
- 7- محمد عليش، "شرح منح الجليل"، دار الفكر، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 1984.
- 8- كمال خليفة ابو زيد و احمد حسين، "دراسات النظرية و التطبيقية في محاسبة الزكاة"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 9- صالح صالح، "توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 9، 2009، ص ص1-13.
- 10- نعمون وهاب و عناني ساسية، "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة صندوق الزكاة الجزائري-"، ملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص ص. 202-221.
- 11- فوزي ابو جزر، المشاريع الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 13- 15 فيفري 2006.
- 12- سامر مظهر قنطججي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، دون تاريخ، ص ص. 1-13 على الانترنت www.kantakji.org.

- 13- سليمان ناصر، "تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة، دراسة على ضوء الآراء الفقهية المعاصرة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الفقه المعاصر، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالا لامبور، ماليزيا، 18 و 19 ديسمبر 2012، ص ص. 1-18.
- 14- سليمان ناصر و عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة دراسة تقييمية لانشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27 و 29 جوان 2013، ص ص. 1-15.
- 15- سليمان ناصر و عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي لاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول"، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و 29 اكتوبر 2014، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014، ص ص. 1-23.
- 16- سليمان ناصر و عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، 23 و 24 فيفري 2011، ص ص. 1-16.
- 17- سليمان ناصر و عواطف محسن، "تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة تقييمية"، اكااديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية- الخرطوم المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب- جدة، سبتمبر، 2011 ب، ص ص. 1-22.
- 18- عبد الحميد عمر، "اساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر و الاحسان للمشروعات الصغيرة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، مارس 2005.
- 19- لسوامس رضوان و لعيوني، "عدد خاص بصندوق الزكاة"، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2003.
- 20- وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، القرض الحسن، منشورات خاصة بالصالون الوطني للقرض الحسن المنعقد في الجزائر العاصمة من 22 إلى 24 سبتمبر 2012، قصر المعارض، الجزائر، 2012، ص ص. 1-33.
- 21- منصوري الزين و سفيان نقماري، "صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة ولاية البليدة"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) ي تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013،

- مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البلدية، الجزائر، 2013، ص ص. 1-21.
- 22-د. يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة - دراسة مقارنة لأحكامها و فلسفتها في ضوء القرآن و السنة"، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 1432 هـ/2011.
- 23- إن التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.
- 24- نارس مسدور، زكاة الجزائريين تفوق 18 ألف مليار سنتيم لكنها غير مستغلة، لجريدة الخبر، 2013، ص.11. على الانترنت <http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=213588&idc=49> تاريخ التصفح 10 جانفي 2016.
- 25- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية: <http://www.marw.dz> تاريخ التصفح 15 جانفي 2016.
- 26- شوشاوي نسيم و حماد صبيحة، سبل تفعيل دور الزكاة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، من تجارب دولية ناجحة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البلدية، ص ص. 1-24.

المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية

Problems of accounting in the field of E-trade

د.تهاني أبو القاسم أحمد ، جامعة أم درمان الإسلامية ،السودان

تاريخ التسليم:(2016/01/11)، تاريخ القبول:(2016/04/23)

Abstract

This research studies the problems of accounting in the field of E-trade as well as searchin reveal the reaction and effect of E- trade systems in Khartom stock market the research gained asuccess as solution such as the implementations of E-tarde systems affect in the general Administrative operations of the electronic accounting affect in the Implamentation account system and to admite the income of the electronic marketing of the security proceduresin the electronic according to the net marketing hence the research provided some solutions and recomdations the most important recomehdation , the important recommendation , the most importance of raising the awarhess of the governments to endevoreor shre to creat in ternational legalisations to control the implementation of E – trade eand to train the accountans and raise there awarhess about the information technology electronic account ing and particularly in E-trade.

ملخص:

يتناول البحث المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية وذلك من خلال التعرف على الإطار النظري للتجارة الإلكترونية والمشاكل المحاسبية للتجارة الإلكترونية ، وكذلك يتناول البحث الدراسة الميدانية الخاصة بأثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة في سوق الخرطوم للأوراق توصل البحث لمجموعة من النتائج نها تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية يؤثر على الإجراءات قابية في نظام معلومات المحاسبية ، يتم الاعتراف بإيرادات يعات الإلكترونية على أساس صافي المبيعات واختتم بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تنبه الحكومات إلي السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية ، تأهيل المحاسبين وتثقيفهم بتقنية معلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص .

مقدمة:

مقدمة: تعتبر التجارة من أهم الموضوعات التي يتم تداولها في عصر المعلوماتية إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا باستخدام وسائل وأنماط إلكترونية ويمثل التنامي المطرد لحجم تعاملاتها من اكبر التحديات التي تواجه العديد من العلوم والمحاسبة واحد من ابرز الجوانب التي يكون للتجارة الإلكترونية تأثيرا واضحا على الإطار النظري لها والمخاطر المالية الناجمة عن تطور نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن الاتجاه الجديد في استخدام المنشآت التجارية لشبكة المعلومات (الانترنت) كوسيط للتعامل من خلال نظم التجارة عاملا مؤثرا يتطلب من المنشآت إعادة النظر في طريقة عرضها للمعلومات المنشورة في القوائم المالية وفق منهج حديث ، كذلك فان طرق المحاسبة تواجه ذات التحدي في إطار منشآت لأنماط متجددة من أساليب الاتجار الإلكتروني .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال ما يلي :

- 1- تطوير إطار نظري لسد الفجوة المعرفية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة على المستوى القومي.
- 2- تحاول هذه الدراسة الربط بين المشاكل المحاسبية الناتجة عن التجارة الالكترونية وكيفية التغلب عليها.

أهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف البحث في الآتي :

- 1- إبراز أهمية التجارة الالكترونية في عصرنا الحاضر من خلال استعراض مفهومها وأساليب التعامل بها .
- 2- تحديد المشاكل المحاسبية المدركة من قبل الشركات التي تطبق التجارة الإلكترونية.
- 3- دراسة اثر المشاكل المحاسبية المدركة على مستوى تطبيقات التجارة الإلكترونية.

فروض البحث: يركز البحث على اختبار الفروض البحثية الآتية :

- 1- هنالك مخاطر تواجه صفقات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 2- تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبي .
- 3- توجد مشاكل محاسبية تعترض تطبيق التجارة الإلكترونية .

منهج البحث: نعتمد على استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم على التفكير المنطقي الذي نعتمد عليه في استنباط المعلومات المرتبطة بمجال هذه الدراسة ، كما نعتمد على المنهج الاستقرائي في بناء وتكوين واختبار الفروض المنطقية لهذا البحث وأيضا المنهج الوصفي من خلال أسلوب دراسة الحالة .

خطة البحث

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية الناجمة عن التجارة الإلكترونية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

أولاً: مفهوم التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية نموذجاً اقتصادياً يلاءم مفهوم العولمة الاقتصادية التي تقوم على إزالة القطرية والحدود الإقليمية للدول أمام التحرير الشامل لتجارة السلع والخدمات وحرية الانتقال للأيدي العاملة . وبالرغم من وجود العديد من التعريفات التي سنذكرها فيما بعد فإننا يجب أن ننظر إلى تعبير التجارة الإلكترونية من خلال تقسيمه إلى مقطعين :

المقطع الأول وهو (الزجاق) هو مقطع معروف لدينا وصار يعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بالحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه عدة قواعد ونظم متفق عليها. أما المقطع الثاني وهو (الإلكترونية) وهو نوع من التوصيف لمجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري لاستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية والتي تدخل الانترنت كواحد من أهم هذه الوسائط.

تعدد مفاهيم أو تعريفات التجارة الإلكترونية وفقاً لاختلاف وجهات النظر للمهتمين، وسوف نقوم بعرض أهم التعريفات التي وردت في أهم الكتب والمجلات وذلك على النحو التالي:

1- تعرف بأنها هي عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال شبكة الانترنت⁽¹⁾

يرى الباحث أن التعريف أعلاه هو المفهوم السائد الذي يعتده معظم الناس ، كما يرى أنه رغم إمكانية تنفيذ التجارة الإلكترونية عن طريق العديد من الوسائل الإلكترونية الأخرى إلا أن الانترنت يعتبر الوسيلة الرئيسية المستخدمة في جارة الإلكترونية حيث أنها سهلت عمليات الاتصال وتبادل المعلومات والمنتجات والخدمات وحتى عمليات الدفع و بالتالي فقد ساهمت بشكل فعال في عمليات انتشار التجارة الإلكترونية .

2- هي نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات وبعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽²⁾.

نلاحظ في هذا التعريف أنه ينظر إلى التجارة الإلكترونية من حيث تقسيماتها، كما أنه شمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامة وليس بالتحديد.

هند محمد حامد ، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي (حلوان ، بدون دار نشر ، 2003م) ص 12-1 .
- رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية (الاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1999م) ص 14 .²

3- تعريف منظمة التجارة الدولية للتجارة الالكترونية بأنها إنتاج منتجات وتسويقها وبيعها وتوزيعها من خلال شبكات الاتصالات.

4- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشير إلى أن التجارة الالكترونية تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تتم بين الشركات أو الأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات التجارية الكترونياً، ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية المختلفة.

5- التجارة الإلكترونية عبارة عن تطبيقات متطورة مدعومة ببنى تحتية وفق قوانين ومعايير تقنية ، وتنقسم هذه التطبيقات إلى أربعة أنواع رئيسية وهي تبادل المنتجات ، تبادل الخدمات ، المزاد ، وتبادل المعلومات بين الشركات والمؤسسات⁽³⁾.

تستخلص الباحثة مما سبق ذكره أنه يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بشكل عام بأنها العمليات التجارية التبادلية التي تتم باستعمال الوسائل الإلكترونية .

كما تتفق الباحثة مع رأفت رضوان في تعريفه الذي يجمع بين التعريفات السابقة وهو أن التجارة الإلكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك الإعلانات والمعلومات عن السلع والبضائع والخدمات ، علاقات العملاء التي تدعم عمليات الشراء والبيع وخدمات ما بعد البيع ، التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري نعقد الصفقات وإبرام العقود ، سداد الالتزامات المالية ودفعها ، عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات ، الدعم الفني للسلع التي تشتريها الزبائن ، تبادل البيانات إلكترونياً بما في ذلك: كاتالوجات الأسعار والمراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء ، الاستعلام عن السلع ، الفواتير الإلكترونية والتعاملات المصرفية .

ثانياً: نظم الدفع والسداد للتجارة الالكترونية :

توجد طرق عديدة لإبرام الصفقات وهناك أموال سائلة وبطاقات ائتمان وبطاقات ديون أموال يتم إرسالها عبر الشبكات ، كل منها يستحوذ على جزء محدد وفي المستقبل سوف نرى تنوعاً في النقد الرقمي أو الالكتروني وفي النهاية قد يكون هنالك شكل واحد من النقد الرقمي بنظم واتصالات مالية آمنة وموثوقة ومتفق عليها مع شبكة للصفقات الدولية يتم توسيعها لشمّل بطاقات بديلة عن النقود وتفرز وتدعم عمليات الدفع والسداد.

مع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع والسداد حيزاً زائداً ونجاح وتطور التجارة الإلكترونية واعتمد نجاح التجارة الالكترونية مراحلها الأولى على استخدام بعض النظم ووسائل

- الخنساء الحسيني ، التجار الإلكترونية ، مجلة التقدم العلمي ، العدد 146، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، يوليو 2004، ص ص 74، 73.

الدفع والسداد المتاحة مع تطوير بعض أساليبها واستحداث وسائل جديدة تلائم طبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية وتتضمن وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الالكترونية في⁴:

- 1- سداد قيمة البضائع عند الاستلام
- 2- بطاقات البنوك أو بطاقات النقود البلاستيكية
- 3- الخدمات البنكية الحديثة
- 4- الشيكات الالكترونية
- 5- النقود الرقمية

المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية:

يتناول الباحث في هذا المبحث تأثير أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية، المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية، أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة، ويختتم بالتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية والتوصيات الكفيلة للمساهمة بحلها.

أولاً: تأثير أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية:

قبل الخوض في التأثير يقف الباحث على تعريف خاصية المحاسبة الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية الآلية وتعريف الإفصاح الإلكتروني على النحو التالي⁽⁵⁾
تعرف التجارة الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية الآلية بما مدى قدرت النظام المحاسبي الآلي المطبق بالمنشأة ذات موقع أو أكثر للتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت على تنفيذ ما يلي من داخل النظام أثناء الاتصال بالشبكة:

- 1- فتح موقع أو مواقع التجارة الإلكترونية للمنشأة وحصر عمليات التجارة الإلكترونية التي تمت.
- 2- إثبات وتحديث مختلف مقومات وقواعد بيانات النظام المحاسبي الآلي بمختلف عمليات التجارة الإلكترونية. ويراعى أن يكون ذلك للمشاركين في الخدمة المصرفية بكلمة سر (مرور) أو للمحاسبين المرخص لهم بذلك للمنشآت أو الشركات العادية غير المصرفية.

كما يعرف الإفصاح الإلكتروني قيام المنشأة بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية/الفترية (ربع سنوية) الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية كحد أدنى وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المتممة وتقرير مراقبي الحساب في موقعها (العربي والإنجليزي) على شبكة الإنترنت، وذلك بنمط العرض المباشر على الشاشة، أو بنمط إنزال الملفات لحاسب المتصل بالشبكة بنمط PDF .

مهندس . عبد الحميد بسيوني - عبد الكريم عبد الحميد بسيوني - التجارة الالكترونية - مرجع سابق - 4 ص173.

- د. محمد شريف توفيق، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية دراسة إختيارية 2003. 5
www.ohamedsheriff.vze.com بحث منشور على شبكة الإنترنت الموقع

إن نظام المعلومات المحاسبية يتأثر كثيراً بممارسة أنظمة التجارة الإلكترونية وذلك باعتبار أن هنالك ارتباط وثيق بين كل من نظم التجارة وأنظمة إنتاج المعلومات ويمكن تصنيف أهم هذه التأثيرات على النحو التالي:

- العامة للتشغيل ولممارسة أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية.
- تمتع الأنظمة الآلية وبصفة خاصة أنظمة البنك الفوري بالمصرفية منها - وخاصة المحاسبة الإلكترونية.
- انخفاض مدة التأخير (المدة بين التاريخ المطبوع على القوائم المالية وتاريخ نشرها على الشبكة) المرتبطة بخاصية التوقيت الملائم - فيما يتعلق بالإفصاح الإلكتروني على الشبكة.
- ارتفاع تكلفة إنشاء المواقع وصيانتها وتحديثها وتزويدها بكل أدوات تنفيذ المتجر الإلكتروني.
- ارتفاع تكلفة تطوير وتحديث البرامج اللازمة لتشغيل أجهزة المستخدم بأنظمة البنك الفوري المباشرة.
- تطوير العديد من البرمجيات وصفحات مواقع الإنترنت المتخصصة في المحاسبة عن أنظمة البنك الفوري، والتوقيع الرقمي الإلكتروني.
- التحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية إلى النماذج الإلكترونية وتعبئتها وتداولها وإنزالها في أماكن كثيرة أنياً عبر الشبكة الإلكترونية كذلك دخول الشبكة كمقوم رئيسي في تصميم الدورات المستندية والمحاسبية لنظام المعلومات المحاسبية المعاصر.
- يت مل البنك والعمل العديد من المسؤوليات الإستراتيجية عند توفير وتلقي خدمات عبر شبكات اتصال إلكترونية .
- توسع في إدخال تكنولوجيا نظم الخبرة الناتجة عن نظم الذكاء الإلكتروني ضمن نظام المعلومات المحاسبية.
- تعقد إجراءات وضوابط المراجعة والتدقيق والتحاسبي الضريبي، والحاجة الملحة لمعايير محاسبية ومراجعة متطورة تأخذ في الحسبان البعد الإلكتروني الناجم عن إدخال التطور المستمر والسريع لشبكات الاتصال في الإلكترونية في التحاسب.
- إمكان اعتماد البنك على مصادر خارجية بشأن الدعم الفني للخدمة الإلكترونية المقدمة.
- ن وصول البنوك لقاعدة أعرض من العملاء المودعين والمقرضين وطالبي الخدمات المصرفية، بالإضافة لسرعة تقديم وإيصال الخدمات الجديدة والمبتكرة.
- زيادة كفاءة أداء البنك وخفض تكاليف التشغيل بالبنوك وتكاليف إنجاز عمليات التجزئة محلياً ودولياً.
- أثر تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية على مخرجات وتقارير نظام المعلومات المحاسبية.

- التوسع في تطبيق الإفصاح الإلكتروني على كل التقارير المالية ذات الغرض العام، وشمولها لكل من التقارير المالية السنوية والفترة.
- زيادة وتنوع نمط المخرجات وشمولها لتقارير فورية من خلال الشبكة بأنماط.
- تأثير تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية على الإجراءات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبية وعلى مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.
- زيادة الضوابط الرقابية الرسمية للعمليات المصرفية الإلكترونية.
- زيادة مخاطر التشغيل وتتمثل في عدم التأمين الكافي (إمكان إختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء وإستغلالها داخل وخارج البنك)، عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وإساءة الإستخدام من قبل العملاء.
- كافة المخاطر وسبل تقييمها وإدارتها بما فيه إمكان القيام العملاء المشتركين في الخدمة الإلكترونية بعمليات غسيل الأموال بإستخدام معلوماتهم وتعاملاتهم الشخصية.

ثانيا: الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية:

تتمثل أهم الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية في لنقاط التالية:

- 1- تزايد الوزن النسبي للأصول غير الملموسة للمنشآت الداخلة في صفقات التجارة الإلكترونية⁶
- وصف الأصول المعمرة بأنها الأصول التي تدر منفعة اقتصادية للمنشأة لعدد من الفترات المستقبلية، وتتضمن المعايير المحاسبية بخصوص تلك الأصول المعمرة في :
- تحديد التكلفة المناسبة التي تسجل بها الأصول في البداية.
 - تحديد المبلغ الذي تظهر به الأصول في تواريخ التقارير المتتابعة.
 - نيد الطرق المناسبة لتخصيص التكلفة أو م المترجلة الأخرى في فترات الانقاع بالأصل.
- وتوصف الأصول المعمرة بصفة مبدئية بأنها تشغيلية بطبيعتها ويمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين: ملموسة ، غير ملموسة.
- ويكون للأصول الملموسة جوهر مادي بينما الأصول غير الملموسة سواء ليس جوهر مادي أو لها قيمة ليست مأخوذة عن الجوهر المادي الخاص بها وترجع قيمة الأصل غير الملموس إلى الحقوق أو المزايا التي تقدمها ملكية المنشأة الأعمال، ويمكن تقسيم الأصول غير الملموسة إلى نوعين:
- أ- محددة (لا يمكن التعرف عليها).
 - ب- غير قابلة للتحديد (كالشهرة).

د. طارق عبدالعال حماد، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 697,698.

ل الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد براءات الإختراق وحقوق الطبع والعلامات التجارية وأسماء الماركات وقوائم العملاء والحقوق الأخرى والتي يمكن لا تنقل إلى المالك كشهرة المحل.

2- تتم كل الصفقة أو الجزء الأساسي منها في التجارة الإلكترونية إلكترونياً ولذلك فإنه لا يوجد مستندات ورقية وحتى التوقعات تتم إلكترونياً ويتم الدفع أيضاً من خلال النقود الإلكترونية أو وسائل الدفع الإلكترونية^{8/}

ويتم التسليم في بعض الأحيان لأنواع معينة من المعلومات والبرامج إلكترونياً ويؤدي هذا إلى حدوث تغيرات في أشكال المستندات والدفاتر والافصاحات المطلوبة كما تؤدي السرعة والسهولة التي تتم بها الصفقات في التجارة الإلكترونية إلى مخاطر جديدة لم تكن موجودة في التجارة التقليدية وعلى سبيل المثال:

- هل تنفذ الشركة الطلبات التي ترد إليها من الويب إلى البريد الإلكتروني؟
- هل تقوم الشركة بإرجاع السلع والخدمات المطابقة للمواصفات؟
- مامدى إمكانية وقوع غش أو سرقة في صفقات التجارة الإلكترونية؟
- هل هنالك تأمين للمعاملات ووسائل الدفع؟
- هل يتم الحفاظ على خصوصية العملاء ومعلوماتهم الشخصية؟
- ماهي الآلية التي تضعها الشركة للرد على إستفسارات وتساؤلات العملاء؟
- كيفية تأكد العملاء من أن الشركة التي تعلن وتبيع على الويب لديها إجراءات رقابية فعالة ونظام رقابة داخلية قوي للتأكد من إكمال وسلامة تنفيذ صفقات التجارة الإلكترونية.
- كيفية توفير الثقة للمستهلكين بأن المعلومات الخاصة بهم سوف تكون محمية.
- 3- كيفية توفر خدمات الثقة التي يقدمها مراقب الحسابات وماهي المعايير التي تقدمها الجهات التي تضع معايير المراجعة للتحقق المستقل من صفقات التجارة الإلكترونية⁹

يحمل التبادل التجاري الإلكتروني الكثير من الأخطار (المخاوف) نتيجة لعدم وجود إتصال شخصي بين البائع أو المنتج والعميل أو سبب البعد الجغرافي بين أطراف العمليات ويمكن تلخيص أهم هذه الأخطار في:

- خطر الخصوصية وينشأ بسبب إساءة إستخدام البائع للمعلومات الخاصة والسرية للعميل.
- خطر الأمن ويحدث نتيجة عدم نقل المعلومات عبر الوسيط العام (شبكة الإنترنت) على نحو سليم خالي من التوصل غير المرخص والإستخدام غير المرخص.

/ المرجع السابق ص 699⁸

/ د محمد عبدالقادر، مهنة المحاسبة والثقة في عمليات التجارة الإلكترونية، المجلد 28، العدد الأول، 2004،⁹ المجلة المصرية للدراسات التجارية، ص 4-5.

- خطر العملية ويظهر بسبب عدم إكمال البائع للعملية وفقاً لما تم الاتفاق عليه
- خطر الإفصاح وينشأ نتيجة التعامل مع موقع غامض بشبكة الانترنت ، مما يسهل من تحريف المنشأة التي تمتلك الموقع للمعلومات أو عدم إظهارها للمعلومات الكاملة التي يحتاجها العميل حتي يتخذ قرار الشراء علي نحو سليم .
- لمر المنتج ويحدث بسبب عدم إيجاد المعلومات عن المنتج الملائم الذي يمكنه أن يوفر احتياجات العميل .
- ولمساعدة العملاء علي التحكم في أو تخفيض الأخطار السابقة ظهرت خدمة توفير الثقة في عمليات التجارة الالكترونية ،ويوجد نوعان من هذه الخدمة يمثل النوع الأول في وضع ختم أو شعار مميز علي الموقع لتوضيح ان البائع يلتزم بالمعايير الموضوعية من قبل مقدم الختم أو الشعار ، ويمثل مقدم الختم في هيئة مستقلة عن كل من البائع وعملية البيع . ويمثل النوع الثاني في توفير التأكيد بالثقة بواسطة طرف ثالث يكون له اهتمام كبير بالشراء المباشر عبر الشبكة بدون أن يتم وضع أي شعار علي موقع البائع.
- خدمة توفير الثقة في عمليات التجارة الالكترونية من خلال وضع ختم علي موقع البائع تعد الأكثر انتشاراً بالإضافة إلى أن مهنة المحاسبة قد اختارت استخدام هذا النوع لتقديم خدمات توفير الثقة في مجال التجارة الالكترونية .
- يوجد العديد من المنظمات تستخدم ختم الثقة في توفير تأكيد بالثقة في عمليات التجارة الالكترونية وسوف يشير الباحث هنا إلى عرض موجز لخدمة Web Trust وهي قرر الفائزون علي مهنة المحاسبة (المعهد الأمريكي للمحاسبين بالاشتراك مع المعهد الكندي للمحاسبين) تصميم وتنفيذ برنامجاً لتهدئة مخاوف وقلق العملاء في مجال التجارة الالكترونية ولزيادة الثقة في سوق التعاملات الالكترونية . هدف البرنامج الذي أطلق عليه Web Trust إلى تعزيز معايير التجارة الالكترونية المتعلقة بحماية المعلومات التي يتم تصنيفها علي أنها معلومات شخصية .
- ويستطيع المحاسبون الحصول علي ترخيص بتقديم خدمة Web Trust من المعهد الأمريكي للمحاسبين أو لمعهد الكندي للمحاسبين .وتتمثل هذه الخدمة في تقييم واختبار مدى التزام موقع معين بشبكة الانترنت بمبادئ ومعايير الخصوصية التي يشملها برنامج Web Trust .
- وبعد ختم تأكيد الثقة الخاص بخدمة Web Trust تعبيراً رمزياً للعملاء يشير إلى قيام المحاسب علي نحو محايد بتقييم والتحقق من ممارسات الخصوصية التي يعلن عنها موقع البائع بشبكة الإنترنت وما يرتبط بهذه الممارسات والأساليب. وعادة مايوفر تقرير رأياً يوضح خلال فترة الإختبار طبقاً لكافة جوانب الأهمية النسبية أن البائع:
- قام بالإفصاح عن ممارسات الخصوصية التي يتبناها في مجال التجارة الإلكترونية.
- يتوافر لديه الإلتزام بممارسات الخصوصية هذه.

- يضع أساليب رقابية فعالة على نحو يوفر تأكيد تأكيد مناسب بحماية معلومات العميل التي يتم الحصول عليها نتيجة القيام بعمليات التجارة الإلكترونية بما يتفق مع ممارسات الخصوصية المعلن عنها.

وتتمثل مبادئ ومعايير خدمة Web Trust في:

- الخصوصية - الأمن - ممارسات العمل وإكمال العملية.
- التوافر - حماية العميل - الجوانب الخاصة بسلطة منح شهادة خدمة Web Trust.

دمج المهام وعدم الفصل بين الاختصاصات:⁽¹⁰⁾

باعتبار أن الفصل بين الوظائف أحد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل اليدوي. فأساس نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والفصل بين المستويات الوظيفية المختلفة حتى يمكن التقليل من فرص إرتكاب الغش أو حدوث التلاعب. في حين أنه في ظل النظام الإلكتروني يمكن القيام بعدة عمليات متتابعة في وقت واحد وبإشراف موظف معين أو قسم معين.

ولذلك فإن تركيز عدد من خطوات النظام المحاسبي في قسم واحد في ظل النظام الإلكتروني يؤدي إلى تلاشي أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية التي ترتبط بالفصل بين اختصاصات وظائف التصديق على العمليات المالية، وحيازة والإحتفاظ بالأصول، وتسجيل تلك العمليات في في الدفاتر المحاسبية. بالإضافة إلى أنه يمكن لعملية واحدة واحدة في حالة استخدام الحاسب أن تؤثر على مباشرة وفي نفس الوقت على مجموعة من الملفات الموجودة بداخله، ولا سبيل إلى تلافي ذلك إلا بإتباع أساليب الفحص الحديثة.

4- تغيير نمط وتوقيت إعداد التقارير والقوائم المالية :

لأن التشغيل الإلكتروني للبيانات ييسر استخدام التقارير في حينها وفي أقل وقت ممكن وبتفصيلات أكثر، عما كان عليه الحال في ظل النظم اليدوية التي تتطلب وفقاً لإستخراج التقارير والقوائم المالية وإعداد التسويات اللازمة.

متوجب معه استخدام مجموعة من الإختبارات والأساليب المختلفة عن ذي قبل - للتأكد من سلامته ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية.

وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (I A S B) بتشكيل لجنة لفحص المشاكل المرتبطة بالنشر الإلكتروني للتقارير المالية عالمياً لتنظيم النشر الإلكتروني للتقارير المالية مايلي:

د. سهر الطنملي ، الفحص الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية وضوابط المراجعة الإلكترونية لعملياتها،¹⁰ المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو 2004، تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة. ص 259.

- دار لجنة معايير المحاسبة الدولية في نهاية 1999 بياناً بعنوان تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت.
- مساهمة مجلس معايير المحاسبة (F A S B) في عام 2000 بإصدار مشروع بحثي أسماه للنشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال.
- صدر في بريطانيا نظام الإتصالات الإلكتروني في منتصف عام 2000.

ثالثاً: أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة:

إن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الإلكترونية.

وهذه التحديات التقنية المعاصرة تقسم إلى سبعة أقسام وهي ¹¹ :

- 1- معرفة ومهارات تقنية المعلومات.
- 2- النشر الإلكتروني للقوائم المالية.
- 3- القضايا المحاسبية في شركات التجارة الإلكترونية.
- 4- الخدمات التوكيدية الجديدة.
- 5- المراجعة المستمرة (الإلكترونية).
- 6- أثر التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة.
- 7- قضايا تقنية أخرى.

1: مهارات تقنية المعلومات:

في عام 2000 إستعرض المؤلفان ألبرت وساكن دراسة لتطوير التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأستنتجا منها أن المناهج المحاسبية غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات، وأن برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها بحاجة إلى سعة الأفق في التعليم المحاسبي وإدراك تأثيرات التقنية والعولمة.

وجاءت توصياتها حول إعادة هندسة برامج المحاسبة في جامعات على ضوء المتغيرات البيئية المحيطة. هذا ما يحدث في الدول المتقدمة ولكن في بلادنا العربية بالرغم من التطور المستمر في تقنية المعلومات فلا يزال التعليم المحاسبي في الجامعات يفتقر إلى تحديث المطلوب في منهجياته وفق إحتياجات قطاع الأعمال الإلكتروني.

2: النشر الإلكتروني للقوائم المالية:

¹¹ http mar د عبيد سعد المطيري ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة متاح في jpfdcr.com.

إن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الإنترنت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية ومن هذه التحديات هي:

1- لجؤ الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مرفقة في مواقعها على الإنترنت أو الربط بين بياناتها المالية المرفقة وغير المرفقة على الإنترنت مما يؤدي إلى تضليل المستخدمين. تعرض البيانات المالية المنشورة على الإنترنت والمرفقة للتلاعب والتغيير من قبل صاحب المنشأة.

وهناك بعض القضايا المتعلقة بنشر تقارير المراجع على الإنترنت ومنها:

من المسؤول تقرير المراجعة 1/ الإنترنت ؟ 2/ هل هو العميل أم المراجع؟

3/ وهل يتبع لموقع العميل أو إلى موقع المراجع؟؟

عرض تقارير المراجعة المنشورة على الإنترنت للتغيير والتعديل من العميل أو إلى طرف آخر، إشكالية تثبت تاريخ تقرير المراجعة المنشورة على الإنترنت، علاقة وإرتباط تقارير المراجعة بالمعلومات والبيانات المنشورة الأخرى على الإنترنت إضافة للقوائم المالية.

الربط بين القوائم والتقارير المرفقة وموقع المراجع على الإنترنت المسؤولية المحتملة على المراجع والإلتزام عن المعلومات المنشورة في موقع الإنترنت وطبيعة تقرير المراجعة.

وبذلك كان للإنتشار الإلكتروني المترابط للقوائم المالية على الإنترنت أثر واضحاً على تفعيل وتنشيط هيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتلائم التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات.

3: القضايا المحاسبية في شركات التجارة الإلكترونية:

ان ممارسات وأنشطة شركات التجارة الالكترونية تثير مشاكل محاسبية جديدة مثل كيفية معالجة التكاليف المتعلقة بإنشاء وتحسين موقع الانترنت، وكيفية المحاسبة عن التكاليف الجارية والمستمرة لصيانة الموقع وما يرتبط به وإدارة التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف بايرادات المبيعات التي تحسب علي أساس صافي المبيعات أو إجمالي المبيعات .

4- الخدمات التوكيدية :

الخدمات التوكيدية هي خدمات ، مهنية مستقلة تهدف الي تحسين وضمان جودة المعلومات ومحتواها لاغراض اتخاذ القرارات .

5- المراجعة المستمرة الالكترونية :

المراجعة المستمرة منهج يمكن المحاسبين القانونيين من تقديم تأكيدات مكتوبة وليس رأياً حول موضوع المراجعة التي تقع تحت مسؤولية ادارة الشركة (العميل) تقدم التوكيدات من خلال اشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والادارة والعملاء المحتملين وذلك بشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الاحداث ذات العلاقة بموضوع المراجعة .

6- اثر التجارة الالكترونية علي معايير المراجعة :

بيئة التجارة الالكترونية ،تطلب معايير وإرشادات للمراجعة لتواكب التطورات الالكترونية واحتياجات العملاء .

7-: قضايا تقنية اخري :

إن قضايا ومفاهيم تقنية المعلومات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة سريعة التغيير بسبب تقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات ، وان أهم الموضوعات والقضايا من قضايا (الأمن ورقابة المعلومات) إدارة وتشغيل المعلومات في النشاط الإلكتروني، عملية التكامل بين البرامج الإلكترونية، خدمات الويب، إسترداد البيانات المفقودة، التقنيات اللاسلكية، الحماية، الإتصال عن بعد، إدارة طلبات العملاء الإلكترونية، سرية وخصوصية المعلومات.

رابعاً: التحديات التي واجهت مهنة المحاسبة في ظل بيئة التجارة الالكترونية والتوصيات الكفيلة للمساهمة بحلها .

توجد عدد من التحديات يمكن للباحث أن يقف عليها وهي¹² :

1- تحديات تشريعية

وهي عدم وجود تشريعات محاسبية متخصصة تحد وكيفية التعامل وقياس والإفصاح عن العمليات التي تتم في ظل التجارة الالكترونية مما وردعه مشاكل مهمة على رأسها مشكله الاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية ، والتخصيص الضريبي ، بالإضافة إلى عدم وجود معايير محاسبية أوتدقيقية متخصصة تحكمم عمليات التجارة الإلكترونية ، ولمواجهة هذه المشكلة يمكن اقتراح التالي :

اقترح آلية جديدة أو طة جديدة للاعتراف بالإيراد المتولد من خلال التعامل بالتجارة الإلكترونية ، والتي يمكن تتبعها (الاعتراف بإيراد التجاره الإلكترونية عند نقطة تحقق أمان عمليات النظام) مع ضروره توفر شرطى :

- الأمان في العمليات ويقصد هنا بأنه يجب على الشركة تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبى وموقعها على الانترنت يضمن صفه الأمان على عمليات البيع التي تتم من خلاله، متضمن سياسات يتم برمجتها تؤمن كل من : الأمان ، والتوكيدية والموثوقية .

د ظاهر القشي و د نائل عدس ، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل التجارة الالكترونية ، جامعة 1
http://iltsalqashjeean.com الاسراء الاهلية متاح في :

- تأكيد آلية الأمان : حيث يتم ذلك بواسطة اعتماد إحدى الجهات المحاسبية المتخصصة، بتدقيق نظام الشركة الخاص والذى يربط بين نظام الشركة المحاسبى وموقعها على الانترنت ، كطرف ثالث محايد والذي يستطيع التأكيد على سلامة وصحة الإجراءات والسياسات المنبثقة في ذلك النظام .

2- تحديات تقنية وفنية

لقد واكبت مهنة المحاسبة تقريباً جميع التغيرات التي طرأت على بيئة التجارة التقليدية ، من منطلق بأن غالبية الجهات المحاسبية المختلفة أهلت منتسبيها بواسطة التدريب والتتقيف بكيفية التعامل مع متغيرات بيئة التجارة الإلكترونية ، وخصوصاً أن هذه البيئة سريعة التطور والتغيير ، وأصبح من الضروري أخذ التحديات التالية في عين الاعتبار وهي :

1- تأهيل كل من المحاسبين والمدققين تكنولوجياً:

وذلك من خلال:

- وضع برامج تدقيق محوسبة قابلة للتطوير بشكل يتناسب مع سرعة التغيرات في بيئة التجارة التكنولوجية
- ملازمة برامج تعليمية تكنولوجية مرافقة للتعليم المحاسبى
- توظيف جهات تكنولوجية متخصصة بعمليات التجاره الإلكترونية جنباً إلى جنب مع جهات التشريع المحاسبى

2- تحديات البنية التحتية

كما هو معروف بأن جميع الانظمة الحاسبية المعمول بها باتت ومنذ عقد من الزمن تقريباً أنظمة محوسبة ، ولكن غالبية تلك الانظمة لاتستطيع التأقلم مع عمليات التجارة الإلكترونية ، وقد بات على الشركات ضرورة اعاده هيكليته البنية التحتية لتلك الانظمة ، ليس فقط بشكل يتأقلم مع بيئة التجارة الإلكترونية فقط وإنما بشكل يقبل التغيير واتطوير بشكل بواكب سرعة التغيير في البيئة الجديد ، ونظراً لعدم وجود سياسات محاسبية محدده تحكم البيئة الجديد من جهة وارتفاع تكلفه التطوير من جهة اخرى فقد اصبح إعادة هيكليته البنية التحتية من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل التجارة الإلكترونية

سابعاً التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية تغيرات جوهرية في بيئة الاعمال التي يعمل بها كل من المحاسبى والمدقق ويمكن تلخيص هذه التغيرات كما يلي¹³ :

- 1- نعيم دهمش – ظاهر القشي ، مدى ملائمة مهنة المحاسبة بيئة التجارة الإلكترونية ، مجلة اريد للبحوث العلمية ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، 204 ، ص 209.

1- هيكلية المنشأة

لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيراً جوهرياً على هيكلية المنشأة وجعلتها ذات طابع تكنولوجي فعملية الشراء تتم بلحظات ولمواكبة السرعة الكبيرة لابد أن تحوى هيكلية المنشأة الآليات الكفيلة التي كنها من ملاحقة العملية والتأكد منها وتنفيذها . لكي يواكب كل المحاسبين والمراجعين هذه العمليات السريعة لابد لكل منها أن يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز والا أصبحا عديمي الجدوى

2- قنوات التوزيع :

في ظل التجارة الإلكترونية وتعدد أنواعها أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشعبة ومعقدة ، وفي حالة دوث أى خطأ

قد ينقضى وقت كبير قبل إمكانية تحديد قناة التوزيع التي حصل فيها الخطأ

3- الاعتراف بالايراد:

قد تعد هذه من أكثر المشاكل التي تؤرق المحاسبى . وفي النظرية المحاسبية لم تأخذ بالحسبان آليه الاعتراف والايراد في ظل التجارة الإلكترونية وغياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الايراد عملية مشكوك فيها. ولكن في حاله توفير الأمان للعمليات الإلكترونية وإستطاع المحاسبى والمراجعين توكيد فاعلية الأمان يمكن بعدها التحقق من الايراد بها .

4- آلية التسديد في ظل التجارة الإلكترونية ظهرت آلية تسديد جديده لم تكن موجوده سابقا ، وهي التسديد يد شبكه الانترنت ، قد يظن بعض أن هذه الآلية لا تختلف كثيراً عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونية ولكنها تختلف اختلافاً جزيئياً فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات مهمة وغير متاحة للجمهور ، ولكن التسديد عبر شبكه الانترنت محفوفاً بمخاطر كبيره وعديده وخصوصاً عندما يتمكن قراصنه الانترنت من إستخدام حسابات الغير تسديد مشترياتهم ، وفي هذه الحاله يصبح من المستحيل إلغاء العملية ويكون الخاسر الأول والآخر كل من الشركة البائعه والشخص الذي تم أختراق حسابه من غير علمه . فلقد تعدى الامر ضياع بطاقه اعتماد يمكن التعميم عليها ، وإبقائها إلى استخدام بطاقة اعتماد وحساب لشخص بشكل لا يمكنه الشعور به إلا بعد فوات الأوان .

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

أولاً مجتمع الدراسة :

دأ التفكير في انشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان منذ عام 1962م ، حيث تم اجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية

التابعة للبنك الدولي . إلا أن اجيز قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية من قبل المجلس الوطني الانتقالي في يونيو 1994 وأصبح بموجب سوق الخرطوم للأوراق المالية كيان مستقل . تتمثل اهدافه واغراضه في تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعا وشراء ، تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين ، العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للوصول الانتاجية في الاقتصاد الوطني ، دراسة التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يتناسب التغيرات التي يتطلبها السوق¹⁴.

ثانيا : تحليل الدراسة الميدانية :

تم تحديد عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة ، وقد تم توزيع (30) استبانة علي عينة البحث وتم الحصول عليها جميعها بنسبة استجابة 100% . شملت الاستبانة في قسمها الأول اناات الشخصية لأفراد العينة ، وفي القسم الثاني الاسئلة التي تغطي فرضيات البحث وتم استخدام مقياس ليكرت للاستبانة كما استخدمت الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية .

الفرضية الأولى:

هناك مخاطر تواجه صفقات التجارة الالكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية. لاختبار الفرضية استخدم كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإحصائية كاي تربيع لكل فقرة من فقرات المحور. النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم 1 الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الإحصائية كأي تربيع لمحور مخاطر

صفقات التجارة الالكترونية

متغيرات الدراسة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Chi-Square قيم الاحصائية	Df درجات الحرية	Sig مستوى الدلالة الاحصائية.
1 تنفيذ سوق الخرطوم الطلبات التي ترد اليها من الويب الي البريد الالكتروني	0.769	2.18	28.455	3	.000
2 تقوم سوق الخرطوم بارجاع السلع والخدمات الغير مطابقة للمواصفات	0.769	2.18	28.455	3	.000
3 يتوقع وقوع قش أو سرقة في صفقات التجارة الالكترونية	1.063	2.45	16.545	4	.002
4 توجد تامين للمعاملات	1.001	2.42	19.576	4	.001

التقرير السنوي عن سوق الخرطوم ،2013، ص 6.¹⁴

					التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية ووسائل الدفع	
5		1.803	2.42	26.455	5	0.000
6		5.391	3.42	16.818	3	0.001
7		0.820	2.12	46.848	4	0.000
8		.822	2.38	16.818	3	0.001
8		.09296	.2965	51.000	11	0.000

المصدر: حساب الباحثة استخدام البيانات المتحصل عليها من الاستبانة المعدة لغرض الدراسة 2015م .

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم 1 ذات على موافقة مفردات العينة على أهمية المتغير وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجال (ما بين 2.18 - 2.45) ، فكان أعلاها للفقر (3) التي مفادها يتوقع وقوع غش أو سرقة في صفقات التجارة الالكترونية . للتحقق من فرضية الدراسة الأولى تم تطبيق اختبار كاي تربيع علي بيانات العينة النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم 1 والذي يبين أيضا أن قيمة الإحصائية كاي تربيع أوضحت قبول إحصائي لكل الفقرات. إجمالي المحور أشار لى أن قيمة كاي تربيع بلغت (51.000) ومستوي الدلالة الاحصائية (0.000) عليه فان هنالك مخاطر تواجه صفقات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الفرضية الثانية:

تؤثر أنظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
لاختبار الفرضية استخدم كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والإحصائية كاي تربيع لكل
فئة من فئات المحور. النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: الوسط الحسابي والانحراف المعياري قيمة الإحصائية كاي تربيع لمحور أنظمة
التجارة الالكترونية

الرقم	متغيرات الدراسة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Chi- Square قيمة الإحصائية	Df درجات الحرية	Sig مستوي الدلالة الإحصائية
1-	يوجد ارتباط وثيق بين التجارة إلكترونية وأنظمة إنتاج لمعلومات المحاسبية مما يؤثر المخرجات والتقارير المحاسبية	0.706	1.53	28.588	3	.000
2-	تتمتع الأنظمة الآلية بخاصية المحاسبة الالكترونية مما يؤثر على الإجراءات الرقابية والعمليات المصرفية الالكترونية	0.627	1.97	20.353	3	.000
3-	نخفاض مدة التأخير المرتبطة بالتوقيت الملائم للافصاح الالكتروني علي الشبكة	0.697	2.38	20.353	3	.000
4-	ارتفاع تكلفة انشاء المواقع وصيانتها وتحديثها وتزويدها بكل ادوات تنفيذ المتجر الالكتروني	0.702	2.15	23.647	3	.000
5-	تحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية الي النموذج الالكتروني وتعبئتها وتدأولها وانزالها عبر الشبكة الالكترونية	0.988	2.41	21.294	4	.000

6-	التوسع في ادخال تكنولوجيا نظم خبرة الناتجة عن نظم الذكاء الصناعي ضمن المعلومات المحاسبية	0.697	2.38	20.353	3	.000
7	يهتم سوق الخرطوم للأوراق لمالية بتأهيل كل من المحاسبين والمراجعين تكنولوجيا	0.985	2.38	3.412	3	.332
8	اجمالي المحور	.05032	.3115	42.471	9	.000

المصدر: حساب الباحثة استخدام البيانات المتحصل عليها من الاستبانة المعدة لغرض الدراسة 2015م .

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم (2) ذات على موافقة مفردات العينة على أهمية المتغير وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجال (ما بين 1.59 – 2.41) ، فكان أعلاها للفقر (5) التي مفادها أن لتحول شبه الكامل من النماذج المستندة الورقية التقليدية إلى النموذج الالكتروني وتعبئتها وتداولها وإنزالها عبر الشبكة الالكترونية.

للتحقق من فرضية الدراسة الثانية تم تطبيق اختبار كاي تربيع علي بيانات العينة النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (2).

يبين الجدول رقم (2) أيضا أن قيمة الإحصائية كاي تربيع أوضحت قبول إحصائي لكل الفقرات عدا الفقرة رقم (7) يث بلغ مستوي الدلالة الاحصائية (0.332) وهو اكبر من درجة القبول الاحصائي (0.05) مما يدل علي عدم قبولها إحصائيا.

إجمالي المحور أشار إلى أن قيمة كاي تربيع بلغت (42.471) ومستوي الدلالة الاحصائية (0.000) عليا فان أنظمة التجارة الالكترونية تؤثر علي نظام المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة :

توجد مشاكل محاسبية تعترض تطبيق التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية
لاختبار الفرضية استخدم كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور.
النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم (3).الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور المشاكل المحاسبية

الرقم	متغيرات الدراسة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Chi-Square	Sig.الدلالة الاحصائية.
1-	توجد مخاطر ائتمان وسيولة زرة الالكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية	0.936	2.76	.438	.804
2-	الاعتراف بايرادات مبيعات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية علي اساس صافي المبيعات .	0.933	2.61	24.727	.000
3-	الاعتراف بايرادات مبيعات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية علي اساس اجمالي المبيعات	0.936	2.76	13.750	.003
4-	يتحمل سوق الخرطوم للأوراق مالية معالجة التكاليف المتعلقة بانشاء وتحسين موقع الانترنت	0.608	2.22	.000	.000
5-	يتولي سوق الخرطوم للأوراق ادارة التدفقات النقدية الناتجة عن التجارة الالكترونية	0.801	2.06	13.000	.011
6-	سوق الخرطوم للأوراق المالية معايير وإرشادات للمراجعة ب التطورات الالكترونية واحتياجات العملاء	0.661	2.00	32.091	.000

7	سوق الخرطوم للأوراق المالية برامج مراجعة حوسبة قابلة للتطوير بشكل يتناسب مع سرعة التغيرات في بيئة التجارة الالكترونية	0.661	2.00	13.750	.003
8	تزايد الوزن النسبي للأصول غير الملموسة للمنشآت الداخلة	0.801	2.06	.438	.804
9	إجمالي المحور	.04355	.2887	19.000	.061

المصدر: حساب الباحثة باستخدام البيانات المتحصل عليها من الاستبانة المعدة لغرض الدراسة 2015م .

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم (3) ذات على موافقة مفردات العينة على أهمية المتغير وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجال (ما بين 2.00 – 2.76) ، فكان أعلاها للفقرة (1) التي مفادها توجد مخاطر ائتمان وسيولة بالتجارة الالكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية والفقرة (3) والتي مفادها يتم الاعتراف بإيرادات مبيعات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية على أساس إجمالي المبيعات للتحقق من فرضية الدراسة الثالثة تم تطبيق اختبار كأي تربيع على بيانات العينة النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (3)، وبين الجدول أن قيمة الإحصائية كاي تربيع أوضحت قبول إحصائي لكل الفقرات عدا الفقرة رقم (1) والفقرة (8) حيث بلغ مستوي الدلالة الإحصائية (.804) و(.804). على التوالي . وهي أكبر من درجة القبول الإحصائي (0.05) مما يدل على عدم قبولها إحصائياً.

4- إجمالي المحور أشار إلي أن قيمة كأي تربيع بلغت (19.000) ومستوي الدلالة الإحصائية (0.061) عالية فان : لا توجد مشاكل محاسبية تعترض تطبيق التجارة الإلكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

الخاتمة

أولاً النتائج : توصل البحث لمجموعة من النتائج وهي :

1 تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية يؤثر على الإجراءات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبية

- 2- يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات الالكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية على أساس صافي المبيعات .
- 3- أثرت التجارة الإلكترونية بوصفها تقنية متطورة جدا علي جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنة المحاسبة بشكل خاص .
- 4- ساهم كل من الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لعملياتها ، بشكل مباشر في إيجاد مشكلة رئيسية واجهت مهنة المحاسبة وهي : آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية .
- 5- تتمثل المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الالكترونية في تزايد الوزن النسبي للأصول الغير ملموسة للمنشآت الداخلة في صفقات التجارة الإلكترونية ،حدوث تغيرات في أشكال المستندات والدفاتر والإفصاحات المطلوبة ، كيفية توفير خدمات الثقة التي يوفرها مراجع الحسابات ،تغيير نمط وتوقيت إعداد التقارير والقوائم المالية .

ثانيا :التوصيات: توصل البحث لمجموعة من التوصيات وهي:

- 1- تكييف النظرية المحاسبية وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الالكترونية .
- 2- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنة المحاسبة ، بشكل يجعل الإلمام بتقنية المعلومات بشكل عام . وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص ،من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة .
- 3- ضرورة إعادة النظر بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية ، وصياغتها بشكل يتلاءم مع التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية ووضع معيار محاسبي يتضمن نطاق محدد لمعاملات التجارة الإلكترونية .
- 4- ضرورة تنبيه الحكومات إلي السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية .

المراجع والمصادر:

- 1 - هند محمد حامد ، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي (حلول : بدون دار نشر ،2003م).
- 2 - رأفت رضوان ،عالم التجارة الإلكترونية (الفاهر :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1999م)..
- 3- مهندس . عبد الحميد بسيوني - عبد الكريم عبد الحميد بسيوني - التجارة الالكترونية (الفاهر :دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،2003).
- 4- د. لطيف زيود، تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 27، العدد 3، 2005 .

- 5- ثابت عبدالرحمن ادريس، جمال الدين محمد المرسي، التسويق المعاصر (الاسكندرية: الدارالجامعية، 2005).
- 6- دسهير الطنملى ، الفحص الضريبي لصفقات التجارة الالكترونية وضوابط المراجعة الالكترونية لعملياتها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 3 ، يوليو 2004.
- 7- د نعيم دهش - ظاهر القش ، مدى ملائمة مهنة المحاسبة بيئة التجارة الإلكترونية ، مجلة ، المجلد الثامن ، العدد الثاني، 2004.
- 8- د1 طاهر الفشي، د. نائل عدس ، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل التجارة الالكترونية ، جامعة الاسراء الاهلية متاح في: <http://iltsalqashjeean.com>.
- 9- أ.د عبدالرحيم الشحات البحيطي ، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 21، العدد الثاني ، سبتمبر 2007.
- 10- د عبيد سعد المطيري ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة متيح في <http://mar.jpfd.com>.
- 11- د محمد عبدالقادر، مهنة المحاسبة والثقة في عمليات التجارة الإلكترونية، المجلد 28، العدد الأول، 2004، المجلة المصرية للدراسات التجارية.
- 12- د.عصام محمد ، أ حرية شعبان شريف ، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية ، مجلة الجامعة الاسلامية غزة فلسطين ،المجلد 16، العدد الثاني. بدون سنة نشر.
- 13- د. محمد شريف توفيق، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية دراسة إختيارية 2003. بحث منشور على شبكة الإنترنت الموقع www.ohamedsheriff.vze.com . <http://>
- 14- د طارق عبد العال حماد ، التجارة الالكترونية (القاهرة :الدار الجامعية، 2005م).
- 15- التقرير السنوى عن سوق الخرطوم 2013م .

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الاسلامية

قائمة استبيان

السيد:.....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،،،

الموضوع: المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الالكترونية

الهدف من الاستبيان المرفق بهذا الخطاب هو جمع بيانات لاستخدامها في الدراسة عن الموضوع أعلاه وإكمال هذه الدراسة يتوقف إلي حد كبير علي إجاباتكم علي هذه الأسئلة أرجو ملء الاستبانة وان تأخذ في الاعتبار الإرشادات التالية :

1. كل البيانات أو المعلومات التي تدلي بها لا تستخدم إلا لإغراض هذا البحث فقط كما أن سريتها سوف تكون مكفولة وعليه ليس مطلوب منك أن تسجل اسمك أو توقعه.
 2. الرجاء الإجابة علي كل الأسئلة الواردة في الاستبيان
 3. أرجو وان تكون الإجابات بصراحة وأمانة وفي منتهي الدقة
 4. الرجاء وضع علامة (√) إمام الإجابة التي تراها مناسبة في المكان المخصص لذلك .
- نشكركم مقدما علي مشاركتكم وتعاونكم

هـ	خاطر تواجه صفقات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ذ سوق الخرطوم الطلبات التي ترد إليها من الويب إلي البريد الالكتروني					
2	وم سوق الخرطوم بإرجاع السلع والخدمات الغير مطابقة للمواصفات					
3	يتوقع وقوع غش أو سرقة في صفقات التجارة الالكترونية					
4	توجد تامين للمعاملات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية ووسائل الدفع .					
5	الحفاظ بسوق الخرطوم المالية بخصوصية العملاء ومعلوماتهم الشخصية .					

6	تضع سوق الخرطوم للأوراق المالية آلية للرد علي استفسارات وتساؤلات العملاء					
7	وق الخرطوم للأوراق المالية الثقة للمستهلكين بالمعلومات الخاصة بهم سوف تكون محمية .					
8	8 إعادة هيكلة البنية التحتية من أهم التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل التجارة الالكترونية في سوق الخرطوم .					
	أنظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجد ارتباط وثيق بين التجارة الالكترونية وأنظمة إنتاج المعلومات المحاسبية مما يؤثر علي المخرجات والتقارير المحاسبية					
2	2 تتمتع الأنظمة الآلية بخاصية المحاسبة الالكترونية مما يؤثر علي الإجراءات الرقابية والعمليات المصرفية الالكترونية					
3	3 خفاض مدة التأخير المرتبطة بخاصية التوقيت الملائم للإفصاح الالكتروني علي الشبكة					
4	4 ارتفاع تكلفة إنشاء المواقع وصيانتها وتحديثها وتزويدها بكل أدوات تنفيذ المتجر الالكتروني					
5	5 التحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية إلي النموذج الالكتروني وتعبئتها وتداولها وإنزالها عبر الشبكة الالكترونية					
6	6 سع في إدخال تكنولوجيا نظم الخبرة الناتجة عن نظم الذكاء الصناعي ضمن المعلومات المحاسبي					
7	7 يهتم سوق الخرطوم للأوراق المالية بتأهيل كل من المحاسبين والمراجعين تكنولوجيا .					
	توجد مشاكل محاسبية تعترض تطبيق التجارة الالكترونية سوق الخرطوم للأوراق المالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

1	مخاطر انتمان وسيولة بالتجارة الالكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية				
2	الاعتراف بإيرادات مبيعات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية علي أساس صافي المبيعات .				
3	متراف بإيرادات مبيعات التجارة الالكترونية بسوق الخرطوم للأوراق المالية علي أساس إجمالي المبيعات .				
4	سوق الخرطوم للأوراق المالية معالجة التكاليف المتعلقة بإنشاء وتحسين موقع الانترنت				
5	لي سوق الخرطوم للأوراق المالية إدارة التدفقات النقدية الناتجة عن التجارة الالكترونية				
6	سوق الخرطوم للأوراق المالية معايير وإرشادات للمراجعة لتواكب التطورات الالكترونية واحتياجات العملاء				
7	يضع سوق الخرطوم للأوراق المالية برامج مراجعة حوسبة تطوير بشكل يتناسب مع سرعة التغيرات في بيئة التجارة الالكترونية				
8	تزايد الوزن النسبي للأصول غير الملموسة للمنشآت الداخلة في صفقات التجارة الالكترونية				

ترقية القطاع الزراعي كأداة للتنويع الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الوطنية الجزائرية
لتسيير الموارد المائية- دراسة حالة ولاية سطيف.

**The promotion of the agricultural sector as a tool for economic
diversification in the light of the Algerian national strategy for water-
resources management. Case study of Setif city.**

أ. نادية حسيبة سجار ، أ. ناصر بوشارب ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/12/29)، تاريخ القبول: (2016/04/07)

Abstract

Algeria has tried to diversify water sources through the adoption of a strategy based on the management of water resources across the country contributing to the promotion and fulfill water various sectors mainly the agricultural sector that boosts the economic diversification.

The most important element of this strategy deals with the major water transfers across regions. In addition to this, there was some building dams as well as the use of seawater desalination plants in order to cover the deficit of the coast areas, and transferring the water surplus to the inner cities. Moreover, it has been the use of desert water layer to the south population. Thus, Algeria has provided the necessary institutional structure through various infrastructures optimizing efficient water resources management.

A case study of Setif highlights this national strategy. Setif has benefited from a large two conversions from the cities of Jijel and Bejaia in order to provide water to « Maouane » and « Draa el Diss ».

Keys words: Water resources, diversification strategy, dams, agricultural irrigation.

ملخص:

حاولت الجزائر تنويع مصادر المياه من خلال تبني إستراتيجية تقوم على تسيير الموارد المائية عبر الوطن لتساهم في توفير المياه وترقية مختلف القطاعات وخاصة القطاع الزراعي الذي يساعد في تنويع الاقتصادي، وتبرز أهم ملامح هذه إستراتيجية في التحويلات الكبرى عن طريق قل المياه عبر الأقاليم، إضافة إلى بناء السدود والاستعانة بمحطات تحلية مياه البحر من أجل تغطية العجز المسجل في المناطق الساحلية، ونقل الفائض من المياه إلى المدن الداخلية. كما استعانت بطبقة المياه الصحراوية من أجل نقل المياه لسكان الجنوب. وهذا من خلال توفير البنية المؤسساتية الضرورية لتسيير الأمثل لمختلف الهياكل القاعدية في مجال المياه وتم عرض حالة ولاية سطيف كإسقاط للإستراتيجية الوطنية على المستوى المحلي، والتي استفادت من تحويلين كبيرين من ولايتي جيجل وبجاية من أجل توفير المياه لكل من سدي "ذراع الديس" و "الموان".

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية تنويع الموارد المائية، السدود، الاستغلال الرشيد للمياه، الري الزراعي.

مقدمة:

قال الله تعالى: { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ... } (سورة الأنبياء- الآية: 30). من أجل ضمان تنمية اقتصادية سليمة أصبحت الدول تعتمد على مختلف إمكانياتها من أجل تنويع محفظة نشاطاتها الاقتصادية والاعتماد على سياسة تنمية اقتصادية مكثفة تشمل استغلال جميع الطاقات والقدرات المتاحة وبالأخص الطبيعية منها. بالمقابل، بات ظاهرا للعيان في الفترة الأخيرة الطفرة المحسوسة في المناخ على مستوى مختلف الأقاليم، الأمر الذي أدى إلى تزايد فترات الجفاف وقلة التساقط وارتفاع درجات الحرارة التي ساهمت في زيادة تبخر المياه ما ترتب عنه شح في الموارد المائية السطحية والباطنية والذي من شأنه التأثير سلبا على مرد ودية مختلف القطاعات التي يرتبط أداؤها بمدى توفر المياه، ولعل القطاع الفلاحي على رأس هذه القطاعات.

ففي خضم هذه التغيرات اهتدت الجزائر إلى وضع إستراتيجية وطنية حيز التنفيذ تسعى إلى الاستغلال الأمثل والتسيير الرشيد للموارد المائية المتاحة قصد توفير قدر كاف من المياه للمختلف القطاعات، مراعية في ذلك لمبدأ الأولوية، حيث تصبو إلى توفير المياه الشرب في كل وقت على مدار الأسبوع بالدرجة الأولى، ثم يتبعها القطاع الزراعي وتليها بقية القطاعات. تتمثل ملامح هذه الإستراتيجية في نقل المياه عبر مختلف الأقاليم، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وهذا حسب مدى توفر وتنوع مصادر المياه في كل منطقة. وعليه تتمثل الإشكالية التي سنحاول معالجتها كالآتي:

➤ ما هو دور الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتسيير الموارد المائية في

ترقية القطاع الفلاحي كأداة للتنويع الاقتصادي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحورين التالية:

المحور الأول: أهمية الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتسيير الموارد المائية في

تنمية القطاع الزراعي.

المحور الثاني: دراسة حالة ولاية سطيف.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ بعض الأهداف من بينها:

- التطرق إلى أبرز ملامح الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتسيير الموارد المائية.
- عرض مساهمة هذه الإستراتيجية في ترقية القطاع الزراعي.

- إسقاط الإستراتيجية الوطنية على المستوى المحلي من خلال عرض أهم الإنجازات على مستوى ولاية سطيف.

فترة الدراسة:

حدد الاطار الزمني لهذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنتي 2014-2016.

المحور الأول: أهمية الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتسيير الموارد المائية في تنمية القطاع الزراعي.

1. لمحة عن الإستراتيجية الوطنية لتسيير الموارد المائية:

تتضمن الإستراتيجية الوطنية لتسيير الموارد المائية العديد من البرامج الخماسية لغرض تحقيق الأهداف الوطنية والسياسة المائية المقترحة. بحيث تقوم هذه السياسة على توفير الإمدادات اللازمة من المياه الشرب لجميع السكان، إضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي وتنويعه من خلال توسيع مساحات الأراضي الزراعية المروية، مع الاستغلال الأمثل والرشد لمختلف الموارد المائية المتاحة.

لضمان الموارد المائية اللازمة، تم تحويل جزء من مياه السدود من المناطق الساحلية نحو المناطق الأطلس التلي، وبدوره يتم تحويل الفائض في هذه المناطق نحو الهضاب العليا. ويتم تعويض العجز في المناطق الساحلية عن طريق تحلية مياه البحر ومن خلال الاقتصاد في استغلاله، كما يتم تعويض العجز الحاصل في الهضاب العليا عن طريق نقل المياه الصحراوية (المياه الجوفية). ومن بين أولويات هذه الإستراتيجية تتضمن تعبئة موارد مائية جديد واستغلال مياه الصحراء ونقلها إلى المرتفعات وتحلية مياه البحر وإعادة تصفية المياه المستعملة من خلال:

- ☞ **السدود:** تشير الإحصائيات إلى أن هناك 65 سدا جديدا ليصبح العدد 72 سدا مستغلا على مستوى ربوع الوطن بطاقة إجمالية تقدر بـ 6847.24 هـم مكعب¹،
- إضافيا، إضافة إلى ذلك يوجد 14 سد يند الإنجاز بهدف الوصول إلى طاقة إجمالية تصل إلى 12 مليار م³ بحلول سنة 2025، كما شرع في دراسة انجاز 81 سدا مع التركيز على توفير المياه للمناطق الريفية²، خصوصا الموجهة منها للسقي.
- ☞ **إعادة إصلاح شبكات المياه:** والذي يعتمد على إصلاح شبكات المياه المستغلة سواء في القطاع الزراعي أو المياه الصالحة للشرب واستغلال التقنيات الحديثة في تسيير المياه، والتي تساهم في تقليص الترسبات بنسبة تصل حتى 40%.

☞ **تحليه مياه البحر:** يتضمن هذا الهدف إنشاء 16 وحدة ضخمة لتحليه مياه البحر بقدرة 942 مليون م³ سنويا.

☞ **إنشاء محطات لتصفية المياه المستعملة:** هنالك 34 محطة لتصفية المياه قيد الانجاز، بطاقة 400 مليون متر مكعب سنويا. مع رفع هذا الرقم إلى 1.2 مليار م³ سنويا بحلول سنة 2025.

☞ **نقل المياه بين الأقاليم (التحويلات الكبرى):** تم القيام بثلاثة تحويلات كبرى من خلالها تم حشد حجم اضافي من المياه وتتمثل هذه التحويلات الكبرى في:

☞ **المياه من سد بني هارون إلى مس ولايات التي تقع في السهول وهي كالآتي:** قسنطينة، ميلة، أم البواقي، باتنة، خنشلة.

☞ **نقل المياه الجوفية من عين صالح إلى تمنراست على طول 700 كلم بحجم 50 مليون متر مكعب سنويا، بما يضمن توفير مياه الشرب والسقي على حد سواء، حيث يتم يوميا ضخ 100 ألف متر مكعب من المياه عبر أنبوبين مدعمين بست محطات للضخ من الحجم الكبير وذلك بعد أن تم حفر 24 بئرا لاستخراج المياه. حيث أن المشروع يغطي اكبر مساحة جنوبية بالجزائر خاصة إذا ما علما أن السكان المعنيين بالتزويد بالمياه المحولة يزيد عددهم عن 80 ألف نسمة وهو ما سيسمح برفع حصة الفرد في اليوم إلى 117 لترا، ومن جهة أخرى سجل توظيف 2533 ملا في مختلف الورشات، ويتوقع أن يتم فتح عدد إضافي من مناصب مل في المستقبل القريب مع إعطاء دفع جديد لقطاع الفلاحة، حيث تنوي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دعم شباب المنطقة لاستصلاح الأراضي وتوسيع الواحات بعد توفير المياه، وهي الاستثمارات الفلاحية التي ستجنز على ضفاف الأنبوبين الناقلين للمياه من عين صالح إلى غاية تمنراست.³ جدر الإشارة إلى أن مياه الصحراء بالعمق، الحرارة، واحتوائها على مكونات معدنية، لهذا توجد محطات لتصفيتها من هذه الأملاح المعدنية⁴.**

يعتقد البعض أن استغلال المياه الصحراوية هو استغلال غير مستدام باعتبارها مورد خير متجدد، إلا أن وتيرة الاستغلال الحالية تمكن من توفير المياه لمدة قد تتجاوز 2000 سنة، هذا ما يسمح بنقل المياه من أقاليم أخرى مع مرور الوقت، الأمر الذي يعتبر استغلالا مستداما من وجه النظر متوسطة الأجل.

☞ **إعداد نظام إنتاج المياه (شلف-كراتة) بحيث يضمن هذا الأخير تزويد الرواق الجامع بين كل من (مستغانم -ارزيو-وهران) بمياه الشرب بحجم 155 هك م³/سنة⁵.**

2. توفير الإمكانيات الضرورية لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للمياه:

☞ **التمويل الداخلي:** قصد بلوغ البرامج المسطرة لآبد من حشد الموارد المالية الضرورية اللازمة، وبالتناسق مع باقي القطاعات، ولذلك تم توزيع الموارد المالية المخصصة لقطاع الموارد المائية كالتالي⁶:

☞ 43% للسدود.

☞ 21% للري، التصفية والصرف الصحي.

☞ 29% للمياه الصالحة للشرب.

قصد ضمان التطبيق الأمثل لهذه الإستراتيجية على المدى القصير، المتوسط والطويل الأجل تم تخصيص ميزانية حسب الجدول التالي:

جدول رقم 01: التقديرات المالية لمخطط البرنامج الاستثماري للمياه 2006-2025

المجموع	تحويل الموارد المائية	التصفية والصرف الصحي	التزويد بالمياه الشرب	الري الزراعي	طبيعة الاستثمار (الوحدة 10 ⁶ \$)
26 690	15 920	1 770	7 470	1 530	قصير الاجل
5 844	2 850	940	1 940	960	متوسط الاجل
2 330	530	1 470	330	-	طويل الاجل
35 710	19 300	4 180	9 740	2 490	المجموع

La source : **Problématique du secteur de l'eau et impacts liés au climat en Algérie**, PNUD-Algérie, 07 Mars 2009, p12.

دافعة الى حماية الموارد المائية من النضوب، سيساهم هذا الغلاف المالي المخصص والمقدر بـ 35 مليار دولار في تقليل العجز من ناحية الموارد المائية المخصصة للشرب وكذا وتوفير المياه الضرورية لتغطية مختلف احتياجات الري للأراضي الزراعية.

كما اهتمت الجزائر بإعداد صيغ تمويل مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) من أجل تحسين خدمات توفير المياه⁷، الري والتصفية والتي باشرت في ثلاث ولايات بعد الجزائر العاصمة (عنابة، قسنطينة ووهران) بعقود لمدة 05 سنوات. حيث قامت الجزائر بإعداد الصيغة القانونية المناسبة التي تسمح من خلالها السلطات المؤهلة بتخصيص جزء من مصدر مائي عمومي أو كله لتسييره لأغراض تخدم المنطقة المحيطة به كالزراعة، والسقي وهذا في شكل عقد استغلال زراعي.

☞ **التمويل الخارجي:**

إن الطبيعة الإستراتيجية لقطاع المياه في الجزائر تبرر المستوى العالي من الاستثمار للدولة الجزائرية وضرورة الحفاظ عليه، الأمر الذي يحتم توفر التمويل المتعدد الأطراف من أجل توفير مرونة إضافية إلى الجزائر لتنفيذ سياساتها، حيث يمكن استغلال الوضع من أجل توليد تيار كبير من رجال الأعمال واستقطابهم للاستثمار في السنوات المقبلة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في قطاع الشراكة، في سياق من شأنه أن يزيد التنافسية وتوفير خدمات أكثر كفاءة خصوصا في القطاع الزراعي. لكن في عام 2005، قررت السلطات الجزائرية إجراء خفض كبير للديون الخارجية وعدم الاعتماد على التمويل الأجنبي، من أجل تقليل تبعيتها نحو الخارج قصد الحفاظ على الاستقلالية التامة.

3. المؤسسات المكلفة بتسيير الموارد المائية:

قصد التطبيق الأمثل لهذه الإستراتيجية تم توفير البنية المؤسساتية الضرورية تحت إشراف وزارة الموارد المائية والبيئة بحيث تتلاءم مع طبيعة كل مهمة، والتي نستعرضها فيما يلي:

☞ مديرية الموارد المائية:

تمثل وزارة الموارد المائية على مستوى الولاية وتقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف المؤسسات التابعة للقطاع، كما تتولي مهمة أنجاز المشاريع القطاعية الغير ممرضة على مستوى إقليم الولاية في حدود الصلاحيات المخولة لها.

☞ الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID:

بشرف الديوان الذي تم إنشائه سنة 2005⁸، على مختلف الأنشطة المائية الزراعية والإشراف على تسيير وترقية الموارد المائية اللازمة لسقي الأراضي الزراعية ذات المساحة الكبيرة والتي تتجاوز 2 هكتار. ٤ يسعى الديوان إلى بلوغ هدف متوسط المدى يتمثل في الانتقال من 200.000 هكتار مجهزة للسقي إلى 400.000 هكتار⁹. يقوم الديوان على انجاز المشاريع الموكلة إليه من طرف الدولة أو الجماعات المحلية فيما يتعلق بتصميم، دراسة ومتابعة انجاز الهياكل القاعدية المتعلقة بسقي الأراضي الزراعية، إضافة إلى تسيير، استغلال وصيانة هذه الهياكل.

☞ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى ANBT:

تسعى الوكالة إلى متابعة انجاز وتسيير السدود والتحويلات السابق ذكرها، إضافة إلى صيانة الهياكل الموجودة حاليا¹⁰ حيث تجدر الإشارة إلى أن تكلفة صيانة السدود وتغريغها من الترسبات الناتجة عن تراكم الأتربة في قعر السد تفوق في بعض الحالات تكلفة إنجاز سد

جديد¹¹، لكن من أجل الحفاظ على طاقة الاستيعاب الإجمالية للسد حيث تم رصد مشاريع لإزالة الترسبات من 11 سد ما يساهم في رفع طاقة بـ 43 مليون م³،¹² فنظرا لصعوبة العثور على مكان ملائم لإنجاز سد جديد يحتوي على المواصفات الجيولوجية المناسبة، كالتربة الكتيمية ووجود منابع من الوديان التي تصب في السد، إضافة إلى وجود شق بين جبلين من أجل بناء جدار السد الذي يصبح سدا فيما بعد، كلها عوامل تدفع الوكالة إلى صيانة السدود بدلا من إنجاز سد جديد حتى ولو كان الأمر على حساب التكلفة¹³. فقبل الشروع في بناء أي سد جديد تقوم الوكالة بتحديد إمكانات المنطقة من موارد كوديان ونسب التساقط وتوفر سدود مجاورة، وتحديد احتياجات المنطقة من المياه الموجه للشرب والموجهة للسقي من أجل تحديد طبيعة وكيفية تسيير السد (سد موجه للتوفير المياه الشرب بالدرجة الأولى أو للسقي أو حتى لتوليد الكهرباء).

استطاعت الوكالة إتمام إنجاز 6 مشاريع من أصل 7 مشاريع كبرى تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية والمتمثلة في كل من: تحويل بني هارون، تحويلات الهضاب العليا بسطيف، تحويل تقسابت- جزائر، تحول كدية-سردون، الرواق الرابط مستغانم-ارزيو-وهران، تحويل تشي حاف-بجاية، أما المشروع السابع فيتمثل في تهيئة سهول الطارف¹⁴.

الجزائرية للمياه ADE:

تقوم الشركة بتوزيع المياه الصالحة للشرب إلى أقاليم البلديات التي تقع تحت إشرافها، في حين تقوم بقية البلديات في حد ذاتها بتوزيع المياه الصالحة للشرب على مستوى كل إقليم تابع إليها¹⁵.

وكالة الأحواض الهيدروغرافية ABH:

وكالة الحوض الهيدروغرافي تقوم بتسيير الموارد المائية الباطنية، عكس الجزائرية للمياه التي تقوم بتسيير الموارد المائية السطحية، إضافة إلى ANBT وكالة الوطنية للسدود والتحويلات والتي تقوم فقط بتسيير السدود، كما تقوم ANBT بتحديد الكميات من المياه للجزائرية للمياه التي تقوم بالتوزيع والفوترة. إذا تخلصت وكالة الحوض الهيدروغرافي بتسيير الموارد المائية الجوفية كالآبار والأنقاف والمنايع. إضافة إلى ذلك فمن مهام الوكالة تحسيس مختلف الأطراف عن أضرار التبذير، وتقديم الرأي التقني من أجل الحصول على رخصة التنقيب على المياه، حيث توجد لجنة لدى مديرية الموارد المائية مكونة من مجموعة من الأعضاء من بينهم عضو من ABH من الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH، عضو من مديرية البيئية، يحث يختص دور الوكالة الحوض الهيدروغرافي في هذه الحالة على تحديد قدرة الطبقة من

المياه الجوفية، حيث تستطيع بعض الطبقات مثلاً توفير 1000 م³ يومياً، وعليه يتم إحصاء عدد الانقابات الموجودة (05 مثلاً) ثم تحديد إجمالي استهلاك الأنقابات للمياه الجوفية لنفس الطبقة (900 م³ يومياً) ففي هذه الحالة لا يتم تقديم رخصة قد تفوق 100 م³ يومياً وهذا للحفاظ على قدرة الطبقة على التجدد ما يؤدي إلى الجفاف، أي تسعى الوكالة إلى الاستغلال العقلاني والمستدام للمياه الجوفية.

من هذا منطلق صدر قانون المياه لسنة 2005 ففي قانون المالية لسنة 2005 صدرت إتوات بـ 25 دج/م³ بالنسبة للصناعة، السياحة والخدمات، من أجل تقليل الاستهلاك المياه من الآبار. وتعتبر الزراعة أولى القطاعات من حيث استغلال المياه الجوفية ثم تليها في الصناعة المرتبة الثانية.

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة وجود شبكة مرتبطة بالمياه التي توفرها الجزائرية للمياه فإن المستفيد يقوم بتسديد فاتورة وبالتالي يرشد استغلاله للمياه، أما إذا كان هناك نقب فإن الاستغلال يكون مفرط وغير رشيد خصوصاً قبل 2005، وعليه صدرت هذه الإتواة التي رغم أن سعرها رمزي إلا أنها ساهمت في الترشيد من استغلال المياه الجوفية أين أصبح بعض المصنعين يضعون لافتة تنبه عن ضرورة غلق الصمامات إضافة إلى إصلاح مختلف تسربات عن طريق وضع مجموعة من العدادات من أجل مقارنة كمية المياه الواردة مستغلة وتحديد مكان التسرب في حالة وجود تفاوت في الكميتين (الواردة والمستغلة). بعد صدور هذا القانون سنة 2005 لم يتم تطبيقه إلى غاية 2007 (تطبيقه بأثر رجعي)، حيث لوحظ أن الفوترة الخاصة ببعض المصانع تتناقص تدريجياً من سنة إلى أخرى. ي ظهر فرق حسوس في الاستهلاك العقلاني للمياه، أين بدأت بعض المصانع تفكر في إعادة استغلال المياه أو إدخال مواد جديدة في عملية الاستغلال (تكنولوجيا حديثة). رغم ذلك لا يمكن تقديم نسب دقيقة عن نسبة الانخفاض في استغلال المياه الجوفية بعد صدور هذا القانون بسبب عدم استعمال بعض المصانع والمؤسسات الاقتصادية لعدادات، إضافة إلى ذلك هناك بعض الأفراد الذين يقومون بحفر أنقابات بدون رخص، حيث أن هدف الوكالة أيضاً هو تحديد كمية المياه الجوفية المستهلكة بدقة، لكن هذه الغاية لا يمكن الوصول إليها بسبب الآبار الغير المرخص بها، إضافة إلى استغلال مياه دون عدادات، إذ ساهمت العشرية السوداء في انتشار هذه الظواهر لأن بعض الأجهزة كدرك مثلاً لم تكن لها القدرة على المراقبة المستمرة لمثل هذه الممارسات. لكن حالياً استقرت الأوضاع وأصبحت تحت المراقبة كما تم إعداد حملات تحسيسية لفائدة الفئة من مستغلي الانقابات الغير مرخص لها بضرورة الحصول على

رخص تسوية (دون اللجوء العدالة) وهذا بغية معرفة عدد الأنقَاب الفعلية ومستويات تدفق المياه الجوفية المستهلكة بهدف تسيرها بطريقة فعالة وحديثة¹⁶.
 لاقى قانون المياه 2005 رفضا واسعا بعد صدوره، إضافة إلى ذلك فإن بعض الفئات لم تكن حتى يعلم به، حيث كان يراه البعض على أنه ضريبة تدفع بدون خدمة مقابلة، لذلك بادرت مختلف المصالح حاليا بصفة تدريجية إلى تسوي الوضعية، حيث تعد الجزائر من البلدان التي رت نوعا ما في تطبيق مثل هذه القوانين. حاليا، تبين التقارير التي بحوزة الوكالة أن تنوى المياه الجوفية المستهلكة من طرف المؤسسات المصرح بها والتي تمتلك رخص للتقريب قد انخفض.

تم إنشاء الديوان سنة 2001 في إطار السياسة الوطنية للتطهير المياه، إذ يقوم على استغلال وصيانة وتجديد الهياكل القاعدية من أجل حماية وتطهير الموارد المائية الطبيعية والحفاظ عليها بالدرجة الأولى، ومكافحة أي مصدر للتلوث المائي من أجل إعادة استغلال هذه المياه بطريقة مستدامة، خصوصا بعد حصوله على شهادة ISO14001. ولعل أهم قطاع يستفيد من المياه المستعملة هو القطاع الزراعي، بعد معالجتها في محطات التصفية، حيث يستفيد القطاع الزراعي من المياه والأترية المستخلصة من عملية التصفية والتي تستغل كأسمدة¹⁷.
 الوكالة الوطنية للموارد المائية:

تعتبر مؤسسة إدارية ذات طابع علمي وتقني، حيث تقوم بتقييم ومتابعة القدرات المائية للبلاد، إضافة إلى جمع ومعالجة وتحيين المعلومات المرتبطة بالمياه، والمتابعة الكمية والنوعية للموارد المتاحة. كما تقوم الوكالة في ظل الإستراتيجية الوطنية لتسيير الموارد المائية على حماية على هذه الموارد من التدهور¹⁸.

المحور الثاني: دراسة حالة ولاية سطيف.

بعد عرض أهم ملامح الإستراتيجية الوطنية سنقوم بالتطرق لحالة ولاية سطيف كإسقاط للإستراتيجية الوطنية على المستوى المحلي، أين تم إعداد دراسة ميدانية ساعدت في جمع البيانات من مختلف الهيئات المعنية عن طريق التصريحات المقدمة لمختلف مسؤولي وممثلي كل مؤسسة معنية أثناء مقابلتنا الشخصية لهم. خصوصا وأن هناك مجموعة من المشاريع التي تشرف عليها مجموعة من المؤسسات حسب تخصصها ومجال نشاطها، كما تقوم مديرية الموارد المائية للولاية على الإشراف والتنسيق بين مختلف هذه المؤسسات.

1- التحويلات الكبرى التي تعرفها الولاية:

قامت الولاية بإنجاز سدين كبيرين ضمن برنامج تحويل المياه بالهضاب سطيف من أجل توفير الكامل لمياه لمختلف الأغراض بما فيها الري الزراعي¹⁹، خصوصا وأن الولاية تعرف أريستها المتنوعة وأراضيها الخصبة والتي تتميز بالدرجة الأولى بزراعة الحبوب ذات النوعية الجيدة، فبفضل هذه التحويلات يمكن توفير المياه لري 40.000 هكتار من الأراضي الزراعية كإستراتيجية لترقية القطاع الزراعي والتنويع الاقتصادي. من خلال هذين السدين ستحول مياه سد عين زادة إلى السقي فقط، أي لن توجه إلى الشرب مطلقا، خصوصا وأن جودة مياه سدي الموان وذراع الديس أحسن للشرب مقارنة بسد عين زادة. كذلك يوجد تحويل صغير شمال غرب الولاية يعرف بتحويل تيشي حاف، وهو تحويل قيد الدراسة يقوم بتموين كل من بلديات بني موحلي، بوسلام، بني شبانة، بني ورثيلان، عين لقراج، حرييل، بوقاعة وحمام قرقر. كما يوجد سد آخر في حدود ولاية مسيلة وسطيف (منطقة مقرة بلدية سوبلة) يقوم على تزويد البلديات الجنوبية لولاية سطيف²⁰.

فقبل التوجه إلى توفير المياه للسقي لا بد من توفير المياه للشرب، حسب مبدأ الأولية، إذ تقدر كمية المياه الشروب التي تحتاجها ولاية سطيف حسب دراسة قام بها مكتب دراسات SAFEG سنة 2007 تقدر لعدد السكان من 2015-2030، يحتاج السكان لـ 70 ألف م³ يوميا. حيث أن الموارد المائية الحالية لا تكفي لتلبية الاحتياجات (عجز كبير)، أين يبلغ العجز بين 25 ألف و 30 ألف م³ يوميا، لأن الطاقة الإنتاجية الحالية (دون احتساب سد الموان، ذراع الديس، تيشي حاف) تتراوح ما بين 40 ألف و 45 ألف م³ يوميا. ولهذا يتم توزيع المياه حاليا بصفة متقطعة (توزيع يوم بيوم وقد تصل توزيع بيوم مقابل 03 أيام في بعض الحالات)، فالكمية المنتجة من المياه لا تكفي لتغطية مستمرة على مدى 24/24 سا.²¹

المشروع الأول: تحويل المياه من الناحية الشرقية (انجاز سد ذراع الديس)

تمتلك سطيف مساحة تقدر بـ 35.800 هكتار من الأراضي الفلاحية موزعة كالتالي: 20.000 هكتار بالجهة الشرقية (قطاع العلمة)، والجهة الغربية لقطاع هضاب سطيف 15.800 هكتار بالاشتراك مع ولاية برج بوعرييج (10.300 هكتار بسطيف و 5.500 هكتار برج بوعرييج).²²

يقوم تحويل المياه من الناحية الشرقية على ضخ المياه من سد ايراقن المتواجد شمال شرق ولاية جيجل إلى سد ذراع الديس الموجود بالقرب من دائرة العلمة بولاية سطيف مروراً بسد تابلوط (سد بسعة 214 مليون م³) عن طريق سلسلة من القنوات الفولاذية لمسافة 60 كلم بالاستعانة بخمس محطات ضخ، بهدف توفير المياه لـ 16 بلدية بمعدل 148 هك³ من

المياه المخصصة للري الزراعي سنويا بمعدل 414 ألف م³ يوميا ما يكفي لري 20.000 هكتار من الأراضي الزراعية. كما يقوم بتوفير 190 ألف م³ يوميا من المياه الصالحة للشرب، ما يكفي لاحتياجات 750 ألف مواطن سنويا. حيث يعتبر هذا المشروع موجه بالدرجة الأولى الى توفير المياه لغرض الري الزراعي.²³

توجد قنوات ربط (interconnexion) بين سد ذراع الديس وسد الموان من أجل التزويد بالمياه في حالة وجود أي عجز أو أي خلل في وصول المياه من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي يسمح بتحويل 313 مليون م³ سنويا. كما يتم حساب مستوى التسريبات من المياه التي يتم توزيعها من السد إلى أي نقطة عن طريق حساب الفارق بين الكمية الموزعة والكمية المستلمة. فيعد تسجيل حالة التسرب، وهي حالة طبيعية، يتم تحديد النسبة هل هي معتبرة أو من أجل البحث عن مصدر التسرب. فغالبية السدود الحالية تقوم بنقل المياه عن طريق قنوات فولاذية التي تمنع التسرب، لكن في بعض الحالات يتم الاستعانة بمجاري بعض الوديان.²⁴

من أجل استغلال المياه لأغراض زراعية يتم توزيع المياه، التي تم جمعها في السدود من لال روافد مختلف الوديان، إلى قنوات اصطناعية أو يتم تفريغها في مجرى بعض الوديان من أجل تمكين الفلاحين من استغلالها لسقي زراعتهم، إلا أن هذه الطريقة في تراجع مستمر من أجل تقليل كمية التسريبات من المياه والترسبات من الأتربة. حيث يتم الاعتماد على مختلف القنوات وبالأخص البلاستيكية منها من أجل نقل المياه إلى مختلف الفلاحين.²⁵

➤ المشروع الثاني: تحويل المياه من الناحية الغربية (سد الموان)

تصل الطاقة الاستيعابية العادية لسد الموان الى 122 مليون م³، كما يمكنه استيعاب 148 مليون م³ كطاقة قصوى، . يث تساهم مياه أمطار المنطقة لوحدها بـ 07 مليون م³ بدون الاستعانة بنقل المياه، كما يتم تجربة السد حاليا بشكل تدريجي بمستويات متزايدة من المياه للتأكد من تماسكه وصلابته.

سد الموان مخصص للري والشرب، لكن جزء كبير مخصص للري قطاع سطيف لان قطاع العلمة يزود من سد ذراع الديس، أين تقدر الكمية المخصصة من السد للري بـ 88 هكتار³ سنويا. من أجل الري الجيد، توجد محطات للتصفية (station de filtration) وهناك أحواض لتعديل مستويات ضغط المياه.

يقوم هذا المشروع بتحويل المياه من سد ايغل امدا بخراطة بولاية بجاية إلى سد الموان بولاية سطيف عن طريق قنوات من الفولاذ وبلاستعانة بثلاث محطات ضخ (ذات استطاعة إجمالية

تقدر بـ 67.5 ميغاواط) لمسافة 22.5 كلم.²⁶ د الموان يستغل للشرب والري، حيث تقسم طاقته الاستيعابية إلى 03 أجزاء، 02 ثلثين للشرب، وثلث للري والذي قد يكفي لسقي 70 ألف هكتار باستغلال مختلف الطرق (الرش والتقطير...)²⁷، هدف توفير المياه لـ 13 بلدية أي ما يعادل 66 هـ³ م³ من المياه للري بمعدل 241 ألف م³ يوميا. كما يقوم بتوفير 56 هـ³ م³ ن المياه الصالحة للشرب بمعدل 96 م³ يوميا لتغطية احتياجات مليون مواطن سنويا. وتقوم الوكالة الوطنية للسدود لتحويلات بمتابعة مشروع انجاز سد الموان إضافة إلى قنوات الربط ومحطات الضخ (05 محطات)، لأن المستوى الذي يتم جلب المياه منه يتراوح ارتفاعه ما بين 300-400م فوق سطح البحر، في حين يقع سد الموان على ارتفاع 1170 م. ومن المتوقع إنهاء المشروع نهائيا بحلول سنة 2018 كأقصى تقدير.

تعاني مياه الوديان عادة من التلوث أي أنها غير مضمونة للسقي²⁸. بالنسبة للمياه التي تأتي من السد تكون مياه خام أي يمكن السقي منها، خصوصا وإن سياسة الدولة حاليا تسعى إلى حماية مياه السدود لهذا يقوم الديوان الوطني للتطهير بتصفية أكبر جزء ممكن من مياه الوديان التي تصب في السدود وعدم تركها على حالتها الملوثة في البيئة من أجل ضمان نوعية جيدة من المياه في مختلف المناطق²⁹. لسوء الحظ بعض الفلاحين لا يدركون أهمية العملية، حيث يقومون بالسقي مباشرة من مياه الوديان دون التأكد من سلامة مياهها (قد تحوي بعض مياه الوديان على مياه مستعملة أو مخلفات سامة لبعض المصانع) والتي لا تعتبر صالحة للري. لذلك يجب التأكد من مختلف مصادر المياه الوارد للسد.

حاليا يتم استغلال حجم 9.000 هكتار من سد الموان كمرحلة تجريبية أولية، لأنه لا يمكن استغلال الطاقة القصوى للسد من أول مرة، وإنما يتم الاستغلال بشكل تدريجي من أجل ا تجمع المياه والتأكد من تماسك السد ونوعية مياهه.

من أجل السقي تمر المياه بمجموعة من المحطات (adducteurs ثم distributeurs) أين يتم تزويد كل فلاح بحنفية ثم يتم اعتماد التسعيرة والحجم الاقتصادي الملائم من طرف الديوان الوطني للسقي والتطهير تبعا لكمية المياه ومستوى الطلب عليها والذي يحدد تبعا لطبيعة النشاط الزراعي المعتمد في المنطقة، فكل نبتة كمية محدد من المياه تختلف عن الأخرى. ثم يتم تحديد طريقة الري أين يتم الري بالرش (aspersion) و عن طريق التقطير (goutte à goutte) لأن طرق السقي التقليدية من شأنها أن تؤثر على نجاعة السدود.

2- أهمية التحويلات:

ساهمت التحويلات الكبرى التي عرفتها ولاية سطيف في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة حيث تساهم في³⁰:

☞ زيادة في التخصيص اليومي لكل ساكن من المياه الصالحة للشرب (200 ل يومي/ساكن).

☞ التحسين النوعي لمداخل الفلاحين راجع إلى الزيادة في الإنتاج الفلاحي من خلال استغلال مساحات كبرى.

☞ خلق مجمعات (صناعية وتجارية) صغيرة لتزويد الفلاحين بعناصر الإنتاج الفلاحي، التخزين، التسويق وتحويل المنتجات الفلاحية ما يساهم في توفير امن غذائي للمنطقة.

☞ إنشاء حوالي 100.000 منصب شغل من بينها 36.000 شغل دائم وبالأخص في الميدان الزراعي.

☞ كما تساهم أيضا في الحد من ظاهرة النزوح الريفي.

رغم أهمية الإنجازات التي عرفتها الدولة فيما يخص تزويد القطاع الفلاحي بالمياه الضرورية للزراعة، إلا أن نجاعتها ترتبط بشكل وثيق بمستوى وعي الفلاحين بضرورة الاقتصاد وترشيد استغلال المياه. فغالبية الفلاحين لا يزالون يعتمدون على الطرق التقليدية للسقي، خصوصا إذا كان مصدر المياه غير مصرح به، أو أن هناك غش في كمية المياه المسجلة في العدادات. إذ يعاني قطاع المياه من التجاوزات المعتبرة في كمية المياه المستهلكة دون تحصيل إيراداتها بسبب تعامل الفلاحين لطرق غير شرعية في جلب المياه³¹. من جهة أخرى يستخدم الفلاحين بولاية سطيف مياه الوديان والتي تكون في غالبية الأحيان غير صالحة للسقي، من أجل الري ما يؤثر على الجانب الصحي محصولهم، كما يلجئون إلى الطرق التقليدية باعتبارها أقل كلفة رغم إسرافها في استخدام المياه رغم وجود تقنيات حديثة تساهم في الاستغلال الأمثل والرشيد للمياه كالتقطير والرش المحوري وحتى طرق كيميائية ذات مرد ودية عالية (مثل HydroGel)³² لا أن الفلاح يتجنب مثل هذه الطرق لتكلفتها العالية من جهة، ولمحتوى المياه كالأثرية (خصوصا المياه التي يتم ضخها من الوديان) التي تترسب في قنوات التقطير مما يؤدي إلى سدها وتلفها³³.

3- الحفاظ على نوعية المياه:

تم انجاز مديريةية للديوان الوطني للتطهير على مستوى الولاية والذي يقوم بتصفية مياه الصرف قصد استغلالها في عملية الري الزراعي وتربية المائيات، أين تم انجاز 05 محطات على

مستوى الولاية لتغطية 17 بلدية، أما باقي البلديات فتقوم بتسيير العملية بمفردها. كما تم انجاز مجموعة من الحواجز المائية المخصصة للري واستغلال مياه البحيرات والوديان، والملاحظ لحد الآن انه لا توجد قوانين توطر استغلال المياه لأغراض الري.

من المعروف لدى سكان ولاية سطيف أن نوعية المياه الموزعة للحنفيات لا تستساغ، نظرا لرائحتها الكريهة وطعنها الغير مرغوب فيه. كما انتشرت شائعات كبيرة أن المياه تعتبر أحد أهم الأسباب المؤدية التي تغشي الأمراض الخبيثة في ولاية سطيف، وذلك يرجع إلى مصدر المياه. حيث قبل أن يتم انجاز أي سد يجب مراعاة مصادر تزويده بالمياه كالأمطار والوديان (bassin versant). حيث أن سد عين زادة مثلا يحتوي على ثلاثة 03 وديان (02 منها رئيسية: واد جَزِي وواد بوسلام، وآخر فرعي: واد الخروع)، إلا أن مشكل هذا السد انه يعاني من مياه صرف المنطقة الصناعية بسبب وقوعها على مجرى الوادي. لكن من المفترض أن يتم معالجة مياه بعض المصانع في محطات خاصة قبل صرفها إلى الوديان. فمن الجازب القانوني، لإنجاز أي مصنع لا بد من الحصول على الترخيص من الجهات القانونية ومن بينها مديرية البيئة التي لا تقدم الترخيص في حالة إثبات أن النفايات قد تضر بالبيئية بصفة عامة وبالمياه بصفة خاصة، وإذا قضت الضرورة انجاز هذا المصنع فانه يشترط عليه انجاز محطة للتصفية. لكن هناك مجموعة كبيرة من المصانع التي تم إنشاءها قبل صدور القوانين بحماية البيئة، حتى أن محطات التصفية التابعة للديوان الوطني للتطهير لا يمكنها معالجة جميع أنواع المخلفات الصناعية، والتي تشق طريقها نحو مياه السد ثم يتم توزيعها مرة أخرى للشرب أو الزراعة، ما يسبب خطرا فعليا على صحة الإنسان.

إضافة إلى ذلك، نظرا للوزن الجزيئي لبعض المخلفات الصناعية، فإنها تترسب مع مرور الوقت على مستوى أتربة السدود، ومع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات السدود يلجأ الفلاحون إلى الزراعة على ضفاف السد دون علمهم أن أتربة هذه السدود تحتوي على مركبات سامة، الأمر الذي يؤدي إلى تلويث المحاصيل، ولعل أهم المحاصيل التي يتم جنيها بالقرب من ضفاف سد عين زادة هي فاكهة الشمام (الفوس)، التي يتم زرعها وسقيها بمياه السد³⁴.

تتبع الزراعة على ضفاف السدود في حد ذاتها تعتبر خطرا على نوعية المياه، وذلك أن فلاحين يستعملون مجموعة من الأسمدة التي تتغلغل إلى مياه السد في الشتاء بعد ارتفاع مستويات مياه السد. فبالنسبة للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات فإنها تقوم بعملية تحليل دوري للمياه، إلا أن الفلاحين لا يصرحون بممارسة أي نشاط، وحتى في تصريحاتهم فإنهم لا يصرحون بكل الأسمدة المستعملة، حتى أن أغلفة الأسمدة لا تحتوي على جميع المكونات

الداخلية في تركيب الأسمدة، والتي تكون في بعض الأحيان سامة، لذلك فإن هذه المواد لا ترد في قائمة المواد المدرجة في عملية الكشف الذي تقوم به الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات. وعليه تنتقل هذه المياه بطريقة أو بأخرى إلى المياه الموجهة للشرب أو الزراعة³⁵.

كما يعاني سد عين زادة من نقص في الطاقة الاستيعابية نظرا للترسبات الناجمة عن الأتربة المنجرفة والتي تضخها مياه واد جري وواد الخروع المعروفين بجريانتهما السريع ولعل من بين الطرق لمحاربة هذه الظاهرة هي التشجير. حيث انه من الجانب الاقتصادي قد يكلف تنظيف السد من الرواسب أكثر من تكلفة انجاز سد جديد³⁶. من أجل التخلص من كمية الرسوبيات والعوالق تقوم الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات بزيادة تركيز المواد المستخدمة في معالجة المياه، الأمر الذي يترك الرائحة الكريهة والطعم الغير مستساغ المشار إليه سابقا.

4- المياه الجوفية واستغلال الآبار:

تعتبر ولاية سطيف حاليا في بداية مشوار الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية، حيث قبل 2002 كان استغلال عشوائي خصوصا بالنسبة للري، وبعد أزمة الجفاف سنة 2002، أحس مختلف المواطنون بقيمة المياه، حتى الدولة فدمت أهمية أكبر لهذا المورد الحيوي والذي يصنف قبل 2002 في ذيل الترتيب من ناحية الأهمية والميزانية، فبعدها بدأت عملية إعادة الاعتبار لهذا القطاع والتفكير في إنشاء محطات لتصفية مياه البحر لتوفير المياه الشروب، حيث أن ولاية وهران سابقا كانت توفر مياه مالحة للشرب أين كانت المياه الشروب تباع، لكن حاليا تم حل مشكل أين أصبح الماء الشروب متوفر 24/24 سا وحتى الجزائر. يوجد حاليا 14 مشروع لإنشاء محطات لتصفية مياه البحر (منها من تم إتمام إنجازها ومنها من لازالت قيد الإنجاز) في الشمال، أي أن الولايات الساحلية استطاعت حل مشكل المياه، أي أن الكمية المطلوبة من المياه متوفرة 24/24 سا³⁷.

بالنسبة لولاية سطيف، فيما يخص الجهة الشمالية، فتمتلك الولاية طبقة لا بأس بها من المياه الجوفية، حيث يمكن إيجاد المياه على عمق 70 إلى 100م، أما الجهة الجنوبية فان عمق الحفر للوصول إلى المياه قد يصل إلى 200 م وهذا لأن نسبة المياه منخفضة نوعا ما. رغم وفرة المياه شمال الولاية فان الاستغلال المفرط أو الغير عقلاني من شأنه أن يؤثر على قدرتها مع مرور الوقت³⁸. فالمنطلق السليم هو استعمال المياه السطحية (حواجز مائية، سدود...) كبديل أول وترك المياه الجوفية كاحتياطي لحالات الضرورة الملحة.

تتمركز اغلب مشاريع الآبار بجنوب الولاية خصوصا بدائرة عين أزال والتي تقوم بتوفير المياه إلى 03 بلديات (عين أزال، عين الحجر وصالح باي)، خصوصا وإن المنطقة تعتمد على

المياه الجوفية القابلة للتجدد. تم اكتشاف اغلب الآبار بالمنطقة عن طريق الصدفة، وهذا بسير نشاط المناجم (حفر في المفاع... الخ)، حيث أن آخر دراسة تمت بالولاية حول تواجد المياه ترجع إلى سنة 1972 والتي قام بها مركز الجيولوجيا والجيوفيزياء CGG. وللمحافظة على الثروة المائية لأي استعمال كان تم تقنين عملية استغلال هذه الموارد، حيث يجب الحصول على رخصة استغلال للمياه الجوفية والتي تحدد سرعة التدفق المسموح بها. أما من الجهة الشمالية للمنطقة فيسمح بالحفر لاستغلال المياه الجوفية بدون رخصة وهذا للطبيعة الصخرية للمنطقة ما يزيد من تكاليف الحفر بالنسبة للفلاحين من جهة، وضعف الزراعة لخشونة التضاريس من جهة أخرى.³⁹

الخاتمة:

سعى منها لترقية القطاع الزراعي وتوفير المياه الشروب لمختلف المناطق، قامت الجزائر لرسم إستراتيجية وطنية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المائية خصوصا بعد الانخفاض في نسب التساقط بسبب التغيرات المناخية. لذلك أصبحت الموارد المائية تنافس الموارد المالية أهمية، باعتبار الماء عصب الحياة. ولنجاح مختلف العمليات تسعى مختلف الهيئات وعلى رأسهم الديوان الوطني للسقي وصرف المياه إلى ترشيد الفلاحين حول ضرورة استعمال الطرق الحديثة للسقي والتخلي عن الطرق التقليدية بسبب تكلفتها من جهة، ومن جهة أخرى الإسراف الذي تسببه أثناء استخدامها للمياه، حيث تتواجد حاليا آليات تقنية وكيميائية حديثة تساهم في استغلال المياه بأكبر كفاءة ممكنة. فالاستغلال الغير رشيد لهذه الموارد من شأنه إجهاد مختلف المخططات المرسومة.

هوامش الدراسة وإحالاتها:

¹ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT، المديرية العامة، 23 ديسمبر 2015.

² ANBT – Direction Générale - Alger, **Nos Barrages – Une prévision de Future**, dépliant, 2015, p1.

³ مدور وليد وآخرون، الموارد المائية ومشروع تحويل المياه عين صالح- تمنراست- بالجزائر، المؤتمر الهندسي الدولي الرابع في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012، ص.ص 1-14.

⁴ الجزائرية للمياه - مديرية سطيف (المنطقة الصناعية). بمناسبة اليوم العالمي للغابات 21 مارس 2015.

⁵ حركية الموارد المائية في الغرب الجزائري - مشروع (مستغانم، أرزيو، وهران)، الموقع

الرسمي لولاية وهران: www.wilayaoran.org اطلع عليه بتاريخ 15-03-2014

⁶ **Problématique du secteur de l'eau et impacts liés au climat en Algérie**, PNUD-Algérie, 07 Mars 2009, p12.

⁷ صدراتي عدلان، حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص133.

⁸ الموقع الرسمي للديوان الوطني للسقي وصرف المياه: www.onid.com.dz

⁹ المديرية الجهوية للديوان الوطني للسقي وصرف المياه - قسنطينة، 2016.

¹⁰ ANBT – Direction Générale - Alger, **op cit**, p.p 2-5.

¹¹ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT، وحدة سطيف، 22 مارس 2015.

¹² ANBT – Direction Générale - Alger, **op cit**, p.p 2-5.

¹³ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT، مرجع سابق.

¹⁴ ANBT – Direction Générale - Alger, **op cit**, 2015.p3.

¹⁵ الجزائرية للمياه - مديرية سطيف (المنطقة الصناعية). بمناسبة اليوم العالمي للغابات 21 مارس 2015.

¹⁶ وكالة الحوض الهيدروغرافي - قسنطينة، 22 مارس 2015.

¹⁷ الموقع الرسمي للديوان الوطني للتطهير: www.ona-dz.org

¹⁸ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للموارد المائية: www.anrh.dz

¹⁹ SDATW Sétif 2030 - DOSSIER FINAL (2015), **Enjeux de l'aménagement et du développement touristique**, Direction du Tourisme et de l'Artisanat de la wilaya de Sétif, GCNERU, LIVRE N° 1, 2015, p72.

²⁰ مخطط تحويل التحويلات الكبرى، ملف متوفر لدى مديرية الموارد المائية لولاية سطيف.

²¹ الجزائرية للمياه - مديرية سطيف (المنطقة الصناعية)، مرجع سابق.

²² الديوان الوطني للسقي وصرف المياه - قسنطينة، 22 مارس 2015.

²³ مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

²⁴ ANBT – Direction Générale - Alger, **op cit**, 2015.p3

²⁵ الديوان الوطني للسقي وصرف المياه -قسنطينة، مرجع سابق.

²⁶ المجمع الأوروبي للاستشارة SGI Consulting لمكلف بإعداد الدراسة، متوفر على الموقع الرسمي للمؤسسة:

<http://www.sgigroupe.com/projets/ch000017> - 03/04/2014

²⁷ الجزائرية للمياه - مديرية سطيف (المنطقة الصناعية). بمناسبة اليوم العالمي للمياه 22 مارس 2015.

²⁸ الديوان الوطني للتطهير - وحدة سطيف، 22 مارس 2015.

²⁹ GHARZOULIM (Chef de Station d'Épuration de la ville de Sétif), **Investir dans le développement durable : La réutilisation des eaux usées épurées**, ONA- Zone de Sétif, 2014, p16.

³⁰ مديرية الموارد المائية لولاية سطيف، مرجع سابق.

³¹ الجزائرية للمياه، مرجع سابق.

³² Bouherama Amina et al, **L'économie de l'eau dans les pépinières: la solution hydrogel**, Revue Agro-Ecologie Volume 02/02, 2014, pp77-82.

³³ الديوان الوطني للسقي وصرف المياه - قسنطينة، مرجع سابق.

³⁴ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT، المديرية العامة، 23 ديسمبر 2015.

³⁵ نفس المرجع.

³⁶ الجزائرية للمياه - مديرية سطيف (المنطقة الصناعية)، مرجع سابق.

³⁷ وكالة الحوض الهيدروغرافي - قسنطينة، 22 مارس 2015.

³⁸ نفس المرجع.

³⁹ مديرية الموارد المائية لولاية سطيف، جوان 2014.

Table Of Contents

Num	Title/Author	page
01	L'audit de la paie, quelle approche adoptée par le commissaire aux comptes dans le contexte Algérien Abdelmalek REGUIG Université de Mascara, Algérie Dr.Bouziane BENTABET Université de Mascara, Algérie	7
02	Analyse rétrospective de la politique financière de l'Algérie 2001-2014 CHOUAL Imed Eddine Université d'Alger 3, Algérie	24
03	Les jeunes diplômés face au chômage : Expérience algérienne Hanane BOURADA Université Tlemcen, Algérie	40

L'audit de la paie, quelle approche adoptée par le commissaire aux comptes dans le contexte Algérien.

تدقيق الأجور، أي مقارنة متبعة من طرف محافظ الحسابات في السياق الجزائري

Abdelmalek REGUIG, Dr.Bouziane BENTABET, Université de Mascara

تاريخ التسليم: (2015/10/31)، تاريخ القبول: (2016/04/03)

Résumé

Vu la conjoncture actuelle, traduite notamment par les réformes engagées par les pouvoirs publics sur le plan comptable, en promulguant le système comptable financier, et face à l'évolution de la profession du commissaire aux comptes en Algérie. Ce travail va mettre en lumière le cadre légal et les différentes méthodes et approches du commissariat aux comptes en matière des diligences prises dans le cadre du contrôle du cycle de la paie.

En précisant le déroulement et les objectifs d'une mission d'audit du cycle de la paie ainsi que les principales interventions que la loi attribue au commissaire aux comptes dans ce sens.

ملخص:

في ظل التحولات الراهنة، المتمثلة أساسا في الإصلاحات التي قامت بها السلطات العامة في مجال المحاسبة، من خلال إقرار النظام المحاسبي المالي، و في ظل تطورات مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، يهدف هذا العمل إلى الإلمام بالإطار النظري و التطرق إلى مختلف الطرق المعتمدة من طرف محافظ الحسابات فيما يخص تدقيق دورة الأجور و أيضا العناية المتخذة من طرف هذا الأخير.

INTRODUCTION

L'audit est un contrôle particulier qui, suivant une démarche qui lui est propre et avec des outils et des techniques adaptées, évalue les systèmes d'information de l'entreprise, apprécie les informations fournies et suggère des voies d'amélioration des pratiques dans une organisation. Il peut donc avoir comme champ d'application une ou plusieurs fonctions, un ou plusieurs cycles.

Un cycle est un ensemble d'activités aidant à l'atteinte d'un but déterminé dans l'entreprise. A titre d'exemples, nous pouvons citer le cycle achats / fournisseurs, le cycle ventes / clients, le cycle trésorerie / dépenses, le cycle paie / personnel ...etc.

Le cycle paie - personnel, est définit comme étant l'ensemble des activités exercées en vue de la réalisation d'une paye juste et équitable. Ce qui n'est apparemment pas facile à obtenir en raison de l'insuffisance de textes de lois, de règlement ou de conventions en la matière. Une situation qui est de nature à exposer l'entreprise à un certain nombre de risques, à savoir:

- Les risques liés au non à la mauvaise application des dispositions légales ;
- Les risques liés à la non-observation ou à la mauvaise application des réglementations relatives aux organismes sociales ;
- Les risques liés au non à la mauvaise application des diverses conventions auxquelles l'entreprise est soumise ;
- Etc.

Ces risques peuvent être à caractère financier (charges fictives, pénalités), ce qui est le plus fréquent, social (détérioration du climat social) ou pénal (pour certaines infractions à la loi du travail).

Face à ces risques, les dirigeants d'entreprise mettent en place une organisation et un ensemble de mesures de fonctionnement destinés à les minimiser. Mais très souvent ce système, notamment, dans les entreprises étatiques, se révèle limité pour permettre l'atteinte des objectifs assignés à la fonction paie - personnel. Il faut donc, en plus de ce système opérationnel, le concours de tous les acteurs directement ou indirectement impliqués dans la gestion globale des affaires de l'entreprise. Si cela est admis, comment l'auditeur pourrait alors contribuer à l'amélioration du système de paie de l'entreprise ? Pour répondre à cette problématique il y a lieu de mener une étude sur l'audit de la paie dans le but de mettre en évidence les diligences à mettre en œuvre du commissaire aux comptes.

I- Les Concepts Fondamentaux de l'Audit

L'audit de la paie n'est pas une discipline isolée, totalement indépendante avec ses règles et sa méthode. Il n'est à la limite qu'un démembrement sinon un aspect de l'audit. Il est donc indispensable de s'approprier des concepts de base de l'audit de façon générale.

1. Définition de l'Audit

Plusieurs définitions lui ont été données, soit par des organisations ou groupes de professionnels, soit par des auteurs d'ouvrages en audit. Dans ce contexte, deux définitions ont été retenues en raison de leur généralité :

• Première définition

« L'audit est une fonction chargée en liaison avec les audités d'examiner le fonctionnement des dispositifs de contrôle interne et de garantir, autant que faire se peut, sa fiabilité à l'égard des risques ».¹ Cette définition présente de façon claire certaines caractéristiques fondamentales de l'audit à savoir la manière dont les travaux d'audit sont effectués et les moyens utilisés pour recueillir et traiter les informations et l'objectif général de l'audit.

• Deuxième définition

« L'audit est l'examen professionnel d'une information en vue d'exprimer sur cette information une opinion responsable et indépendante par référence à un critère de qualité, cette opinion doit accroître l'utilité de l'information ».² Cette définition, tout en précisant la nature exacte de l'audit, fait ressortir son objet et sa finalité. En effet, comme elle le stipule, l'audit porte sur des informations et le jugement auquel il débouche doit être de nature à rendre plus utile lesdites informations tant pour les dirigeants d'entreprise que pour l'Etat, les prêteurs et tous les autres partenaires de l'entreprise. De plus, à la lumière de ces deux définitions, nous pouvons comprendre l'audit comme un examen professionnel d'une information mené suivant une méthodologie et à l'aide de techniques appropriées dans le

¹Isidore FEUJO, Guide des audits Quelles synergies gagnantes pour l'entreprise?, AFNOR, 2005, page 63.

²Lionel COLLINS, Gérard Valin, édition Dalloz, 04 éme édition, paris 1992, Page 47
مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس- جويل 2016

but de porter sur cette information un jugement responsable et motivé, ce jugement doit être de nature à la rendre plus utilisable.

2. L'audit financier et comptable

Il est à l'origine de la naissance de tous les autres types d'audits. A travers les temps son envergure a été telle que son exercice et ses conclusions ont fini par susciter l'intérêt d'autres personnes différentes des actionnaires et des dirigeants d'entreprise.

Par définition, « l'audit financier et comptable est l'examen auquel procède un professionnel compétent et indépendant en vue d'exprimer une opinion motivée sur la fidélité avec laquelle les comptes annuels d'une entité traduisant sa situation à la date de clôture et ses résultats pour l'exercice considéré, en tenant compte du droit et des usages du pays ou l'entreprise a son siège »³.

L'audit financier et comptable porte donc sur des informations financières résultant de la traduction financière de l'ensemble des opérations effectuées par l'entreprise avec les acteurs de son environnement. Les conclusions auxquelles il aboutit entraînent très souvent des prises de décisions capitales : décisions d'investissement par achat de titres, décisions de redressement ou de liquidation, ... etc. C'est compte tenu de ces enjeux que les pouvoirs publics et organisations professionnels ont, chacun pour ce qui relève de son domaine de compétence, édicté des règles et des normes pour son exercice :

- Les pouvoirs publics ont fixé les règles qui imposent à certaines catégories d'entreprises l'obligation de nommer un réviseur pour une période minimale bien déterminée.⁴
- Les organisations professionnels, elles, ont plutôt adopté des normes que toute personne désireuse d'exercer la profession d'audit est tenue de respecter.⁵

L'audit financier et comptable peut être exercé dans un cadre légal (*imposé par la loi*) comme dans un cadre purement contractuel (*relevant du seul accord de volonté des parties*). L'auditeur, au

³ Dominique VIDAL, Le commissaire aux comptes dans les sociétés anonymes, L.G.D.J, 1985, page 56.

⁴Notons dans ce sens, la promulgation de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.

⁵Dans ce sens, il ya lieu de noter, la publication des normes internationales d'audit (International Standard Auditing. ISA).

cours de ses travaux de vérification, se réfère également aux règles et principes comptables généralement admis.

3. Les normes d'audit

Les normes observées par les professionnels, au plan international, peuvent être regroupées en trois grandes catégories : les normes générales, les normes de travail et les normes de rapport.

- Les normes générales sont inhérentes à la personne même de l'auditeur et sont relatives à l'indépendance, la compétence, la qualité du travail ou conscience professionnelle, et le secret professionnel.⁶
- Les normes de travail concernant les conditions d'exercice de la mission, l'orientation et la planification de la mission, l'appréciation du contrôle interne dans un cadre informatique, la recherche des éléments probants, la délégation et la supervision, etc.⁷
- Les normes de rapport, quant à elles, définissent, en quelques sortes, la manière dont l'auditeur va élaborer son rapport, mais surtout leur contenu. Selon qu'il s'agisse d'une mission d'audit légal ou d'une mission d'audit contractuel, les exigences différeront quant à la rédaction, à la structuration et au contenu des rapports.⁸

4. Le commissariat aux comptes

Le commissaire aux comptes est le professionnel qui juge, si les états financiers sont bien présentés, si les écritures comptables sont régulièrement bien passées, etc.

C'est l'exercice de l'audit dans les cadres définis par la loi d'ailleurs l'appellation de l'audit légal. La mission principale du commissaire aux comptes consiste à vérifier les livres, la caisse, le portefeuille et les valeurs de la société, et à contrôler la régularité et la sincérité des inventaires et des bilans.

La profession de commissaire aux comptes est une profession fortement réglementée. L'article 22 de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, définit le commissaire aux comptes comme : « Toute personne qui, en son nom propre et sous sa propre responsabilité, a pour

⁶Notamment prévu par la norme ISA 200.

⁷Ces normes sont prévues notamment par L'ISA 300, L'ISA 330 et L'ISA 210.

⁸L'arrêté du 24 juin 2013 fixant le contenu des normes des rapports du commissaire aux comptes.

mission habituelle de certifier la sincérité, la régularité et l'image fidèle des comptes des sociétés et des organismes, en vertu des dispositions de la législation en vigueur».

Il s'agit en fait de :

- Certifier que les comptes annuels sont réguliers et qu'ils donnent une image fidèle des résultats des opérations de l'exercice, ainsi que de la situation et du patrimoine de la société.
- Vérifier la sincérité et la conformité avec le compte annuel des informations données dans le rapport de gestion fourni par les dirigeants aux actionnaires, associés.
- Estimer les conditions de conclusion des conventions entre les entreprises.
- Signaler aux dirigeants et à l'assemblée générale ou l'organe délibérant habilité, toute insuffisance de nature à compromettre la continuité d'exploitation de l'entreprise et dont il a pu avoir connaissance.

4-1- Démarche du commissaire aux comptes

Pour atteindre ces objectifs, le commissaire aux comptes doit prendre connaissance et évaluer dans un très court délai de temps une masse d'informations très importantes et très diversifiées.

L'ampleur et la complexité de cette masse d'informations et l'étroitesse du temps alloué imposent par conséquent au professionnel prudent, et averti l'adoption d'une démarche rationnelle devant lui permettre la collecte d'un maximum d'éléments de preuves nécessaires à la formulation de son opinion.

Cette démarche repose principalement sur les diligences suivantes:

1. Diligences d'entrée en fonction.
2. Prise de connaissance générale de la société.
3. Examen et évaluation du contrôle interne.
4. Contrôle des comptes.

Les diligences mises en œuvre par le commissaire aux comptes, ont un caractère général qui les apparente à des principes d'actions minimales. Comme telles, elles sont applicables dans les missions prévues, notamment par l'article 23 de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative à la profession d'Expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.

4-2- Diligences d'entrée en fonction

La démarche du commissaire aux comptes doit être prudente et empreinte de méthode depuis l'acceptation du mandat jusqu'à l'élaboration du rapport de certification des comptes annuels. Avant l'entrée en fonction, lorsqu'il est pressenti à un mandat, le commissaire aux comptes ne doit pas donner son acceptation avec légèreté sans avoir au préalable mis en œuvre certaines diligences lui permettant :

- D'éviter de tomber sous le coup des incompatibilités et des interdictions légales et réglementaires ;⁹
- De s'assurer de la fiabilité de la mission tant sur le plan légal et réglementaire que sur celui des capacités techniques et humaines de son cabinet ;
- De s'assurer que le mandat qui est proposé n'est pas entaché d'irrégularités et de là, éviter à la société contrôle les risques de nullité des délibérations de son assemblée des actionnaires.

4-3-Acceptation du mandat

Le commissaire aux comptes avant de donner son acceptation au mandat auquel il est pressenti, met en œuvre les diligences suivantes:

- Le commissaire s'assure qu'il ne tombe pas sous le coup des incompatibilités et interdictions légales et réglementaires prévues notamment par les articles 715 bis 15 du décret 93-08 du 25/04/93 modifiant et complétant l'ordonnance 75-59 du 26/09/75 portant code de commerce et par les articles 26 et 27 de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative à la profession d'Expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé ;
- Le commissaire demande la liste actualisée des administrateurs ou des membres du directoire et du conseil de surveillance de la société contrôlée et de ceux des sociétés apparentées et, le cas échéant, des apporteurs en nature ;
- Le commissaire s'assure que les capacités disponibles de son cabinet lui permettent de prendre en charge et d'exécuter le mandat correctement.
- Il doit également s'assurer qu'il pourra accomplir sa mission en toute indépendance notamment à l'égard des dirigeants de la société.

4-5-L'entrée en fonction

Une fois les diligences liminaires accomplies et le mandat accepté:

⁹ Notamment, celles prévues par les dispositions de la loi 10-01 précitée et les dispositions du code de commerce.

- Le commissaire aux comptes doit s'assurer de la régularité de sa désignation selon le cas par l'assemblée générale ordinaire ou par l'assemblée constitutive. S'il est présent à l'assemblée constitutive qui le désigne, il signe les statuts. Si par contre il est désigné par une assemblée générale ordinaire, il signe le procès-verbal avec la mention « acceptation du mandat ». S'il n'est pas assisté à la l'assemblée, il signifie son acceptation à la société par écrit.
- Dans toutes les formes de désignation, le commissaire aux comptes doit en acceptant le mandat, déclarer par écrit qu'il ne se trouve dans aucun cas d'incompatibilité ni d'interdiction légale ou réglementaire.
- Avant le commencement de l'exécution du mandat, le commissaire aux comptes doit transmettre à la société contrôlée une lettre de mission indiquant les modalités de mise en œuvre du mandat de commissaire aux comptes, cette lettre indiquera entre autres :¹⁰
 - La responsabilité de la mission, les intervenants.
 - Les normes de travail qui seront utilisées.
 - Les périodes d'interventions et les délais légaux à respecter.
 - Les délais légaux de dépôt des rapports.
 - Les honoraires.¹¹
- Dans l'exécution de son mandat, le commissaire aux comptes nouvellement désigné, doit se mettre en contact avec son prédécesseur pour recueillir toute information jugée nécessaire à la prise en charge correcte et diligente de son mandat.

a) **Prise de connaissance générale de l'entreprise**

Avant d'entamer le contrôle des comptes, le commissaire aux comptes doit bien percevoir les réalités économiques, financières, juridiques et comptables de la société contrôlée.

L'objectif à assigner à cette phase est donc d'obtenir une compréhension suffisante des particularités de la société contrôlée pour:

- Déterminer les risques généraux inhérents aux particularités mêmes de la société contrôlée pouvant avoir une incidence significative sur les comptes et sur l'orientation et la

¹⁰ Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, Audit et commissariat aux comptes, Gualino éditeur, 2007, page 87.

¹¹ En France, le contenu de la lettre de mission est prévu par la norme d'exercice professionnelle Française NEP 210.

- planification de la mission ;
- D'identifier les domaines et systèmes significatifs de la mission ;
- De constituer le dossier permanent de la mission ;
- D'établir le plan de mission ou programme général de travail.¹²

Le commissaire aux comptes doit rechercher notamment les informations concernant les domaines suivants :

- Nature d'activité ;
- Secteur d'activité ;
- Structure de la société (ou du groupe) ;
- Organisations générales ;
- Politiques ;
- Organisations administrative et comptable ;
- Pratiques comptables ;
- Délais et périodicité de production de l'information financière et des informations de gestion ;
- Existence de contrôles internes fondamentaux (séparation des fonctions, système d'approbation et d'autorisation, contrôle physique, rapprochements, périodicité des états comptables).

Les informations recueillies dans cette phase doivent être structurées et consignées dans le dossier permanent.

b) Plan de mission¹³

Le plan de mission ou programme général de travail formalisera les décisions prises sur :

- Les travaux à entreprendre.
- Les moyens à mettre en œuvre (programme de travail, mémento de contrôle, outils divers).
- Les dates d'interventions et les durées des visites.
- Les rapports à établir.
- Les heures et les coûts à engager.

Ce document doit servir de fil conducteur au commissaire aux comptes tout au long de la mission et de base de référence pour la prise de connaissance de la société lors des missions ultérieures.¹⁴

¹²Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, idem, page 94.

¹³En vertu de la norme d'exercice professionnelle NEP 300 : « Le commissaire aux comptes élabore un plan de mission décrivant l'approche générale des travaux d'audit »

c) L'examen et l'appréciation du contrôle interne

Le commissaire aux comptes apprécie la capacité des systèmes et procédures de la société contrôlée à générer des états financiers présentant un très haut niveau de fiabilité.

Les impératifs auxquels doit répondre le contrôle interne sont de deux ordres :

- Les uns se rattachent aux principes de vérification par les systèmes et procédures eux-mêmes de leurs propres enregistrements et restitutions.
- Les autres aux règles de définition et de séparation des tâches et des responsabilités qui ressortent à la pratique, à la technique administrative et son conditionnées par la dimension des sociétés.

d) Contrôle des comptes

Les objectifs de cette étape de la mission sont de réunir des éléments probants suffisants pour pouvoir exprimer une opinion motivée sur les comptes annuels.

L'étendue et la nature des contrôles à effectuer sur les comptes sont largement tributaires des deux phases précédentes :

- La prise de connaissance générale de la société.
- L'appréciation du contrôle interne.

Le programme de contrôle des comptes doit être allégé ou étendu en fonction du degré de confiance qu'accorde le commissaire aux comptes à l'appareil comptable, aux systèmes et procédures en place. Le programme de contrôle peut être établi sur une feuille de travail spécialisée structurée comme suit :

- Liste des contrôles à effectuer (classés par rubrique des comptes annuels) ;
- Ces contrôles doivent être détaillés afin de pouvoir être exécutés par les collaborateurs ;
- Etendue de l'échantillon en tenant compte du seuil de signification ;
- L'indication de la date à laquelle le contrôle a été effectuée ;
- Une référence à la feuille de travail où le contrôle est documenté ;
- Les problèmes rencontrés : leur indication est utile lors de la supervision.

¹⁴Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, Idem, page 92.

Pour obtenir les éléments de preuves nécessaires à la formulation de son opinion, le commissaire aux comptes dispose de plusieurs techniques qu'il doit combiner en fonction du compte ou de la rubrique contrôlée:¹⁵

- L'inspection physique et l'observation, qui consiste à examiner les actifs, les comptes ou à observer la façon dont une procédure est appliquée ;
- L'examen documentaire ;
- Les contrôles arithmétiques ;
- Les analyses, estimations, rapprochements et recoupements ;
- L'examen analytique ;
- Les informations verbales obtenues des dirigeants et salariés de la société.

Ces contrôles sont à appliquer par épreuves (sondages). Les sondages mis en œuvre peuvent être statistiques ou empiriques fondés sur l'expérience professionnelle du commissaire aux comptes.

Le choix entre les deux types de sondages dépend du jugement professionnel du commissaire aux comptes et du degré de confiance qu'il veut avoir dans ses conclusions générales.¹⁶

Le contrôle des comptes doit permettre de s'assurer que tous les éléments qui composent un compte sont justifiés : le contrôle doit être structuré comme suit :

- Analyse du compte ;
- Justification du compte ;
- Constatation des anomalies ou irrégularités ;
- Conclusion du contrôle.

Pour pouvoir porter son opinion, le commissaire aux comptes doit confirmer que les comptes annuels sont en accord avec ses conclusions et sa connaissance de la société, qu'ils reflètent correctement les décisions des dirigeants et donnent une image fidèle de son activité et de sa situation financière.

Le bilan, les comptes de résultats et les annexes concordent avec les données de la comptabilité, sont représentés selon les principes comptables et la réglementation en vigueur et tiennent compte des événements postérieurs à la date de clôture de l'exercice.

¹⁵ Sylvain BOCCON-GIBOD et Eric VILMINT, La boîte à outils de l'auditeur financier, Dunod Paris 2013, page 72.

¹⁶ Sylvain BOCCON-GIBOD et Eric VILMINT, Idem, pages 90-92.

II - Méthodologie de l'Audit de la Paie

Le processus d'audit de la paie, combiné avec la démarche générale du commissaire aux comptes, nous permet de dégager les grands axes sur lesquels le commissaire aux comptes devra se surcharger au cours de ses travaux sur la paie. Il s'agit donc pour nous d'identifier les actions concrètes à mener sur le terrain et à chaque étape de la démarche générale lorsqu'il s'agira d'auditer des informations financières résultant du processus de paye de l'entité sous contrôle.

1. La Prise de Connaissance de l'Environnement de la Paie

L'environnement de la paye comprend, outre les structures chargée de son élaboration dans l'entreprise, les administrations fiscales, les institutions, de sécurité sociale, les banques et les autres agents économiques. Le commissaire aux comptes doit chercher à s'approprier autant qu'il pourra des rapports de tous ces éléments avec l'entreprise et ses employés d'une part et des règles relatives à la conduite des opérations de paye d'autre part.

Il s'informerait notamment sur :

- Les règles fiscales applicables à la société en matière de traitement des salaires ;
- Les lois et textes réglementaires régissant les relations de travail et les salaires ;
- Le manuel des procédures de l'entreprise ;
- Les conventions auxquelles l'entreprise est affiliée ainsi que les accords d'établissement qu'elle aura passé avec ses partenaires sociaux (syndicats) ;
- Les décisions et notes de service relatives à des mesures collectives prises par la direction générale et qui ont, directement ou indirectement des incidences sur les salaires ;
- Tous rapports et documents susceptibles de l'édifier davantage sur le processus d'élaboration, de règlement et de comptabilisation de la paie.

Le commissaire aux comptes veillera aussi à ne pas oublier d'effectuer un contrôle analytique des comptes annuels paie lui permettant dès le départ de se faire une idée sur les zones possibles de risques. C'est lors

de la prise de connaissance que l'auditeur réunit donc le maximum d'information qui l'aideront à examiner et à contrôler les opérations de paie qui sont à l'origine des informations financières objet de l'audit.. Il lui faudra ensuite évaluer le système de contrôle interne du cycle paie pour savoir s'il peut prendre appui sur les données de ce système pour limiter ses contrôles de comptes.

2. L'Appréciation du Système de Contrôle Interne du Cycle Paie

La paie nécessite, en réalité, l'exercice d'un certain nombre de fonction dont la fonction recrutement, la fonction administration du personnel, la fonction paie, et la fonction comptable.¹

L'ensemble des activités exercées à travers ces différentes fonctions et qui concourent à la réalisation d'une paie juste et fiable constitue ce que l'on appelle le cycle paie personnel.¹⁷

Pour les besoins d'analyse, nous avons regroupé ces activités en trois catégories qui sont : le recrutement, l'administration du personnel et la paie proprement dite :

- Le recrutement concerne l'ensemble des activités qui permettent à l'entreprise de se procurer les ressources humaines nécessaires à son fonctionnement ;

- L'administration du personnel englobe les activités relatives à la conservation. Au développement, à la formation et à tout autre aspect purement administratif du personnel ;

- La paie concerne la préparation, le calcul, l'édition des documents de paie, le règlement des salaires et de dettes connexes et, enfin la comptabilisation de toutes les opérations de la paie ;

A l'instar des autres cycles de l'entreprise, le cycle paie a son système de contrôle interne, intégré certes aux autres systèmes, mais ayant des objectifs orientés spécifiquement vers la fiabilisation de la paie.

2.1. Les objectifs du système de contrôle interne du cycle paie

De façon générale, les objectifs du contrôle interne du cycle paie personnel sont :¹⁸

- Assurer une séparation suffisante des fonctions ;

¹⁷ «Planification d'une mission d'audit», séminaire organisé par le conseil national de la comptabilité avec l'ISGP, 2013.

¹⁸ Revue Algérienne de comptabilité et d'audit, N°11, Page 12.

- Assurer un recrutement de personnel en qualité et quantité suffisante ;
 - Assurer une bonne gestion du fichier personnel ;
 - Permettre une meilleure administration du personnel ;
 - Assurer un bon traitement comptable des opérations de paie ;
 - Assurer des conditions d'hygiène et de sécurité aux travailleurs ;
- Tout comme les activités, les objectifs globaux ci-dessus énumérés sont éclatés en sous objectifs de recrutement, d'administration du personnel et de paie.

2.2. L'analyse et l'évaluation du contrôle interne du cycle paie - personnel

L'appréciation du contrôle interne de ce cycle consiste, de façon pratique, à :

- Saisir les différentes procédures relatives au cycle paie personnel et à les examiner ;
- Réaliser des tests de conformité ;
- Faire une évaluation préliminaire des différentes procédures au regard des objectifs assignés à chaque sous-système ;
- Effectuer des entretiens avec les responsables pour s'assurer de l'existence ou non de contrôles compensatoires par rapport aux faiblesses constatées ;
- Effectuer des tests de permanence sur les points forts relevés des sous- systèmes ;
- Faire une évaluation définitive du système global de contrôle interne du cycle.

Dans la perspective d'avoir une synthèse des appréciations sur les points de contrôle importants, il a été conçu par des professionnels expérimentés des questionnaires de contrôle interne.

Ces questionnaires sont présentés sous forme de tableaux avec des réponses fermées avec possibilité de faire des commentaires sur les réponses données. Toutes les questions se rapportant à des points susceptibles d'avoir une incidence significative sur les opérations de paie sont reprises dans les tableaux.

Le commissaire aux comptes doit être en mesure de réaliser, après cette évaluation définitive, si le système de contrôle interne du cycle est suffisamment sécurisant pour permettre un contrôle des comptes limité. Au cas où le système de contrôle interne serait jugé non satisfaisant, l'auditeur se verra obligé d'aller en profondeur de certains examens et

analyses de comptes. Ce qui va se traduire par l'examen de la quasi-totalité des opérations de paie pour pouvoir juger les comptes financiers qui en découlent.

Le contrôle des comptes paie, consécutif au programme élaboré dans ce sens à l'issue de l'évaluation du contrôle interne, s'effectue pratiquement de la même manière que le contrôle des comptes de façon générale avec cependant de petites spécificités propres à la paie. Il est le plus souvent précédé par la confirmation directe des soldes qui consiste à demander aux personnels concernés, à l'administration fiscale, aux organismes sociaux et aux divers tiers les soldes de leurs comptes auprès de l'entreprise.

3. Le Contrôle Des Comptes Paie

Les spécificités du contrôle des comptes paie tiennent au fait qu'il peut être établi facilement des relations entre les principaux comptes. D'où la possibilité de vérifier de façon satisfaisante une série de comptes à travers ce que l'on appelle le contrôle de cohérence globale des comptes paie. Ainsi, on peut, notamment, vérifier :

- La vraisemblance des charges de personnel à partir de la relation " Total des retenues plus total des nets à payer" ;¹⁹

- L'exactitude des comptes composant la rémunération brute imposable à travers la relation "taxe sur salaire" x% de la rémunération brute imposable avec x% le taux de la taxe sur salaire ;

- La vraisemblance du compte "personnel, avances et acomptes sur salaires" à l'aide de la relation "total des sommes prêtées = total des mensualités échues et normalement retenues aux salaires plus le solde du compte à la fin de l'exercice" ;

Si une quelconque de ces relations n'est pas vérifiée, l'auditeur devra s'employer autant que possible à trouver les raisons fondamentales de l'écart constaté.

Ces vérifications globales ne constituent que des opérations complémentaires de vérification des comptes ou, à la limite des palliatifs à des contrôles pratiquement impossibles par la méthodologie habituelle en raison soit du nombre élevé des opérations, soit de l'absence quasi -totale de documents de base.

Tout Comme il le ferait dans tout contrôle des comptes, le réviseur des comptes - paie se servira d'un certain nombre de procédés les plus adaptés pour le contrôle des comptes - paie sont : le contrôle

¹⁹DanielRaba.tel, Pratique de la Paie, 8^{ème} édition, 2011, Editions d'organisation
Groupe Ey-rolles, Paris, page 89.

arithmétique, l'examen des documents créés par l'entreprise (bulletins, états récapitulatifs, etc.), la confirmation directe des soldes.

Conclusion

La méthodologie d'audit de la paie, sans s'écarter fondamentalement de la méthodologie générale, présente des particularités liées aux spécificités des opérations de paie telles que la multiplicité des éléments constitutifs de la rémunération, la diversité de leurs sources, l'abondance relative des lois et réglementation en matière de traitement des salaires, le caractère totalement interne des opérations de paie, etc. En intégrant ces spécificités, la méthodologie d'audit de paye donne ainsi la possibilité au commissaire aux comptes de réunir des preuves suffisantes lui permettant de porter un jugement sur les informations issues du cycle paie - personnel et proposer des voies d'amélioration des mesures ou des pratiques existantes relatives au système de paie - personnel.

Bibliographie

I. Textes de lois

- Arrêté du 24 juin 2013 fixant le contenu des normes des rapports du commissaire aux comptes.
- Code de commerce Algérien.
- Loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.

II. Ouvrages, Articles et séminaires

- Daniel Raba, tel, Pratique de la Paie, 8^{ème} édition, 2011, Editions d'organisation Groupe Eyrolles, Paris.
- Dominique VIDAL, Le commissaire aux comptes dans les sociétés anonymes, L.G.D.J., 1985.
- Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, Audit et commissariat aux comptes, Gualino éditeur, 2007.
- Isidore FEUJO, Guide des audits Quelles synergies gagnantes pour l'entreprise?, AFNOR, 2005.
- « La mission du commissaire aux comptes », séminaire organisé par le conseil national de la comptabilité avec l'ISGP, mai 2012.
- Lawrence B. Sawyer, La pratique de l'audit interne, 02^{ème} édition, I.F.G/I.F.A.C.I publication, 1976.
- Lionel COLLINS, Gérard Valin, édition Dalloz, 04^{ème} édition, Paris 1992.
- Les normes internationales d'audit (International Standard Auditing. ISA).
- Les normes Françaises d'exercice professionnelles NEP.
- « Management des Ressources Humaines - Les rémunérations », Séminaire préparé et animé par Mr M. Belaidi (Consultant).
- Mohamed HAMZAOUI, Gestion des risques d'entreprise et contrôle interne, 02^{ème} édition, Pearson Education France, 2008.
- « Planification d'une mission d'audit », séminaire organisé par le conseil national

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس - جويل 2016

de la comptabilité avec l'ISGP, 2013.

- Revue Algérienne de comptabilité et d'audit, Numéro 11.
- Sylvain BOCCON-GIBOD et Eric VILMINT, La boîte à outils de l'auditeur financier, DunodParis 2013.
- «Système comptable financier - Opérations concernant le personnel», Séminaire préparé et animé par: Mr Brnhim Tguemounine Expert-Comptable, Avril2012.

Les jeunes diplômés face au chômage : Expérience algérienne

الشباب الخريجين في مواجهة البطالة: التجربة الجزائرية

Hanane BOURADA, Université Tlemcen, Algérie

تاريخ التسليم: (2015/10/23)، تاريخ القبول: (2015/12/25)

Le résumé:

L'emploi des jeunes demeure précaire car les emplois occupés par les jeunes sont souvent moins bien rémunérés, rarement contractualisés et peu couverts par un régime de protection sociale.

L'enjeu aujourd'hui est de réussir à faire de l'emploi des jeunes non pas une contrainte à surmonter, mais une véritable opportunité de valorisation de nos ressources humaines pour qu'elles deviennent le levier du développement économique et social de notre pays.

Parce qu'elle touche toutes les sphères de l'économie et du social, cette question revêt une réelle complexité. De ce fait, son traitement requiert à la fois de la modestie, du pragmatisme dans l'approche, de l'audace et de la créativité dans les propositions ainsi qu'un effort continu d'évaluation et d'adaptation des mesures en fonction des contextes et des réalités territoriales.

La lutte contre le chômage des jeunes est l'un des fondements du pacte social. Elle doit faire l'objet d'un traitement volontariste et déterminé, à même de concevoir et de mettre en œuvre des solutions durables en phase avec les réalités algérienne

Mots clés :

L'emploi, le chômage, marché du travail, les jeunes diplômés.

ملخص:

إن العمل عند الشباب لا يزال غير مستقر لأن الوظائف التي يشغلها كثيرا ما تكون أقل أجرا، نادرا ما تكون تعاقدية كما أنها غير مشمولة بنظام الحماية الاجتماعية. إن التحدي الآن هو النجاح في توفير مناصب عمل للشباب، التي تمثل فرصة حقيقية لتنمية مواردنا البشرية من أجل أن تتحول إلى محركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. لأنه يمس جميع قطاعات الاقتصاد والاجتماع، وهو موضوع ذو حقيقة معقدة.

ونتيجة لذلك، فإن معالجته تقتضي كل من الحداثة والواقعية في المنهج، الجرأة والإبداع في الاقتراحات، كذلك بذل جهد متواصل في التقييم وتكييف الإجراءات في ضوء الظروف والأوضاع الإقليمية، حيث أن مكافحة بطالة الشباب هو أحد دعائم القطاع الاجتماعي، لذلك قمنا باقتراح حلول دائمة تتماشى والواقع الجزائري.

الكلمات الدالة:

العمل، البطالة، سوق العمل، الشباب الخريجين.

Introduction :

L'emploi constitue aujourd'hui l'une des préoccupations centrales des pouvoirs publics et se pose comme critère d'évaluation fondamental de toute politique économique. Les raisons généralement admises de l'importance ainsi conférée au rôle de l'emploi sont de plusieurs ordres :

-Des raisons économiques, par la contribution du travail à la richesse de la nation, richesse proportionnelle au degré de mobilisation et au niveau de qualification du potentiel de main d'œuvre du pays.

-Des raisons sociales, par le rôle de l'emploi dans la réduction de la pauvreté, la satisfaction des besoins fondamentaux, l'intégration sociale et l'épanouissement individuel.

-Des raisons politiques, par l'adhésion collective des individus au développement de la société dans le cadre d'institutions dont ils se sentent partie prenante.

Pour toutes ces raisons et surtout pour les effets négatifs et dangereux que l'on ne cesse d'observer dans le pays et dans le monde lorsqu'elles ne sont pas sérieusement prises en considération (stagnation économique, pauvreté, exclusion et instabilité politique) les gouvernements s'attachent de plus en plus à faire de l'emploi l'objectif majeur de leur politique économique et sociale sachant que leur action est avant tout jugée sur leur capacité à répondre à ce besoin essentiel de la société.

Le chômage des diplômés semble être un paradoxe dans une économie qui fonctionne encore avec une proportion importante de main – d'œuvre occupée sans aucun niveau. Il est certes moins important par rapport à la population globale au chômage en Algérie mais il a induit deux phénomènes sociaux particulièrement préjudiciables : la dévalorisation sociale des diplômés, la réussite sociale n'apparaissant plus nécessairement liée à la réussite scolaire et l'impulsion d'un fort courant d'émigration des jeunes diplômés vers l'étranger.

Le document s'articule de la façon suivante :

- 1- Effets du printemps arabe sur l'emploi des jeunes
- 2- Le Programme d'Emploi des Jeunes en Algérie
- 3- Situation du marché du travail en Algérie : Une tentative d'évaluation des dispositifs
- 4- Insertion des diplômés dans le marché du travail.
- 5- Comment lutter contre le chômage des jeunes diplômés : Quelques recommandations

1. Effets du printemps arabe sur l'emploi des jeunes :

La problématique de l'insertion professionnelle des jeunes (15-24 ans) au Maghreb a pris de l'ampleur depuis une dizaine d'années pour en arriver à être un déclencheur des mouvements de révoltes du « printemps arabe ». Il n'est en effet pas anodin que cette vague de revendications ait été initiée par l'immolation par le feu d'un jeune diplômé universitaire tunisien à la suite d'une altercation avec un policier à propos de son activité « Informelle » de vendeur ambulant. La persistance et l'aggravation des difficultés d'insertion des jeunes sur le marché du travail au cours de la dernière décennie ont généré un malaise profond entre la jeunesse, notamment les plus diplômés, et la société.ⁱ

Bien que l'Algérie ait été épargnée par ces mouvements de renversement des régimes, les manifestations durant le premier trimestre 2011 dans le pays ont conduit les autorités à prendre des décisions importantes devant encourager l'emploi des jeunes. Beaucoup de facilités ont été accordées pour favoriser l'insertion des jeunes.ⁱⁱ

2. Le Programme d'Emploi des Jeunes en Algérie: trois générations déjà : D'après Mohammed Saïd musette le programme d'emploi des jeunes. Le dispositif d'emploi des jeunes en Algérie a connu trois générations principales :

2.1. La première génération (1989-1997) : lancée dans le sillage de la révolte d'Octobre 1988, a donné naissance à une série de mesures visant, au mieux, à atténuer les effets négatifs du PAS sur le marché du travail, avec des pertes d'emploi importantes. Les dispositifs, non testés, ont été lancés dans la précipitation sans effets sur le marché de l'emploi. Ce n'est qu'en 1994 avec la création des institutions nouvelles, tels la CNAC pour l'assurance chômage, l'ADS pour le filet social, et l'ANSEJ pour la promotion des micro-entreprises que cette première génération a contribué positivement à réduire les effets négatifs des réformes économique engagées sur l'emploi.ⁱⁱⁱ

2.2. La deuxième génération (1998-2007) : consiste en la maturation des certaines mesures et ce n'est qu'à partir de 1998 qu'on assiste à un redéploiement des agences, avec un marché de l'emploi encore fragilisé. L'ensemble des dispositifs est revu et corrigé. Dans le rapport de l'OIT (2003), une première configuration de la politique nationale de l'emploi (et du travail) a été élaborée, avec la mise en perspective de l'ensemble

des acteurs. Les autorités algériennes découvrent en 2007, que malgré la reprise économique et l'investissement lourd consacré, les effets ne se traduisaient pas encore sur la résorption d'un malaise profond chez les jeunes en particulier. Le niveau du chômage des jeunes reste encore important, malgré la baisse de la moyenne nationale.

2.3. La troisième génération des dispositifs date de 2008 à ce jour :

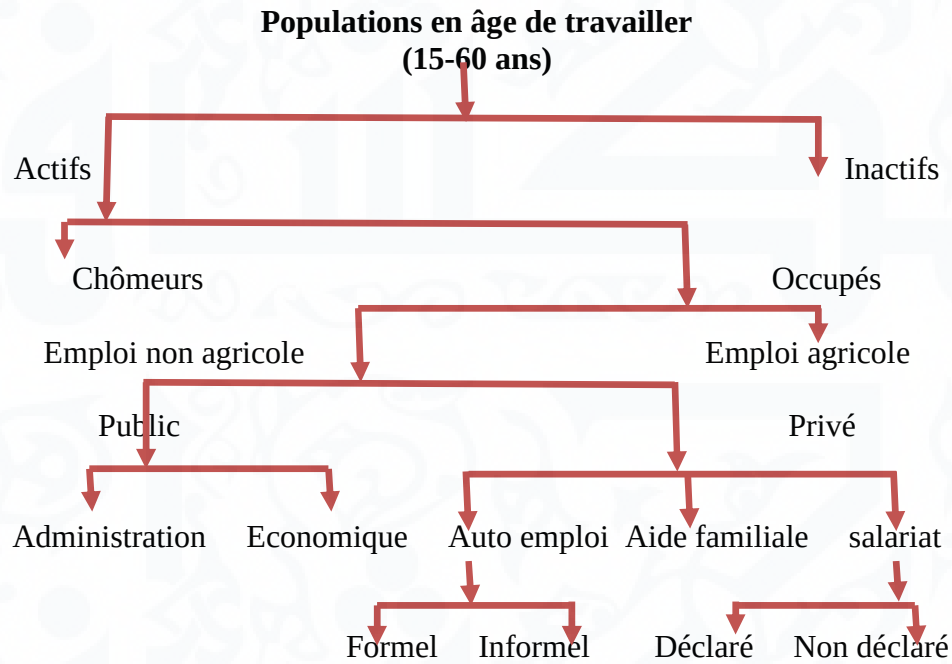
Elle est marquée par une première tentative de mettre en place une politique nationale de l'emploi. Les mesures préconisées s'inscrivent par une rupture partielle avec les emplois d'attente sans incidence sur l'insertion économique et durable des jeunes. Le passage par les dispositifs antérieurs ne constituait pas « une expérience professionnelle » car il ne reposait sur un « contrat de travail ». Cette génération fait du « contrat », un *must* pour les insérables. A la suite de la révolte de janvier 2011, cette dernière génération est encore renforcée.^{iv}

3- Quelques indicateurs clés du marché de travail : Pour mieux cerner le marché du travail national et parler un langage universel en la matière, les statisticiens se basent sur des définitions et des méthodes adoptées par la conférence internationale des statisticiens du travail (CIST), sous l'égide de l'OIT^v.

3.1. Occupé : Il s'agit d'une personne âgée entre quinze et 60 ans ayant exercé une activité rémunérée d'au moins une heure lors de la période d'enquête. (Remarque : La notion d'activité n'exclut pas les activités illégales ou informelles.)

3.2. Chômeur : personne âgée entre quinze et 60 ans sans travail, disponible pour travailler, à la recherche d'un emploi en ayant effectué des démarches en ce sens. En Algérie, on bute sur le critère de « recherche du travail », sachant qu'une grande partie de cette population n'est pas inscrite au chômage en raison de la couverture relativement faible du service public d'emploi et surtout de son inefficacité. L'ONS^{vi} tient compte à ce critère dans sa mesure du chômage. Au contraire, dans les enquêtes, certaines personnes exerçant une activité se déclarent quant même au chômage, soit parce que l'activité exercée est informelle soit qu'elles la considèrent comme précaire. Dans ces cas de figure, le chômage tend plutôt à être surestimé.

3.3. Personne active : c'est une personne qui est soit au chômage, soit occupée (ainsi que définis ci-dessus), la population active est donc égale à la somme de la population en chômage et de la population occupée.^{vii}



Source : d'après Moundir Lassassi et Nacer-Eddine Hammouda, « Le fonctionnement du marché du travail en Algérie : population active et emplois occupés », Région et Développement n° 35-2012, Alger, p106.

4-Situation du marché du travail en Algérie : Une tentative d'évaluation des dispositifs :

4.1.La population active : En septembre 2011, la population en âge de travailler (âgée de 15 ans et plus) ou population active potentielle est estimée, à 26 663 000 individus, soit 72,2 % de la population résidente totale du pays. Elle est composée de 50,4 % d'hommes et 49,6% de femmes.

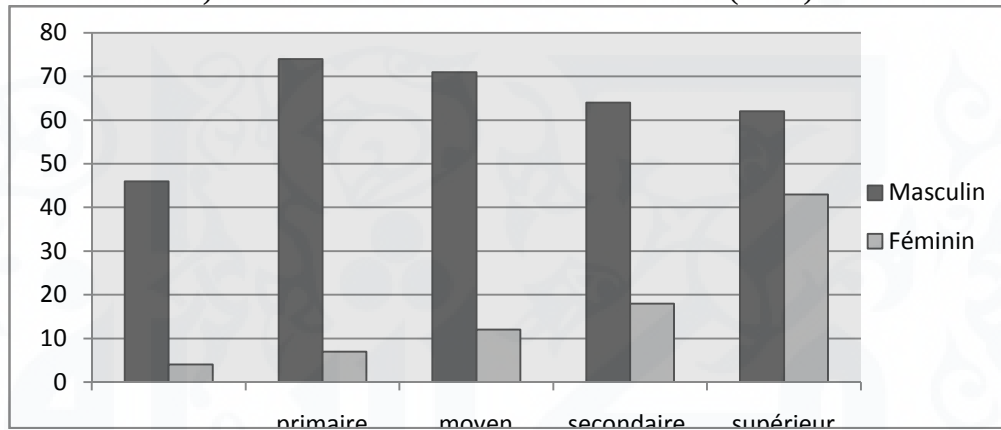
Par contre, la population Active du moment, au sens du BIT^{viii}, est estimée à 10 661 000 personnes. Le taux de participation à la force de travail^{ix} de la population âgée de 15 ans et plus (ou taux d'activité économique) s'établit à 40.0 % : 65.3 % auprès des hommes et 14.2 % chez les femmes.

Le taux de participation à la force de travail chez la femme résidant en milieu urbain est nettement supérieur à celles vivant en zone rurale (respectivement 17.1 % et 8.8 %). Par contre, il apparaît clairement que

le niveau d'instruction élevé et l'obtention de diplôme (notamment universitaire) constituent les facteurs les plus déterminants pour l'insertion de la femme dans le marché du travail. Le taux d'activité des femmes universitaires dépasse 43 %, mais atteint 67.9 % auprès de celles qui détiennent un diplôme universitaire.

Ainsi si l'écart entre hommes et femmes en matière de taux d'activité économique, atteint 51.1 % au niveau national, il est réduit à 15.2 % auprès des diplômés universitaires.

Graphique 01: Taux d'activité économique (taux de participation à la force de travail) selon le sexe et le niveau d'instruction (en %)



Source : données de l'enquête emploi 2011, ONS, Alger.

4.1.1.L'emploi féminin : La population active féminine a vu son volume se multiplier par plus de 10 entre 1977 et 2011, alors que la population active totale a triplé durant cette même période. La part de la population active féminine sur la population active totale ne fait qu'augmenter passant de 5.2 % en 1977 à 17.7 % en 2011.

Même si l'emploi féminin reste mal cerné en Algérie, des travaux universitaires ont pu montrer l'existence d'une corrélation directe entre le niveau d'instructions des femmes et leur maintien en activité.^x

Tableau n °02 : Evolution de la population active féminine entre 1977 et 2011

	1977	1987	1991	2001	2011
Population active féminine	159 544	430 330	623 910	1 288 000	1 885 000
Population active totale	3 047 952	5 341 102	5 958 520	8 568 000	10 662 000
% population active féminine / population active totale	5,2	8,1	10,5	15,0	17,7

Source : données de l'enquête emploi 2011, ONS, Alger.

4.2.La population au chômage : La tendance est certes à la baisse, mais le taux du chômage^{xi} reste relativement important, et ce en dépit des grandes dispositions prises par les pouvoirs publics dans le cadre du recrutement des jeunes diplômés de l'université. Sinon, le taux de chômage global en Algérie est en baisse constante, toujours selon l'enquête de l'ONS.

Il s'est établi en effet autour de 9,8% en 2013 contre 11% en 2011. Un taux assez encourageant comparativement aux autres pays africains, arabes où même européens où le chômage fait des ravages avec les effets de la crise financière mondiale. Cela est dû bien entendu aux différents mécanismes d'emploi mis en place par le gouvernement depuis plusieurs années déjà.

L'Ansej, l'Angem la Cnac et la création d'emplois via l'Agence nationale de l'emploi (Anem) ont manifestement contribué à la résorption du taux de chômage en insérant un nombre important de jeunes chômeurs dans le circuit du travail. Sur un autre chapitre, l'enquête de l'ONS relève aussi des disparités assez significatives en matière de chômage selon le sexe, l'âge et le niveau d'instruction.

Le taux de chômage s'établit à 8,3% chez les hommes et 16,3 chez les femmes. Il a connu une baisse (taux de chômage) chez les deux sexes en 2013 par rapport à l'année dernière, mais plus prononcée auprès des hommes, avec 1,3 point, alors que le chômage féminin qui a baissé de seulement 0,7 point.

La baisse du taux de chômage féminin observée depuis 2011 se poursuit, passant de 17,2% (2011) à 17% (2012) et enfin à 16,3 en 2013. Par ailleurs, le taux de chômage chez les jeunes est également revu à la baisse, se stabilisant autour de 24,8 % à fin 2013 après avoir atteint 27,5

% en 2010. Cela concerne la population âgée entre 16 et 24 ans. Le chômage longue durée^{xii} reste un véritable problème cependant pour les pouvoirs publics. Il affecte, selon l'ONS, davantage les personnes sans diplômes (65,1%) et les diplômés de la formation professionnelle (62,2%) comparativement aux diplômés universitaires (48,5%).

Les chômeurs ayant déjà travaillé sont estimés à 481 000 personnes, soit plus de 40,9% de l'ensemble des chômeurs. Il s'agit d'une population qui est constituée essentiellement des salariés non permanents (66,4%) exerçant principalement dans le secteur privé (62,7%).

Aussi le taux de chômage en milieu urbain reste le plus important avec 10,6%, et 8,1% en zone rurale, selon la même enquête sur l'emploi auprès des ménages pour 2013, menée auprès de 21 502 ménages répartis sur le territoire national. Une lecture furtive des chiffres de l'enquête de l'ONS renseigne sur les efforts consentis par le gouvernement dans le cadre de la résorption du chômage.

Les résultats sont probants, bien que des carences subsistent, à l'image du taux de chômage assez élevé touchant les universitaires, d'où la nécessité de repenser les mécanismes d'embauche et de recrutement de cette catégorie notamment chez les entreprises publiques nationales.^{xiii}

5-Insertion des diplômés dans le marché du travail :

Les difficultés de transition du système éducatif vers le monde du travail constituent un grand défi qui a vu le jour dans les différents pays sous une action conjointe du recul de l'emploi de masse et l'universalité de l'enseignement : L'importante hausse des effectifs étudiants conjuguée à l'amélioration du rendement interne du système de l'enseignement génère des flux annuels de plus en plus importants de diplômés.

C'est ainsi que les effectifs des diplômés a pratiquement doublé entre 2001 et 2010. Tous les éléments d'analyse laissent indiquer que cette tendance d'accroissement se poursuivrait dans les années à venir, que le volume de cette population serait appelé à enregistrer une augmentation continue dans les prochaines années.

Aussi, dans un contexte marqué par un chômage d'insertion, le taux de chômage des diplômés dépasse largement celui des non diplômés, notamment celui des diplômés de l'enseignement supérieur.

Se pencher sur la problématique de l'insertion des diplômés contribue à faire surgir des éléments d'analyse qui aident à identifier des mécanismes adéquats nécessaires, aligner de manière optimale l'offre de compétences avec les besoins de l'économie. Elle permet de mettre la lumière et d'aider à opérer les réajustements nécessaires pour favoriser

l'accroissement des formations de certaines filières qui s'adaptent aux exigences d'une économie fondée sur le savoir, en même temps, réduire les flux dans celles qui offrent peu ou pas de débouchés.

Il est clair que les dispositifs d'aide à l'insertion professionnelle des jeunes diplômés, mis en place, ne constituent pas une solution de long terme au problème de l'emploi. Cependant, ils sont nécessaires en période de transition vers une économie diversifiée, qui conduit à une dynamisation de l'investissement et la croissance économique.

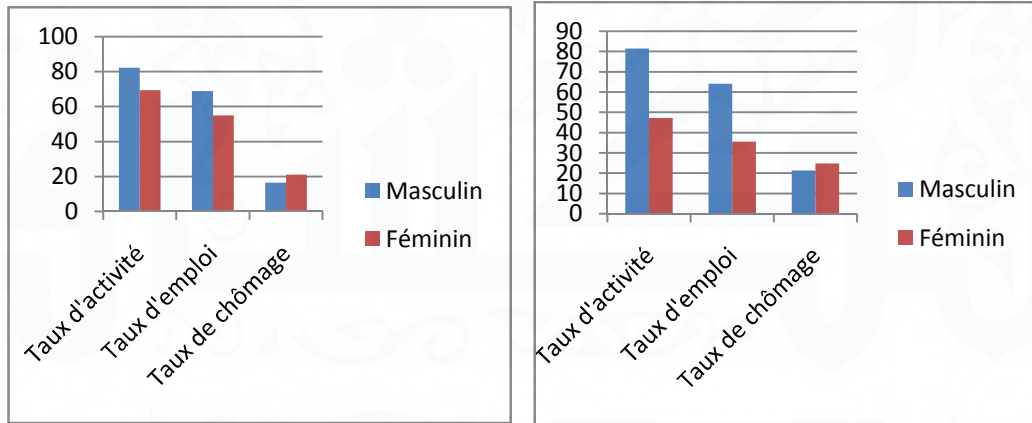
La répartition des diplômés promus entre 2006 et 2010 selon la situation individuelle fait ressortir les éléments suivant :

Auprès des hommes près des deux tiers se sont insérés dans le marché du travail, 16% sont en quête d'emploi, 6 % poursuivent leurs études alors que 12.2 % sont les autres inactifs.

Auprès des femmes, près d'une femme sur deux est pourvue d'un emploi, 13.4 % sont des chômeuses, les femmes au foyer en constituent 25.3%, alors que 8.3% poursuivent leurs études. Des disparités sont observées entre les diplômés de la formation professionnelle de celles issues de l'enseignement supérieur avec une plus grande insertion dans le marché du travail en faveur des universitaires, en effet les femmes au foyer forment 14.5 % des diplômées universitaires.

Le graphe ci-dessous donne le taux d'activité économique, le ratio emploi/population, le taux de chômage des diplômés sortant du système éducatif durant la période (2006-2010). Une première lecture fait ressortir un taux d'activité économique particulièrement élevé auprès de cette catégorie, et qui s'explique par une plus forte insertion économique des femmes, notamment les diplômées de l'enseignement supérieur (47.2 % des diplômées de la formation professionnelle et 69.5 % des diplômées universitaires).

Graphique03 : Taux d'activité, taux d'emploi et taux de chômage des diplômés selon le type du diplôme, le sexe et la strate (En %)

**Formation professionnelle****Enseignement supérieur**

Source : données de l'enquête emploi 2011, ONS, Alger.

6-Comment lutter contre le chômage des jeunes diplômés -Quelques recommandations- L'Algérie, le Maroc et la Tunisie font tous face à des défis et des opportunités distincts dans la lutte contre le chômage des jeunes diplômés. Par conséquent, les recommandations proposées ci-dessous s'appliquent à la région dans son ensemble et doivent être adaptées à la situation particulière de chaque pays.

Par conséquent, elles sont des propositions d'orientations stratégiques générales qui peuvent servir de feuille de route pour lutter contre le chômage des jeunes diplômés à court et à moyen terme.

Les recommandations s'articulent autour des thèmes suivants :^{xiv}

Le système éducatif, la transition de la formation à l'emploi et la quantité et la qualité des emplois.

6.1.Le système éducatif :-Les programmes d'études des écoles et universités doivent être réformés pour fournir les compétences qui sont prisées sur le marché de l'emploi. Aux niveaux de l'enseignement primaire et secondaire, les élèves doivent être instruits aux compétences de base de haut niveau et aux compétences non techniques. Les compétences non techniques requièrent que l'on mette l'accent sur la résolution des problèmes et le travail de groupe créatif. Les programmes d'échanges d'enseignants et de migration circulaire peuvent permettre que les réformes soient menées de façon relativement peu coûteuse et efficace. Au niveau universitaire, il convient de mettre davantage l'accent sur la formation technique et les qualifications professionnelles. Une solution possible serait d'impliquer les entreprises du secteur privé dans

la conception des programmes d'études et de classer les projets et les activités. Les programmes de bourses d'études financés et d'autres programmes encourageant les étudiants de l'université à s'engager dans les filières scientifiques et techniques pourraient également s'avérer utiles, mais doivent être liés à des réformes sur les liens entre l'enseignement général et la spécialisation par matière. Le jumelage entre les universités et d'autres types d'échanges de savoir peuvent permettent de promouvoir des normes internationalement compétitives.

- Des directives officielles et des moyens d'évaluation de la qualité doivent être mis en place pour assurer que les programmes répondent à des normes de base convenues et sont appliquées de manière uniforme.

- Les systèmes éducatifs du Maghreb doivent être mieux alignés sur les normes internationales. Pour tirer au mieux parti des possibilités d'emploi à l'étranger, les demandeurs d'emploi doivent être capables de signaler leurs qualifications aux employeurs potentiels à l'étranger. Il serait utile de concevoir un cadre national des qualifications (NQF) basée sur les compétences.

6.2.La transition de l'enseignement à l'emploi :-Pour lutter contre la discrimination contre les jeunes à l'embauche, il convient d'offrir aux jeunes davantage de possibilités d'acquérir une expérience professionnelle pratique. Cet objectif peut être atteint à travers des programmes d'apprentissage, l'apprentissage par l'observation, les stages, les projets cadres, les stages bénévoles, les présentations d'entreprise et les projets entrepris en partenariat avec les écoles et les institutions de formation continue et d'enseignement supérieur. Ceci peut favoriser une meilleure compréhension entre les entrepreneurs et les jeunes travailleurs.

- Pour remédier à l'inadéquation des compétences et faciliter les transitions de l'enseignement à l'emploi, il convient d'établir des liens plus étroits entre les institutions d'enseignement et les entreprises. Les partenariats formels entre entreprises et universités peuvent être encouragés par le gouvernement, par exemple, en accordant des allègements fiscaux à des instituts de recherche financés conjointement. Les partenariats public-privé pourraient également réduire le fardeau que constitue l'éducation pour les finances publiques.

- Les jeunes ayant une formation de haut niveau doivent réorienter leurs espoirs vers d'autres emplois que ceux du secteur public. Les diplômés des pays du Maghreb continuent de faire la queue pour obtenir des emplois dans le secteur public, même si cette attente devient de moins en

moins réaliste. Le dialogue social entre le gouvernement, le monde économique et les jeunes peut aider à créer un ensemble d'aspirations plus diversifié.

6.3. Quantité et qualité des emplois :- Les coûts financiers et administratifs liés aux transactions commerciales doivent être réduits afin d'attirer l'investissement privé et les IDE vers la région. Les réformes réglementaires peuvent produire des résultats importants en termes de création de postes et d'emplois. Un avantage important que procure un régime peu onéreux serait un transfert des entreprises du secteur informel au secteur formel

- Les entreprises doivent fournir une formation en cours d'emploi. Cette approche pourrait être encouragée par des subventions publiques ou des incitations fiscales. Selon l'enquête sur les entreprises de la Banque mondiale 2007, seuls 17 % des entreprises en Algérie et 25 % au Maroc offrent une formation formelle à leur personnel, ce qui est en dessous des niveaux enregistrés dans la région MENA (27 %), les pays de l'Asie de l'Est (47 %), les entreprises d'Europe de l'est (35 %) et la moyenne mondiale (35 %). Ceci rend les entreprises du Maghreb peu compétitives par rapport à d'autres régions et se traduit par un faible degré d'innovation et d'adaptation technologique.

- Il est possible de stimuler la création d'emplois en encourageant et en favorisant les migrations de retour, tandis que les secteurs exigeant un haut niveau de connaissances peuvent être promus grâce aux échanges de savoir et aux migrations circulaires. Il est important de faciliter le retour de la diaspora hautement qualifiée, notamment dans les secteurs clés tels que l'ingénierie où les résultats obtenus par le Maghreb sont insuffisants. Par exemple, le cas des professionnels chinois établis à l'étranger indique que des incitations comme la fourniture de logements abordables, de l'espace de bureau et des allègements fiscaux peuvent être un moyen efficace d'attirer la diaspora qualifiée vers leur pays d'origine, ce qui générera des retombées à long terme pour le pays. Les réformes politiques en cours en Tunisie en particulier peuvent offrir une occasion unique pour obtenir des résultats similaires. Certains secteurs font face à des pénuries aiguës de personnel qualifié à cause de l'émigration et les programmes de migration circulaire peuvent aider à consolider ces secteurs.

- Les récents événements ont fait naître à la fois des attentes et des doutes concernant l'avenir de la région du Maghreb. La poussée démographique de jeunes offre néanmoins une grande opportunité, mais elle doit être

mise à profit avant qu'elle ne devienne un problème majeur en 2020. Les recommandations contenues dans le présent rapport ne sont pas faciles ou peu coûteuses à mettre en œuvre et nécessiteront un soutien et un financement extérieur important, raison de plus pour recourir à des partenariats regroupant une multitude de parties prenantes. Chacune des réformes suggérées, si elles sont appliquées individuellement, ne feront aucune différence dans la lutte contre le chômage des jeunes.

6.4. Les programmes actifs en faveur du marché du travail (ALMP)

-Les ALMP doivent cibler un éventail plus large de groupes, notamment les jeunes défavorisés. Historiquement, les ALMP du Maghreb profitent le plus souvent aux jeunes bien formés plutôt qu'aux groupes les plus nécessiteux et les plus nombreux, notamment ceux qui sont en situation de chômage structurel. Cependant, les ALMP doivent être utilisés avec parcimonie, en particulièrement là où ils débouchent sur la création d'emplois de courte durée.

-Les ALMP doivent être bien coordonnés et doivent idéalement impliquer une multitude de partenaires afin de garantir le maximum d'efficacité et de couverture. Impliquer un large éventail de partenaires et d'acteurs dans les ALMP accroît les niveaux de soutien financier, technique et individuel offerts aux bénéficiaires et peuvent garantir le succès des programmes, pour autant que les efforts soient coordonnés et intégrés. Ce constat s'applique au Maghreb en raison du décalage historique entre les qualifications et les emplois. Les programmes de développement des compétences doivent être mis en rapport avec les véritables emplois disponibles et les déficits de l'offre. Les programmes en faveur de l'entrepreneuriat doivent fournir l'accès au financement et aux marchés, de même qu'à une formation et un soutien spécialisés.

Conclusion :

La jeunesse constitue un potentiel important pour le développement économique d'autant que celle-ci est de plus en plus éduquée. Cependant, la hausse rapide et forte du taux de chômage des diplômés souligne que ce potentiel est non seulement inexploité mais au contraire mis de côté avec un chômage d'exclusion. Pour que ce potentiel se concrétise, il est nécessaire d'avoir une approche systémique du problème afin de mettre en œuvre des mesures structurelles. Celles-ci doivent aller au-delà des politiques conjoncturelles visant à répondre à l'urgence de la situation par la création d'emplois publics ou des emplois temporaires

subventionnés réservés aux jeunes. Il s'agit en particulier d'améliorer le contenu de l'offre de formation (en ciblant des socles communs de compétences) et la qualité pour une meilleure adéquation avec les besoins de l'économie. De soutenir les activités créatrices d'emplois qualifiés pour que le système productif monte en gamme sur le contenu en technologies et la qualité des productions, et de soutenir la création d'entreprises innovantes par des mécanismes de financement facilités.

ⁱ Yusuf Kocoglu, Alexandra Flayols, « Les jeunes diplômés dans les pays MENA : un potentiel bloqué dans la file d'attente de l'emploi », Economie et territoire, Structure productive et marche du travail, Med.2012, p224.

ⁱⁱ MUSETTE Mohamed Saïb, « Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ? », FCE - Journées de l'entreprise algérienne : Emploi, Formation et Employabilité- Alger, 29 Octobre 2013, CREAD, p 05.

ⁱⁱⁱ MUSETTE Mohamed Saïb, « Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ? », Op.cit., p 05.

^{iv} MUSETTE Mohamed Saïb, « Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ? », Op.cit., p05.

^v Organisation Internationale du Travail

^{vi} L'Office National des Statistiques réalise annuellement une enquête par sondage auprès des ménages sur l'emploi et le chômage. Cette enquête a pour objectif de mesurer par rapport à une période de référence, les niveaux de l'emploi et du chômage et leurs principales caractéristiques. La dénomination a changé au cours du temps (main-d'œuvre et démographie, main-d'œuvre, emploi et revenus, emploi) mais le principe reste le même : saisir de façon détaillée les caractéristiques de la main-d'œuvre disponible. Ce type d'enquêtes est réalisé en Algérie depuis 1982. La périodicité de ces enquêtes a aussi évolué dans le temps (annuelle, semestrielle, trimestrielle) mais le plus souvent, c'est un seul passage au cours d'une année qui a été réalisé à des périodes de référence différentes.

^{vii} Bachir Boulahbal, « Emploi, chômage, salaires et productivité du travail », revue : L'Algérie de demain : Relever les défis pour gagner l'avenir, fondation Friedrich Ebert, Alger, septembre 2008, p05.

^{viii} bureau international du travail

^{ix} Définit comme étant le rapport entre la population active du moment et la population potentiellement active (âgée de 15 ans et plus), exprimé en pourcentage.

^x N. Hammouda, « Comportements d'activités et conditions de vie des ménages algériens », thèse de doctorat, Université de Paris x, 1998.

^{xi} Taux de chômage : Rapport de la population en chômage à la population active.

^{xii} Taux de chômage de longue durée est le rapport entre la population en chômage depuis un an ou plus à la population active totale.

^{xiii} Revue de presse : 25% des jeunes algériens sont au chômage, le 04/01/2014, disponible sur l'URL :

<http://www.algerie-focus.com>

^{xiv} :Subrahmanyam, « Comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb », -AfDB -Design, External Relations and Communication Unit/YAL, London, 2011, pp 29-31.